

مكتبة نعمة

محاضرات

في

محاسبة منشآت متخصصة 2

السنة :الرابعة

قسم : المحاسبة

الفصل : الثاني

محاسبة منشآت متخصصة (٢)

هي مادة بسيطة تتناول البحوث الآتية:

١- الاستثمارات في الأدوات المالية
٢- محاسبة صناديق الاستثمار
٣- شركات التأمين
٤- شركات الوساطة المالية

وفي هذه المحاضرة: سنتناول فكرة عامة عن هذه البحوث حتى تكون صورة واضحة عنها: ١- **المشتقات المالية**: لا يوجد لها تداول في سوقنا ولكن منذ عام ١٩٧٣ أوجد سوق منظم لها، وهي عبارة عن أدوات تستخدم لإدارة المخاطر التي تتعرض لها المنشأة وخاصة مشاكل تذبذب الأسعار سواء سلع أو ... وباقي التفاصيل سنتعرض في بحث المشتقات المالية

٢- **محاسبة الأدوات المالية** (الاستثمار في الأسهم والسندات) أي طرق عرضها والإفصاح عنها.

٣- **صناديق الاستثمار**: جوهر عملها هو تكوين محافظ استثمارية من أوراق مالية في السوق المالية وما ينتج من إيرادات عن هذه المحافظ يتقاسمه أصحاب الحصص فيها (أي عمليات شراء أو بيع أوراق مالية)

٤- **شركات الوساطة**: سماسرة - بنوك تجارية - شركات خاصة وتمارس عملية الوكالة ولكن من نوع خاص

٥- **شركات التأمين**: موجودة في السوق السورية منذ مئات السنين وسنقوم بالتعرف على طبيعة النشاط التأميني

التأمين: هو تعاضد بين الناس لتحمل المخاطر التي لا يستطيع تحملها شخص لوحده، بمقتضى العقد تدفع شركة التأمين تعويض (مالي أو ....) لحامل بوليصة التأمين عندما يحدث الخطر المؤمن ضده على أن يدفع المؤمن أقساط تعطيه الحق بالحصول على مبالغ مالية إذا حصل الشيء المؤمون ضده

* يمارس نشاط التأمين من قبل مؤسسات مالية معترف بها قانونياً.

* أنواع المخاطر التي يؤمن عليها: _ خطر شخصي (بطالة، مرض) ما ينقل من طاقة الإنسان وقدرته
_ خطر ممتلكات (حريق، سرقة، مخاطر نقل)
_ خطر للآخرين (حوادث، عمل، سيارات ....)

* شركات التأمين تجمع مدخرات كبيرة يمكن أن توظف لتحريك عجلة الاستثمار
مثل توظيف في: _ استثمار في شراء العقارات
_ استثمار في أوراق مالية
_ منح القروض لحملة الوثائق بضمانة الوثائق

_ لكن أهم نفقة تقوم بها شركة التأمين هي دفع التعويض للمؤمن له صاحب الحق بالأقساط فعلى الرغم من قدرة الشركة على استثمار الأقساط إلا أن الحق الأول والأخير بهذه الأقساط هو للمؤمن.

تعطي بوليصة التأمين:
الحق في _ الأمان
أو _ الادخار
أو _ الائتمان (الحصول على قرض)

* تعمل شركة التأمين في ظل عدم التأكد فالخطر محتمل ولكن غير مؤكد وهو خارج إرادة المؤمن له

* في حال لم يكن لدى شركة التأمين القدرة والسيولة لدفع بوليصة التأمين تفقد ثقة العملاء ويتحولون لشركة تأمين أخرى.

* _ لكن في حال حدوث أخطاء أكبر من امكانيات شركة التأمين أعطي الحق لشركة التأمين بتوزيع عقد التأمين إذا كان أكبر مما توقعت إلى أكثر من شركة تأمين
_ وهذا ما يسمى **إعادة التأمين**

* دائماً تسعى شركات التأمين لتعظيم ثروة الملاك مما يضطر للإحسان في تصرف الاستثمار التي تدر عائد على الشركة وتغطي جزء من مصاريفها فهنا يتم تقسيم الأقساط إلى: ① **مخصص فني**: هو جزء من الأقساط المدفوعة لشركة التأمين يحتفظ به لدفع التعويضات ويكون في نهاية كل سنة وهناك ② جزء آخر يستثمر

* يعتبر المخصص الفني من الالتزامات التي تتحملها شركة التأمين
* الأقساط التي تتلقاها شركة التأمين في كل سنة يتم تشكيل مخصص فني

لها في نهاية كل سنة وفي حال عدم استخدام المخصص الفني يد يفلعه إنما يتم إعادة احتسابه لأن الخطر ممكن أن يحدث في أي وقت لحدوث الخطر وفي حال عدم حدوث الخطر أبداً تصبح الأقساط إيراد

* الإيراد الرئيسي لشركة التأمين هي الأقساط التأمينية

الإيرادات الأخرى غير أساسية هي هامة أيضاً في شركات التأمين وقد تكون مثل فتح قروض ضمن حملة الوثائق

- الودائع التي تفتح بالبنوك وتأخذ عليها فوائد.

- اقتناء العقارات ← المتاجرة بها سواء شراء أو بيع
  «لا يجيد للبنوك» ← التأجيرات لهذه العقارات
  ← الاستثمار من قبل الإدارة للأغراض الخاصة

هذه الإيرادات هي مكملة للإيراد الأساسي وهو قسط التأمين

- المشتقات المالية: مثلاً كأن أشتري بضاعة ولكن أريدها بعد ١٢ أشهر ولكن أخاف أن يتغير سعر الدولار لذلك نقوم بشراء خيار أي نشتري بالدولار بسعر متفق عليه الآن «سعر التنفيذ».

حيث مشتقات لأنها مشتقة من أصل (عملة أجنبية، سلعة ...)

ونتيجة توسع المديونية والمسؤولية أصبح هناك مخاطر للمشتقات المالية التي أصبح لها سوق منتظمة تنظم هذه الخيارات

محرر المشتق: يبيع الخيار حتى ولو لم يكن مالك للبضاعة أو السلعة «هذه التفاصيل وأكثر سنتناولها في بحث المشتقات».

مصادر أموال شركات التأمين: ← تصدر قروض سندات
← تأخذ قرض
← المخصصات الفنية
← رأس المال } وهما الأهم.

أصول شركة التأمين: في الصناديق يجب أن يتواجد أموال نقدية سائلة أو أموال مودعة لدى البنوك

ماذا بعد ذلك يوظف: ١- في الاستثمارات المالية
٢- ← الاستثمار في العقارات
٣- ← في الأصول الثابتة (لا يوجد أصول متداولة)

... نهاية المحاضرة الأولى ...

Fourth

المحاسبة في شركات التأمين

يعتبر التأمين وسيلة لمواجهة الأعباء المالية التي تترتب على المخاطر المحتملة التي قد تصيب الإنسان بشخصه أو ممتلكاته أو بالأضرار التي قد يسببها الإنسان للغير في أشخاصهم أو ممتلكاتهم عبر القيام بعقد التأمين وهو العقد الذي يقبل بموجبه أحد الأطراف (شركة التأمين) تحمل خطر تأميني هام من طرف آخر (حامل الوثيقة) بالإتفاق على تعويض حامل الوثيقة عند حدث مستقبلي محدد غير مؤكد الوقوع (الحدث المؤمن منه) يؤثر بشكل سلبي على حامل الوثيقة.

يلتزم المؤمن بمقتضى العقد أن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد مبلغاً من المال أو إيراداً مرتباً أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد وذلك نظير قسط أو أية دفعة مالية وهناك ثلاثة أطراف لعقد التأمين هي:

- الطرف الأول: شركة التأمين، ويطلق عليه المؤمن: يدفع مبلغ من المال أو إيراداً مرتباً أو أي عوض مالي للمؤمن له عند حصول الخطر المؤمن ضده.
- الطرف الثاني: الشخص المؤمن له، أو المستأمن: هو الذي يلتزم بدفع قسط التأمين دفعة واحدة أو على دفعات في مواعيد.
- الطرف الثالث: المستفيد: وهو الشخص الذي يقبض قيمة التعويض عند تحقق الخطر المؤمن ضده وفي معظم الأحيان يكون المستأمن هو نفسه المستفيد.

هناك أربعة أركان يتعين توافرها في عقد التأمين حتى يكون صحيحاً وهي:

أ- الخطر: يجب وجود خطر يستوجب التأمين ضده

شروط الخطر: ١): غير مؤكد

٢): تكون نتيجة حدوثه غير مرغوب فيها

٣): أن يكون خطر مشروع (لا يتنافى مع القانون العام والآداب العامة)

٤): خارج عن إرادة المؤمن له

شركة التأمين: هي منشأة مالية تجارية تهدف إلى تحقيق الربح وتقوم بتجميع المدخرات عن طريق الأقساط المحصلة من بوالص التأمين وتقوم باستثمار هذه الأموال لدفع

التعويضات الناتجة عن الأخطار المؤمن ضدها و دفع النفقات وتحقيق هامش من الربح لتنظيم ثروة المالك.

يرتكز نظام التأمين ① على مبدأ عدم التأكد أولاً أي أن طبيعته احتمالية. (خدمة آجلة تأخذ القسط الآن ولكن لا يوجد إيراد فوراً)

② تسعير الخدمة يعتمد على الخبرات السابقة لشركة التأمين وعلى الرياضيات الاكتوارية لتقدير الخطر والمبلغ الذي يستحقه الشركة لهذا الخطر. (فالتسعير لا يعتمد على العرض والطلب)

③ صعوبة قياس النفقات والإيرادات نظراً لعدم التأكد في شركات التأمين

نقاط هامة: أ- من النادر أن تتفق الفترة التي تغطيها وثيقة التأمين مع الفترة المحاسبية التي تعد عنها الحسابات الختامية. وهذا التداخل يتطلب القيام بتسويات جردية بالإيرادات والنفقات (فيكون لدينا مستحقات ومقبوضات مقدمة)

ب- أكبر بنود النفقات في شركات التأمين هو بند المخصصات والاحتياطات الفنية والتي تم تكوينها لمواجهة الأخطار من تحققها مستقبلاً " وهذا يخضع للتقدير الشخصي ويؤثر على نتيجة النشاط والضريبة لاحقاً "

ملاحظة: المخصص الفني بشركات التأمين يختلف عن المخصصات التجارية فهو عبارة عن التزام يعاد النظر فيه بنهاية كل سنة. " ويوجد أيضاً في شركات التأمين أيضاً احتياطات لدعم المركز المالي وتعزيز قيمة السهم في السوق كالاحتياطي القانوني "

ملاحظة هامة: تطبيقاً لقواعد الحيطة والحذر وبعض القوانين الخاصة بشركات التأمين نجد أن بعض شركات التأمين قد تغالي في تقدير قيمة التعويضات وكذلك الأقساط غير المحققة عند إعداد الميزانية مما يؤدي إلى تخفيض قيمة الأرباح حتى ولو كان النشاط التأميني في زيادة وازدهار.

أحياناً نقوم بتكوين مخصصات للأسباب التالية:

① هناك أخطار تحتاج إلى تعويض في الفترة الحالية ولكن لم نقدر قيمتها بعد

② هناك أخطار وقعت في الفترة الحالية ولم تبلغ بها الشركة بعد وتسمى " مخصصات تعويضات تحت التسوية "

أصبح لدينا: ١- مخصصات فنية (١+٢)

٢- مخصصات تعويضات تحت التسوية

٣- مخصصات تجارية } خاصة بشركة التأمين

④ ضرورة وجود حسابات مستقلة لكل فرع من فروع التأمين على حدى بحيث يمكن تحديد نتائج أعماله بصورة مستقلة (ومركزه المالي)

[ويمكن أن نجد محاسبة أقسام بالشركة الواحدة]

ملاحظة: كل قسم لديه قائمة دخل و تدفقات نقدية خاصة به بالإضافة إلى أنه هناك مصاريف يتحملها القسم بنفسه و هناك مصاريف في نهاية المطاف تقوم الشركة بدفعها.

هذا التقسيم يتطلب رقابة داخلية لتحقيق:

- حماية أصول الشركة وتحقيق كفاءة في استخدامها
- التحقق من صحة البيانات المالية والتقارير
- التأكد من تنفيذ السياسات المحاسبية وتقويم الأداء.

⑤ دخول شركات التأمين في إعادة التأمين وتوزيع أعباء المخاطر على شركات أخرى (أصبح لدينا شركاء يأخذ هذا الأمر بعين الاعتبار في النظام المحاسبي)

* فهناك قسم مطروح من قسط التأمين يذهب لشركة إعادة التأمين:

القسط المباشر ١٠٠٠٠٠٠

- تنازلت منه لإعادة التأمين (٣٠٠٠٠٠)

+ ويضاف أقساط إعادة التأمين الوارد (١٠٠٠٠٠)

٨٠٠٠٠٠ (صافي القسط)

«أي عندما أكون أنا أعدت التأمين لشركة أخرى»

«هذا جوهر إعادة التأمين ولكن باقي العمليات اعتيادية»

شرح فكرة إعادة التأمين:

المؤمن له ليس له علاقة بشركة إعادة التأمين

قسط التأمين — جزء من قسط التأمين

المؤمن له ← شركة التأمين الأصلية ← شركة إعادة التأمين

جزء من التعويضات

تعويضات وعمولات للوكلاء

جزء من العمولات

الزبون أحضره الزبون

- أحياناً تفرض على شركات التأمين إعادة التأمين إلزامياً لدى شركة أخرى.

نهاية المحاضرة الثانية

Fourth

السلام عليكم
سنتابع اليوم في بحث شركات التأمين

* المجموعة الدفترية في شركات التأمين
يتم إمساك مجموعة من الدفاتر والسجلات تشمل:
أ- مجموعة السجلات أو اليوميات المساعدة
ب- دفاتر الأستاذ المساعدة
ج- دفتر اليومية العامة
د- دفتر الأستاذ العام

* الأنشطة الرئيسية لشركات التأمين
هنالك مجموعة من العمليات التأمينية الأساسية التي تمثل عصب أنشطة التأمين
(1) إصدار وثائق التأمين بعد حساب قيمة الأقساط واجبة الأداء مقابل الخدمة التأمينية المقدمة، وتحصيل تلك الأقساط، ثم استثمارها في مجالات الاستثمار المقررة ضمن القانون

ملاحظة [1] بعد أن يتم الاتفاق بين طرفي التأمين وإصدار البوليصة ينشأ التزام على طرفي الاتفاق وأول عملية تحدث عند إصدار البوليصة هي
أ- تحديد الأقساط المستحقة
ب- تحصيل هذه الأقساط

(2) القيام بعملية إعادة التأمين
(3) تقدير قيمة التعويضات الواجب الوفاء بها عن الأخطار المؤمن ضدها وسدادها للمستأمنين
(4) تكوين الاحتياطات الفنية المختلفة

العمليات والقيود المحاسبية

أولاً عمليات إصدار وثائق التأمين

تتلخص إجراءات إصدار الوثائق في [1] قيام طالب التأمين بملء طلب التأمين
[2] تتولى الشركة دراسة الطلب تمهيداً للموافقة
[3] بعد الموافقة على طلب التأمين تقوم الشركة بإصدار البوليصة بعد تحديد قيمة القسط الأول وتحصيله
[4] يقوم القسم المتخصص بإثبات بيانات الوثيقة في سجل الوثائق.

ملاحظة [2] يرتبط بالبوليصة كل من 1- قسط التأمين
2- رسوم مالية: تحصل من المؤمن له لصالح وزارة المالية
3- رسوم الإشراف: تدفع للهيئة المشرفة على التأمين فهو ليس إيراد لصالح شركة التأمين 4- رسوم إصدار وتعديل: مقابل إصدار البوالص تدفع الشركة بعض النفقات لهذا تأخذ من المؤمن له هذه الرسوم وهي تعتبر إيرادات للشركة

⇐ وعليه يكون القيد المحاسبي عند استحقاق الأقساط والرسوم

xx	من ح/ أقساط مستحقة (تحت التحصيل)
	إلى المذكورين
xx	إلى ح/ الأقساط المباشرة (حياة، حريق)
xx	إلى ح/ رسوم إصدار وتعديل
xx	إلى ح/ رسوم مالية محصلة
xx	إلى ح/ رسوم إشراف

والمعروف أن أقساط التأمين تدفع إما على دفعات دورية (وثائق تأمين على الحياة) أو دفعة واحدة وقت التعاقد (التأمين على السيارات)

* يتكون القسط عادةً جزأين الجزء الأول يساوي تقريباً مقدار الخطر المؤمن ضده يتم حسابه بطريقة التوقع الرياضي يطلق عليه اسم القسط الصافي
أما الجزء الثاني يمثل أعباء القسط وتكاليفه إضافة إلى نسبة هامش ربح الشركة وهو ما يطلق عليه اسم القسط التجاري

«القسط يقفل في حساب إيرادات ومصروفات في نهاية السنة المالية»



٥ تقوم الشركة بتحصيل الأقساط إما من المستأمن مباشرة أو بواسطة محصلي الشركة ٦ نهاية كل فترة دورية يتم إعداد كشوف بإجمالي الأقساط المحصلة وإرسالها لقسم الحسابات العامة

* قيد إثبات تحصيل الأقساط

xx من ح/ النقدية

xx إلى ح/ أقساط مستحقة

يمثل رصيد حساب الأقساط تحت التحصيل في نهاية الفترة مديونية المستأمن قبل الشركة لذا يدرج ضمن الأصول بالميزانية العمومية

كما يتعين على الشركة أن تدفع عمولة لمنتجي ووكلاء الشركة، وذلك على أساس نسبة معينة من الأقساط ** وتستحق تلك العمولة في نفس تاريخ استحقاق الأقساط **

** بمجرد تحصيل قيمة الأقساط تصبح العمولة واجبة السداد للوكلاء **

إخضاع البوليصة للتعديل

يمكن أن تخضع البوليصة للتعديل في كل من
- ← مدة «لا يوجد أي معالجة محاسبية»
- ← مبلغ «زيادة أو نقص» هناك قيود محاسبية
- ← إلغاء البوليصة

هناك نوعين من التعديل على مبلغ البوليصة ٢- زيادة قيمة البوليصة
ب- تخفيض قيمة البوليصة

٢- زيادة أقساط التأمين: نثبت الأقساط المستحقة الإضافية ونخصم القسط الإضافي وباقي الرسوم

xx من ح/ أقساط مستحقة

إلى المذكورين

xx إلى ح/ الأقساط المباشرة

xx إلى ح/ رسوم تعديل

xx إلى ح/ رسوم مالية

xx إلى ح/ رسوم إشراف

ب- تخفيض أقساط التأمين هنا قيد معاكس لقيد زيادة أقساط التأمين

من المذكورين

xx من ح/ أقساط تأمين مباشر

xx من ح/ رسم مالي

xx من ح/ رسم إشراف

إلى المذكورين

إلى ح/ أقساط مستحقة الرد ← (بمقدار المبلغ المخفض)

إلى ح/ رسم إصدار وتعديل

تخفض كل من الرسم المالي و رسم الإشراف بنسبة تخفيض القسط أما رسم الإصدار والتعديل يعتبر إيراداً محققاً لشركة التأمين.

إلغاء البوليصة يعكس قيد إصدار البوليصة

** إذا كان المؤمن قد دفع الأقساط المستحقة عليه لمدة ثلاث سنوات وأراد إلغائها يحصل على قيمة استردادية (قيمة نقدية) لهذه البوليصة يستردها المؤمن له تشكل قيمة استردادية للبوليصة تكون قيدها

xx من ح/ القيمة الاستردادية (مصروف على شركة التأمين)

xx إلى ح/ القيمة الاستردادية المستحقة

عند دفعها للمؤمن له

xx من ح/ القيمة الاستردادية المستحقة

xx إلى ح/ النقدية

ثانياً عمليات إعادة التأمين:

إعادة التأمين: هي العمليات التي تحول فيها شركة التأمين كل أو بعض المخاطر التي التزمت بتغطيتها إلى جهة أخرى

يطلق على الشركة التي أصدرت البوليصة (الشركة الأصلية) المعيدة للتأمين (الشركة المتنازلة) أما الشركة التي تقبل التأمين (شركة إعادة التأمين) أو (الشركة المتنازل عنها)

يسمى المبلغ الذي تدفعه الشركة المتنازلة إلى شركة إعادة التأمين (بقسط إعادة التأمين) ويتم سداده من الأقساط التي تحصل عليها من المستأمن بمقتضى عقد التأمين الأصلي المبرم بينها وبين المستأمن

** إن شركة التأمين الأصلية تلتزم بدفع قيمة التعويض للمستأمن حتى ولو لم تحصل من شركة إعادة التأمين على نصيبها في التعويض عن الخطر الذي قبلت التأمين عنه

* تتم عملية إعادة التأمين بنفس الشروط والأسعار الواردة في عقد التأمين الأصلي

لما كانت شركة إعادة التأمين تحصل على منافع من وراء تلك العملية في شكل نصيبها من الأقساط بنسبة المبلغ المعاد تأمينه لديها إلى مبلغ التأمين الأصلي، لذا يجب عليها تحمل نصيبها من التكاليف وأهمها العمولة، غير أن نسبة العمولة التي تدفعها شركة إعادة التأمين إلى الشركة المتنازلة تكون أعلى من النسبة التي دفعتها الشركة المتنازلة للوكلاء

يوجد ثلاثة أنواع من إعادة التأمين

1- إعادة التأمين الإتفاقي: تكون من خلال اتفاقية مسبقة بين مجموعة الشركات على أن تقبل شركات إعادة التأمين كل ما يقدم إليها دون أن يكون لها الحق بتعديل المبالغ الموزعة عليها

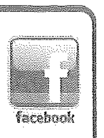
2- إعادة التأمين الاختياري: تترك الحرية لشركة التأمين في اختيار الشركة التي تعيد التأمين لديها، وكذلك تحديد نسبة إعادة التأمين وتحديد نوعية الأخطار

((ولشركة إعادة التأمين الحق في قبول أو رفض إعادة التأمين))

3- إعادة التأمين الإجباري: حيث يلزم القانون شركة التأمين بضرورة إعادة التأمين لدى الشركة أو شركات أخرى

يمكن تقسيم إعادة التأمين إلى قسمين:
- إعادة تأمين صادر
- إعادة تأمين وارد

** توضيح: يمكن أن تكون شركة التأمين ضمن نشاطات إعادة التأمين



المعالجة المحاسبية لعمليات إعادة التأمين الصادر

وهي تلك العمليات التي تتنازل فيها شركة التأمين عن جزء من عملياتها التأمينية المباشرة لشركة إعادة التأمين

أ- إثبات استحقاق شركات إعادة التأمين لنصيبها من أقساط الفترة

xx من ح/ أقساط إعادة التأمين الصادر

xx إلى ح/ شركات إعادة التأمين

ب- إثبات استحقاق إجمالي عمولات إعادة التأمين الصادر في نهاية الفترة

xx من ح/ شركات إعادة التأمين

xx إلى ح/ عمولات إعادة التأمين الصادر

ج- إثبات نصيب شركات إعادة التأمين في التعويضات المستحقة عن الفترة

xx من ح/ شركات إعادة التأمين

xx إلى ح/ تعويضات إعادة التأمين الصادر

المعالجة المحاسبية لعمليات إعادة التأمين الوارد

وهي تلك العمليات التي توافق فيها شركات التأمين على أن يعاد لديها التأمين من شركات أخرى بحيث تتحمل تغطية نصيبها من التعويض عند تحقق الخطر المؤمن ضده.

أ- إثبات استحقاق الشركة لنصيبها في أقساط إعادة التأمين الوارد

xx من ح/ شركة التأمين

إلى ح/ أقساط إعادة التأمين الوارد

ب- إثبات التعويضات المستحقة عن عمليات إعادة التأمين الوارد لحساب الشركة المتنازلة

xx من ح/ تعويضات إعادة التأمين الوارد

xx إلى ح/ شركة التأمين

المؤمن له ← شركة تأمين أصلية تتنازل ← شركة إعادة التأمين
↓
وكيل

(متنازلة) (متنازل لها)

مصروف | جزء من القسط التأميني (صادر) ↑ إيراد

إيراد | تتحمل جزء من العمولات للوكلاء ↑ مصروف

إيراد | تتحمل جزء من التعويضات عند الخطر ↑ مصروف

لحساب صافي الأقساط

القسط المباشر + أقساط إعادة التأمين الوارد - أقساط إعادة التأمين الصادر

ثالثاً العمليات الخاصة بالتعويضات

يقصد بالتعويضات تلك المبالغ التي قامت الشركة بدفعها فعلاً إلى المستأمنين خلال الفترة المالية بسبب تحقق الخطر المؤمن منه أو انتهاء أجل الوثيقة، ويمكن تصنيفها إلى:
- تعويضات حياة وتكوين الأموال
- تعويضات ممتلكات ومسؤوليات

إثبات استحقاق التعويضات

xx من ح/ التعويضات

xx إلى ح/ التعويضات المستحقة

لحساب صافي التعويضات

التعويضات المباشرة + التعويضات إعادة التأمين الواردة - التعويضات الصادرة

رابعاً العمليات الخاصة بالعمولات

تقوم شركة التأمين بفتح حساب جاري لكل وكيل يتم تحميله بالعمولات المستحقة كما وتعتبر العمولة في شركة التأمين مصروفاً يتم إثباتها بالقيد التالي

xx من ح/ العمولة

إلى ح/ جاري الوكيل (المبلغ المستحق للوكيل)

وعند تسديد أقساط البوليصة كاملة التي ساهم الوكيل في تشكيلها تدفع شركة التأمين العمولة للوكيل

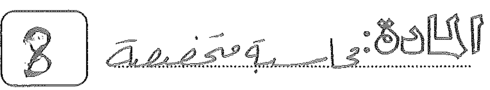
xx من ح/ جاري الوكيل

xx إلى ح/ النقدية

صافي العمولة = العمولة المباشرة + العمولات إعادة تأمين واردة - العمولات إعادة التأمين الصادرة

عمليات تكوين الاحتياطيات الفنية

تحتم قوانين التأمين في جميع دول العالم على شركات التأمين أن تظهر في ميزانيتها احتياطيات خاصة بعمليات التأمين، وذلك إلى جانب الاحتياطيات الأخرى والأرباح المحتجزة الشائع تكوينها في جميع المنشآت التجارية الأخرى



ملاحظة
تعتبر المخصصات إيرادات مكتسبة في حال عدم دفع تعويضات للمؤمن له لعدم حدوث خطر المؤمن ضده
إن الفرق بين المخصصات أول الفترة ومخصصات نهاية الفترة هي عبارة عن الأقساط المكتسبة خلال الفترة
* المخصص المشكل لهذه الفترة يعتبر مصروف يوضع في الجانب المدين
أما المخصص المسترد نهاية السنة يعتبر إيراد يوضع في الجانب الدائن

مخصص 1/1 - مخصص 12/31 = أقساط مكتسبة

ملاحظة: تعويضات الممتلكات والمسؤوليات تمثل المبالغ التي تدفعها الشركة لتعويض الضرر الناجم عن وقوع الخطر المؤمن ضده وتحدد قيمتها بناءً على مقدار الضرر الفعلي بشرط ألا يتعدى قيمة مبلغ التأمين
أما في تعويضات الحياة والأموال لا مجال لتقدير الخسائر فمبلغ التعويض يساوي قيمة مبلغ التأمين

نهاية المحاضرة الثالثة



السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

أشار الدكتور في هذه المحاضرة إلى المطلوب بالامتحان وهو النظري الموجود في الكتاب ولذلك سنقوم بوضعه ضمن المحاضرات حتى تكون مادة "علمية" كافية للامتحان

التقارير المحاسبية لشركات التأمين:

إن التقارير المالية المحاسبية تنطوي في جوهرها على المفهوم الشامل للإفصاح والذي بمقتضاه ينظر للإفصاح المحاسبي باعتباره صورة صادقة وأمينة.
ويرتبط وضوح الصورة وأثره بمدى إظهارها للتفاصيل الكافية التي تساعد المستخدمين على فهم حقيقة وواقع المشروع وتمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة.
ويتعين على شركات التأمين أن تعد التقارير المحاسبية الآتية في ختام كل مدة مالية:

١- قائمة المركز المالي
٢- قائمة الدخل
٣- قائمة الإيرادات والمصروفات
٤- قائمة التدفقات النقدية

ملاحظة: بالنسبة للشركات التي تجمع بين نشاط تأمينات الأشخاص ونشاط تأمينات الممتلكات والمسؤوليات فيتعين عليك أن تقدم بالإضافة إلى ميزانية حسابين مستقلين أحدهما لتأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال، والآخر لتأمينات الممتلكات والمسؤوليات

* وقد وضعت المعايير المنظمة بعض القواعد الإرشادية التي تحكم عملية العرض والإفصاح بالقوائم المالية بهدف تحقيق أهداف الوضوح والقابلية للفهم وهي تتضمن ١- أن تتضمن القوائم المالية إفصاحاً واضحاً
٢- أن يكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة المتبعة جزءاً متمماً للقوائم المالية

٣- أن تظهر الإيضاحات تفاصيل الحركة وأرصدة البنود اللازمة

٤- يراعى عدم دمج البنود أو استبعاد بعض الإيضاحات اللازمة والضرورية التي قد تخل بمدى تعبير القوائم المالية عن المركز المالي ونتائج الأعمال و الحد الأدنى من الإفصاح المطلوب لقارئ ومستخدم القوائم المالية

لمحة عن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية:

وقد صدر المعيار الدولي رقم 4 عن مجلس معايير المحاسبة الدولية حول عقود التأمين للسماح لشركات التأمين بالإمتثال لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وذلك لإدخال تحسينات محدودة على الممارسات المحاسبية السائدة وفهم الجوانب البارزة التي ترتبط بمحاسبة عقود التأمين والإفصاح عن معلومات حول تلك العقود.

ويتميز هذا المعيار بالخصائص التالية:

(١) ينطبق هذا المعيار على جميع عقود التأمين التي تصدرها أي منشأة وعقود إعادة التأمين والأدوات المالية التي تصدرها، وذلك باستثناء عقود معينة تخضع لمعايير دولية أخرى.

(٢) المعيار IFRS4 يعفي شركة التأمين مؤقتاً من بعض المتطلبات المنصوص عليها في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الأخرى

ومع ذلك فإن المعيار: (أ) يمنع الاعتراف بأي احتياطيات للمطالبات المستقبلية المحتملة كالتزامات إذا كانت تلك المطالبات تنشأ بموجب عقد تأمين غير موجود في وقت إعداد التقرير

(ب) يتطلب إجراء اختبار لمدى كفاية التزامات التأمين المعترف بها وإجراء اختبار لانخفاض قيمة أصول إعادة التأمين

(ج) يتطلب من شركة التأمين أن تستمر باحتفاظ بالتزامات التأمين في الميزانية العمومية حتى يتم الإبراء منها أو إلغائها. وأن يتم تقدير وعرض التزامات التأمين بدون إجراء مقاصة مع أصول إعادة التأمين المرتبطة بها

(٣) يسمح المعيار لشركة التأمين تغيير سياساتها المحاسبية لعقود التأمين فقط إذا كانت قوائمها المالية ستعرض معلومات أكثر ملائمة

ممارسات ممنوعة على شركات التأمين:

(أ) قياس قيمة الالتزامات التأمينية على أسس غير مخصومة

(ب) قياس الحقوق التعاقدية لأتعاب إدارة الاستثمار المستقبلية بمبلغ يتجاوز قيمتها العادلة

(ج) استخدام سياسات محاسبية غير موحدة لالتزامات التأمين في الشركات التابعة

(٤) يسمح المعيار لشركة التأمين اتباع سياسة محاسبية تتضمن إعادة قياس التزامات تأمين محددة بشكل متوافق في جميع الفترات بحيث تعكس معدلات الفائدة السوقية الجارية وبدون السماح سيكون مطلوباً من شركة التأمين أن يطبق التغير الحاصل على السياسات المحاسبية بانتظام لكل الالتزامات المتشابهة

(٥) لا تحتاج شركة التأمين تغير سياستها المحاسبية بالنسبة لعقود التأمين لمجرد تجنب الحذر المفرط

(٦) عندما تغير شركة التأمين سياستها المحاسبية بالنسبة للالتزامات التأمينية يمكن إعادة تصنيف بعض أو كل الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يوضح المعيار النقاط التالية:

(أ) لا تحتاج شركة التأمين للمحاسبة عن المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة بشكل منفصل إذا كانت المشتقات الضمنية ذاتها عبارة عن عقد تأمين

(ب) يتطلب من شركة التأمين أن تفصل المكون الإيداعي لبعض عقود التأمين «تقوم بالمحاسبة عنه بشكل منفصل» وذلك لتجنب إغفال أي أصول أو التزامات من ميزانيتها العمومية

(ج) يوضح إمكانية تطبيق الممارسة التي تعرف أحياناً «بمحاسبة الظل»

(د) يسمح بعرض موسع لعقود التأمين التي يتم اقتنائها من خلال اندماج الأعمال أو تحويل المحفظة

(هـ) يتناول جوانب محدودة من ميزات المشاركة الاختيارية التي تتضمنها عقود التأمين أو الأدوات المالية

(٧) يتطلب المعيار تقديم الإفصاحات لمساعدة المستخدمين على فهم:

(أ) المبالغ الناشئة عن عقود التأمين والتي تظهر في القوائم المالية لشركة التأمين

(ب) قيم التدفقات النقدية المستقبلية الناشئة عن عقود التأمين وتواقيتها وظروف عدم التأكد من تحققها وجميع المخاطر المتعلقة بها

حساب الإيرادات والمصروفات في شركات التأمين:

صافي التعويضات	① **المخصصات الفنية أول المدة**
xxx تعويضات مباشرة	xxx احتياطي تعويضات تحت التسوية
+ xxx تعويضات إعادة تأمين وارد	xx احتياطي الحسابي
(-) xxx تعويضات إعادة تأمين صادر	② xx الأقساط المباشرة
⑥ xx صافي التعويضات	+ xx أقساط إعادة تأمين وارد
تكاليف الإنتاج	(-) xx أقساط إعادة تأمين صادر
xxx العمولة المباشرة	xx صافي الأقساط
+ xxx عمولة إعادة تأمين وارد	
(-) xxx عمولة إعادة تأمين صادر	③ xx صافي الدخل من الاستثمار
⑦ xx صافي العمولات	
مصاريف الإنتاج	④ xx الإيرادات الأخرى
xxx مصاريف إدارية وعمومية	
xxx مصاريف أخرى	
⑧ xxx المخصصات	
المخصصات الفنية آخر المدة	
xxx احتياطي حسابي	
xxx احتياطي تعويضات تحت التسوية	
xx الفائض	xx العجز
XXX	xxx

شرح مصطلحات الحساب:

① المخصصات وأنواعها

• بالنسبة لتأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال هناك نوعين من المخصصات

أ- الاحتياطي الحسابي: ويتم تقديره بمعرفة خبير اكتواري وفقاً للأسس الفنية التي يعتمدها مجلس إدارة الهيئة المشرفة على التأمين

ومن المعروف أن مقدار الخطر في تأمينات الحياة يختلف من سنة إلى أخرى حيث يزداد تحققه بتقدم المؤمن عليه في السن، بالرغم من تزايد احتمال تحقق الخطر إلا أن قسط التأمين يظل ثابتاً خلال فترة التأمين لهذا تلجأ شركات التأمين إلى تكوين هذا المخصص حتى يمكن سداد التعويضات في حالة وقوع الخطر المؤمن ضده.

ب- احتياطي (مخصص) التعويضات تحت التسوية: بقيمة المطالبات التي لم يتم تسويتها حتى تاريخ إعداد الميزانية، وهو مخصص يتم تكوينه نظراً لطول وكثرة الإجراءات تقدير وسداد قيمة التعويضات مما يجعل هناك تعويضات لا زالت تحت التسوية في ختام السنة المالية ويتعين تكوين مخصص لها.

• أما بالنسبة لتأمينات الممتلكات والمسؤوليات هناك أيضاً ثلاث أنواع

أ- احتياطي (مخصص) الأخطار السارية: يتم تكوينه لمقابلة التزامات الشركة عن عمليات التأمين المصدرة قبل انتهاء السنة المالية، وما زالت سارية بعد انتهاء السنة المالية. ويحدد كحد أدنى النسب التالية من جملة اكتتابات الشركة من السنة المالية المنقضية 45% من عمليات التأمين الإجباري

25% من عمليات التأمين عن أخطار النقل

40% عن باقي العمليات

100% من رصيد أقساط وثائق التأمين طويل الأجل

أي نستطيع مثلاً حساب مخصص الأخطار السارية عن طريق ضرب جملة الأقساط المحصلة بالنسبة المئوية المذكورة كحد أدنى

ب- احتياطي التعويضات تحت التسوية: يكون بنسبة 100% من مجموع المطالبات للحوادث التي تم الإبلاغ عنها، ويتم تكوينه لمقابلة التعويضات عن الحوادث التي تم الإبلاغ عنها قبل انتهاء السنة المالية وما زالت سارية بعد انتهائها وكذلك التعويضات عن الحوادث التي تكون قد وقعت بالفعل ولكن لم يبلغ

الشركة حتى تاريخ إعداد الميزانية وفقاً للقواعد التي تضعها الهيئة المشرفة على التأمين. كما يجب تكوين 15٪ من احتياطي التعويضات تحت التسوية كاحتياطي تعويضات لحوادث مفترضة لم يبلغ عنها

فروق تقييم المخصصات الفنية أول المدة
يتضمن هذا الحساب قيمة فروق أسعار تقييم المخصصات الفنية أول العام ويراعي إظهار تقييم كل مخصص على حدة
* المخصصات المكونة العام السابق تقفل في الإيرادات ويعاد تقييم مخصص جديد للعام الحالي

② تمثل صافي الإيرادات هي صافي الأقساط

③ العمولات: يفضل إظهار إعادة تأمين صادر في قسم الإيرادات دون طرحها من الواردة للإيضاح عن المصاريف والإيرادات الصافية مع شركات تأمين أخرى

④ مرتبطة بالاستثمارات التي تقوم بها شركة التأمين (مالية، عقارات) وهو مجموع الدخول الناتجة من الاستثمارات بكافة أنواعها (إيراد فوائد، إيراد تأجير، متاجرة مالية (عمولات القروض)، عوائد شهادات الاستثمار) يعرض هذا الحساب بعد خصم المصروفات المتعلقة بإيرادات الاستثمار (مصاريف قضائية، مصاريف معاينة).

⑤ الإيرادات الأخرى: الرسوم أهمها سواء ← رسم مالي
← رسم إشراف
يعتبر كلا الرسمين عند تحصيلها من المؤمن نسجلها إيرادات عند دفعها للجهات الأخرى تصبح مصروفات
أما بالنسبة لرسم الإصدار يعتبر إيراداً أزلياً (لا تتحول لمصروف)

(٧) تكاليف الإنتاج تدفع مقابل إنتاج بوالص التأمين وهي عبارة عن
أ. عمولة الوكلاء ، ب. مصاريف إنتاج أخرى
تتضمن هذا الحساب قيمة تكاليف الإنتاج المباشرة التي تتكبدها خلال السنة المالية
ويشمل هذا الحساب البنود الآتية
العمولات المستحقة عن عمليات التأمين وإعادة التأمين
مصاريف الدعاية والنشر والإعلان
نصيب الشركة من الرسوم الحالية المستحقة على أقساط التأمين
كافة المصروفات المباشرة الأخرى التي تتعلق بالإنتاج

(٨) المصروفات العمومية والإدارية
أ. مصروفات مباشرة تتعلق بصفة مباشرة بفروع تأمينات الأشخاص و تكوين الأموال.
ب. مصروفات غير مباشرة التي لا تختص بشكل مباشر فرع تأميني معين من فروع تأمينات الأشخاص

ملاحظة يمكن إعداد ح/ الإيرادات والمصاريف على شكل قائمة إيرادات و مصاريف على الشكل التالي

قائمة إيرادات ومصروفات عن السنة المنتهية

البيان	إيضاح رقم	العام	سنة المقارنة
الإيرادات			
الأقساط المباشرة	xx	xx	xx
أقساط إعادة التأمين الوارد	xx	x x	xx
الإجمالي		xxx	xxx
أقساط إعادة التأمين الصادر	x x	(xx)	(xx)
صافي الأقساط	xx	xxx	xxx

البيان	إيضاح رقم	العام	سنة المقارنة
التغير في قيمة الاحتياطي			
الاحتياطي الحسابي أول المدة		xx	xx
الاحتياطي الحسابي آخر المدة		(xx)	(xx)
الأقساط المكتسبة		xxx	xxx
عمولات إعادة تأمين صادرة	xx	xx	xx
صافي الدخل من الاستثمارات	xx	xx	xx
إيرادات أخرى	xx	xx	xx
إجمالي الإيرادات		xxx	xxx
المصروفات			
التغير في قيمة مخصص تحت التسديد			
مخصص مطالبات آخر المدة		xx	xx
مخصص مطالبات أول المدة		(xx)	(xx)
التعويضات التحميلية		xxx	xxx
فائض (عجز) نشاط التأمين مرحل لقائمة الدخل			

قائمة الدخل في شركات التأمين

وقد وضعت معايير المحاسبة المنظمة بعض إرشادات التي يجب التزام بها عند إعداد قائمة الدخل

* تعد جميع عناصر الإيرادات والمصروفات على أساس الاستحقاق وتعرض في قائمة الدخل.

قائمة الدخل للشركة

العجز		الفائض	
مصروفات			
xx	تخصيصات أخرى	xx	تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال
xx	اهتلاكات أصول ثابتة	xx	تأمينات الممتلكات والمسؤوليات
xx	مصاريف إدارية غير مخصصة	xx	صافي الدخل من الاستثمارات غير المخصصة
		xx	إيرادات أخرى
xx	صافي الربح	أو xx	صافي الخسارة
xxx		xxx	

قائمة المركز المالي لشركات التأمين

استخدام الأموال		مصادر الأموال	
1- xx	النقدية الجاهزة في النقدية	xx	المخصصات الفنية 12/31
2-	الاستثمارات المالية (بالصافي)	xx	الاحتياطي الحسابي (الأخطار السارية أو للتأمين على الحياة)
xx	استثمارات أوراق مالية	xx	احتياطي تحت التسوية
xx	قروض لحملة الوثائق	xx	إجمالي حملة الوثائق على الشركة
xx	أذونات خزينة	xx	دائنون متنوعون
xx	شهادات استثمار	xx	حسابات شركة إعادة التأمين (دائنة)
xx	الإيداعات الثابتة في البنوك	xx	قروض من جهات مختلفة
3-	الاستثمارات العقارية	xx	مصاريف مستحقة
xx	شراء المباني (تشييدها)	xx	إيرادات مقدمة
xx	إيجار المباني (بيعها)	5-	حقوق الملكية
4-	مدينو عمليات التأمين	xx	رأس المال المدفوع
xx	ذمم مدينة عن نشاط التأمين	xx	احتياطيات
xx	ذمم مدينة أخرى	xx	أرباح محتجزة
xxx		xxx	

إن البنود الواردة بجانب الأصول بالميزانية تبين أن الأموال المتوفرة للشركة تم استخدامها في مجالات مختلفة:

1) النقدية التي يحتفظ بها في خزائن الشركة والحسابات الجارية بالبنوك وذلك لمواجهة عمليات التعويض اليومية

2) الاستثمارات المالية قصيرة الأجل، والاستثمارات المالية بغرض المتاجرة كالأسهم والسندات

- استثمارات قصيرة الأجل تعتبر أصول متداولة
- استثمارات طويلة الأجل تعتبر أصول ثابتة

3) الاستثمارات العقارية يتم قياسها والاعتراف بها بالقيمة العادلة أو التكلفة وهذه التغيرات تعالج ضمن أرباح وخسائر الفترة التي نتجت فيها.

4) مدينو عمليات التأمين تتضمن هذا الحساب أرصدة معاملات الشركة مع عملاء التأمين المباشر وينقسم هذا الحساب إلى

أقساط تحت التحصيل مستبعد منها المخصص اللازم تكوينه طبقاً للأسس التي تضعها الهيئة المشرفة على التأمين

ويعتبر مدينو عمليات التأمين هي أصول متداولة

5) حقوق الملكية رأس المال المدفوع، يتمثل في الجزء المدفوع من رأس المال المصدر والمكتتب فيه ويجب الإفصاح عن الجزء غير المدفوع

الاحتياطيات تظهر الاحتياطيات برقم واحد في الميزانية على أن تجري امساكها تفصيلياً في السجلات المالية والإفصاح عنها في الإيضاحات

الأرباح المحتجزة تتمثل في الفائض المحتجز من أرباح السنة المالية الحالية والذي يرحل للسنة المالية التالية

ملاحظة يجب أن تتضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية معلومات كافية عن طبيعة وقيمة الالتزامات العرضية القائمة في تاريخ الميزانية

قائمة التدفقات النقدية في شركات التأمين

تتبع شركات التأمين عادةً كلا الطريقتين بإعداد قائمة التدفقات النقدية الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة

ولكن الطريقة غير المباشرة أكثر استخداماً وقائمة التدفقات النقدية تعتمد على تحويل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي

إعداد قائمة التدفقات النقدية لشركات التأمين

البيان	العام	سنة المقارنة
التدفقات من الأنشطة التشغيلية	xxx	xxx
صافي الربح (الخسارة)	xx	xx
الاهتلاك	xx	xx
المخصصات الفنية	xx	xx
المخصصات الأخرى	xx	xx
خسائر (ربح) بيع استثمارات مالية	xx	xx
خسائر (ربح) بيع أصول ثابتة	xx	xx
ربح التشغيل قبل التغير	xx	xx
تضيف النقص في رأس المال العامل	xx	xx
نطرح الزيادة في رأس المال العامل	(xx)	(xx)
التدفقات من الأنشطة الاستثمارية	xxx	xxx
المحصل من بيع الأصول	xx	xx
المدفوع لشراء استثمارات	xx	xx
المدفوع لشراء أصول ثابتة	xx	xx
صافي التدفقات من الأنشطة الاستثمار	xxx	xxx
التدفقات من الأنشطة التمويلية	xx	xx
المحصل من إصدار الأسهم	xx	xx
المحصل من إصدار السندات	xx	xx
القروض من البنوك	xx	xx
سداد القروض	xx	xx
توزيعات أرباح	xx	xx
صافي الزيادة (النقص) في النقدية	xx	xx

إثبات الإيرادات من الأوراق المالية في دفاتر الشركة

١- عند إستحقاق إيراد لشركة التأمين
xx من ح/ إيرادات أ.مالية مستحقة
xx إلى ح/ إيرادات أوراق مالية

٢- عند تحصيل الإيراد
xx من ح/ النقدية
xx إلى ح/ إيرادات أ.مالية مستحقة

٣- إقفال الإيراد
xx من ح/ إيرادات أ.مالية
xx إلى ح/ صافي دخل من الاستثمار
xx من ح/ صافي دخل من الاستثمار
xx إلى ح/ إيرادات ومصروفات

ملاحظة: إذا ارتبطت بهذه الإيرادات مصروفات خاصة بها نخفضها من هذه الإيرادات

xx من ح/ مصاريف أوراق مالية
xx إلى ح/ النقدية
دفع مصاريف أوراق مالية نقداً

xx من ح/ إيرادات أوراق مالية
xx إلى ح/ مصاريف أوراق مالية
تخفيض إيراد الأوراق المالية بمقدار المصاريف

إيرادات الأوراق المالية - المصاريف الأوراق المالية = ☐

هذا ما يرحل لحساب صافي دخل الاستثمار

نهاية المحاضرة الرابعة

Fourth

مسألة رقم (1):

ظهرت الأرصدة التالية في دفاتر إحدى شركات التأمين (فرع الحياة) في 30/6/2008

300 إطلاع واستخراج شهادات 130.000 صافي الدخل من الاستثمارات 1000000 الأقساط 250000 التعويضات المدفوعة 50.000 عمولة المنتجين 25500 المصروفات العمومية والإدارية 10000 مصروفات انتاج الوثائق 500 الهيئة المصرية للرقابة على التأمين 160.000 تعويضات اعادة التأمين الوارد 30000 عمولات إعادة التأمين الوارد 175000 مخصص المطالبات تحت التسديد 3500 رسوم الإشراف المدفوعة 3700 رسوم مالية مدفوعة 50.000 آلات كاتبة وحاسبة 500000 عقارات 30.000 مستأجري العقارات 15000 إيرادات أوراق مالية مستحقة 1700 مصروفات المركز الرئيسي 100000 أثاث 3000 رسوم مالية محصلة 300000 أقساط تحت التحصيل 100000 تعويضات إعادة التأمين الصادر 3500 رسوم اشراف محصلة 700 غرامات تأخير سداد الأقساط 25000 عمولات إعادة التأمين الصادر 300000 أقساط إعادة التأمين الصادر 359000 الاحتياطي الحسابي 215000 قروض بضمان الوثائق 2500 رسوم إصدار أو تعديل وثائق 135000 قروض بضمانات أخرى 300000 أقساط إعادة التأمين الوارد 10000 أجور المنتجين والمزايا.

فإذا توافرت لديك المعلومات الآتية:

1- بلغت التعويضات التي تخص الفترة واستحقت فعلاً مبلغ 470000

2- بلغت أجور المنتجين والمزايا التي استحقت ولم تسدد بعد 30000

3- يبلغ الاحتياطي الحسابي آخر الفترة 405000

4- بلغت رسوم الإشراف المستحقة 500، كما بلغت الرسوم المالية المستحقة 800.

5- يجب اهتلاك بمعدل 10% سنوياً للآلات والحاسبة، وبنسبة 5% سنوياً للأثاث.

6- يجب مخصص أقساط تحت التحصيل والإنقاعات بنسبة 2% سنوياً، كما يجب مخصص مكافأة ترك الخدمة بواقع 20%.

فالمطلوب:

اعداد قائمة الإيرادات والمصروفات لفرع الحياة عن الفترة المالية المنتهية في 30/6/2008 وفقاً للمعايير المحاسبية المصرية.

قائمة الإيرادات والمصروفات

البيان	جزئي	جزئي	كلي
الإيرادات			
الأقساط المباشرة (الصافية)	1000000		
+ أقساط اعادة تأمين وارد	300000		
إجمالي الأقساط		1300000	
- أقساط اعادة تأمين صادر		300000	
صافي الأقساط (1)			1000000
التغير في الاحتياطي الفني (2) (الاحتياطي الحسابي)			
احتياطي حسابي أول المدة		359000	
- احتياطي حسابي آخر المدة		405000	
الأقساط المكتسبة			(46000)
عمولة اعادة التأمين الصادر (3)			25000
صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة (4)			130000
الإيرادات الأخرى (5)			
رسوم اصدار وتعديل الوثائق		2500	
غرامات تأخير سداد الأقساط		700	

البيان	جزئي	جزئي	كلي
رسوم إشراف محصلة (٦)		٣٥٠٠٠	
رسوم مالية محصلة		٣٠٠٠٠	
رسوم إطلاع واستخراج الوثائق (٧)		١٣٠٠٠	
			١١٠٠٠٠
إجمالي الإيرادات			١٢٠٠٠٠٠
المصروفات			
التعويضات المسددة عن عمليات الفترة (٨)	٢٥٠٠٠٠		
+ تعويضات إعادة تأمين وارد	١٦٠٠٠٠		
إجمالي التعويضات		٤١٠٠٠٠	
يطرح تعويضات إعادة تأمين صادر		(١٠٠٠٠٠)	
صافي التعويضات			٣١٠٠٠٠
التغير في مخصص تعويضات تحت التسوية			
مخصص مطالبات تحت التسديد آخر مدة (٩)	٢٢٠٠٠٠		
− مخصص مطالبات تحت التسديد أول المدة	١٧٥٠٠٠		
التعويضات التحميلية (١٠)			٤٥٠٠٠
مصروفات أخرى			
عمولات مباشرة (١١)	٩٠٠٠٠		
+ عمولة إعادة التأمين الوارد	٣٠٠٠٠		
تكاليف الإنتاج			١٢٠٠٠٠
مصروفات إنتاج		١٠٠٠٠	
مصروفات المركز الأساسي (١٢)		١٧٠٠٠	
رسوم إشراف مدفوعة ومستحقة (١٣)		٤٠٠٠	
رسوم مالية مدفوعة ومستحقة (١٤)		٤٥٠٠	

كلي	جزئي	جزئي	البيان
٢٠٢٠٠٠			
٢٥٥٠٠٠			مصروفات عمومية وإدارية
			المخصصات غير فنية
	٥٠٠٠		مخصص اهتلاك آلات وآلات حاسبة ١٥
	١٥٠٠٠		مخصص اهتلاك أثاث ١٦
	٦٠٠٠		مخصص أقساط تحت التحصيل والغاءات ١٧
	٨٠٠٠		مخصص مكافأة نهاية الخدمة ١٨
٥٥٤٧٠٠٠			اجمالي المصروفات
٥٠٦٥٣٠٠٠			فائض النشاط ١٩

١ صافي الأقساط المكتسبة أو محققة

٢ هذه الاحتياطيات تكونت بسبب وجود أقساط غير مكتسبة بسبب عدم انتهاء فترة البوليصية أو عدم انسجامها مع نهاية الفترة المحاسبية عندما يكون التغير موجب أي نتيجة اختلاف التقديرات تحققت الأقساط وأصبحت مكتسبة أما إذا كان التغير سالب أي أنها ما زالت غير مكتسبة (ولكن يبقى فائض يسمى أقساط مكتسبة)

٣ استرداد جزء من العمولة المدفوعة للوكلاء

٤ أي قام بها الفرع المختص (التأمين على الحياة)

٥ غير البوالص والنشاط الاستثماري

٦ تحصل من المؤمن لهم لصالح الهيئة المشرفة على التأمين

٧ عند طلب أي أحد بوليصية الإطلاع على السندات

٨ أما غير المسددة نعالج بمخصص تعويضات تحت التسوية

٩ تعويضات مستحقة عن الفترة – تعويضات مسددة بالفعل = مستحقة غير مدفوعة

١٠ هو جزء من مخصص فني إضافي للتعويضات الصافية (قدرنا أننا سندفع أكثر)

١١ عمولة مباشرة = ١٠٠٠٠ + أجور منتجين ٥٠٠٠٠ + عمولة منتجين + أجور منتجين مستحقة ٩٠٠٠٠ = ٩٠٠٠٠

١٢ أي الحواسيب التي تصدر البطاقات

13) ٣٥٠٠٠ + ٥٠٠٠ مستحق = ٤٠٠٠٠

14) ٣٧٠٠٠ + ٨٠٠٠ مستحق = ٤٥٠٠٠

15) ٥٠,٠٠٠ × ١٠٪ = ٥٠٠٠

16) ١٠٠,٠٠٠ × ١٥٪ = ١٥٠٠٠

17) ٣٠٠,٠٠٠ × ٢٪ = ٦٠٠٠

18) ٤٠,٠٠٠ × ٢٠٪ = ٨٠٠٠

19) اجمالي الايرادات - اجمالي المصروفات = الفائض أو العجز

ملاحظة: في المركز المالي لشركات التأمين نجد أنه يجب ألا يقل رأس المال عن (٨٠٠,٠٠٠) للمواجهات الكبيرة التي تتعرض لها شركة التأمين ونتذكر:

المصادر الخارجية ← من حملة الوثائق مخصصات فنية
← من الغير قروض، ذمم، ....

ويجب على شركة التأمين توظيف الفائض عن الحاجات اليومية في الاستثمار.

ملاحظة: يوجد لدينا ذمم مدينة ← للوكلاء
← لمستأجري العقارات
← لشركات إعادة التأمين

الذمم المدينة أصول متداولة تدخل في قائمة التدفقات النقدية بالنشاط التشغيلي وكذلك الالتزامات المتداولة

أما الاستثمار في العقار والاستثمارات المالية والأصول الثابتة بالنشاط الاستثماري

أما رأس المال وتغيراته نشاط تمويلي

ملاحظة: تحقق الإيراد:

أ- تثبت الإيراد طبقاً لأساس الاستحقاق ويدرج أقساط وثائق التأمين طويلة الأجل بالكامل بقائمة الإيرادات والمصروفات لفرع التأمين مع تكوين مخصص بنسبة (١٠٠٪) من قيمة الأقساط التي تخص السنوات المالية التالية.

ب- يتم اثبات صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة وغير المخصصة بعد خصم ما يقابله من مصروفات الاستثمار.



السنة: .... المادة: ....

ت- يتم إثبات الإيرادات من توزيعات أرباح الأسهم ووثائق صناديق الاستثمار عند إعلان التوزيعات المتعلقة بها.

الضرائب: تحمل قائمة الدخل في كل سنة مالية بنصيبها العادل من الضرائب المستحقة لمصلحة الضرائب، كما يتم تكوين المخصص اللازم لمقابلة فروق هذه الضرائب في ضوء ما يجري عليه العمل بمصلحة الضرائب وما تسفر عنه أعمال الفحص حسب الضريبة المذكورة.

الالتزامات العرضية والارتباطات: تظهر الالتزامات العرضية التي تكون الشركة طرفاً فيها بالإضافة إلى الارتباطات الأخرى خارج الميزانية وذلك لا تمثل أصول أو التزامات فعلية في تاريخ الميزانية.

نهاية المحاضرة الخامسة

Fourth

مسألة رقم (٣):

تمت العمليات التالية لدى إحدى شركات التأمين (فرع الحريق) خلال شهر نيسان 2010 والتي تقيد 30% من عمليات التأمين كتأمين إجباري لدى الشركة العربية لإعادة التأمين و 20% لشركة الشرق للتأمين (إعادة تأمين اتفاقي) و 10% للشركة الأهلية للتأمين (إعادة تأمين اختياري) وتستحق عمولة التأمين بواقع 30% من أقساط الإعادة هذا بالإضافة إلى عمليات التأمين المعادة إليها من قبل شركات التأمين الأخرى فإذا علمت أن:

1- بلغت الأقساط المستحقة عن وثائق (حريق) التي أصدرتها الشركة (100000) ل.س ويستحق على المؤمن لهم رسوم إشراف ورقابة (500) ل.س ورسوم مالية (300) ل.س ورسوم إصدار (200) ل.س

2- تم تحصيل (80000) ل.س من الأقساط المستحقة.

3- يستحق للوكلاء والمنتجين عمولة بمعدل 20% من أقساط التأمين عن هذا الشهر وقد سدد لهم (15000) ل.س وبلغت ضريبة الأرباح التجارية (2000) ل.س

4- تمت تعديلات لبعض الوثائق وبلغت الأقساط الإضافية نتيجة التعديلات مبلغ (5000) ل.س ويستحق عليها رسوم إشراف (200) ل ورسوم مالية (100) ل ورسم إصدار (100) ل والعمولة (800) ل.

5- بلغ المحصل من الأقساط والرسوم الإضافية المستحقة مبلغ (4000) ل.س

6- بلغت أقساط الوثائق الملغاة (4000) ل.س ولم تكن قد سددت وبلغت رسوم الإشراف والرقابة عليها (100) ل والرسوم المالية (50) ل ورسم الإصدار (50) ل والعمولة المتعلقة بها (500) ل

7- بلغت أقساط إعادة التأمين الوارد للشركة من شركات متنازلة (40000) ل.س مقسمة ما بين شركتي الأهلية والاتحاد للتأمين بنسبة 3:5 على التوالي واستحق على الشركة عمولة عن هذه الأقساط (8000) ل.

8 - بلغت التعويضات المستحقة للمؤمن لهم (50000) ل.س سددت منها مبلغ (45000) ل.س، كما بلغت التعويضات عن اعادة التأمين الوارد (12000) ل.س.

9 - أصدرت الشركة شيكات لشركات اعادة التأمين الصادر بمبالغ 7000 ل.س / 4000 ل.س و 3000 ل.س على التوالي وتلقت شيكات من شركات إعادة التأمين الوارد بمبالغ 3500 ل.س و 2500 ل.س على التوالي

المطلوب : اثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية المركزية للشركة.

حل المسألة : القيود :

[١] ١٠١٠٠٠ من ح/ الأقساط المستحقة (تحت التحصيل)
إلى مذكورين
١٠٠٠٠٠ ح/ أقساط تأمين مباشر (حريق)
٥٠٠ ح/ رسوم اشراف ورقابة ← « تصحيح في الكتاب »
٣٠٠ ح/ رسوم مالية
٢٠٠ ح/ رسوم الإصدار وتعديل الوثائق

---

[٢] ٨٠٠٠٠ من ح/ البنك
٨٠٠٠٠ إلى ح/ الأقساط المستحقة

٦٠٠٠٠ من ح/ أقساط اعادة التأمين الصادر (٦٠٪ X ١٠٠٠٠٠)
إلى مذكورين
٣٠٠٠٠ ح/ الشركة العربية لإعادة التأمين (٢٠٪)
٢٠٠٠٠ ح/ شركة الشرق للتأمين (٢٠٪)
١٠٠٠٠ ح/ الشركة الأهلية للتأمين (١٠٪)

---

[٢] ٢٠٠٠٠ من ح/ العمولة
٢٠٠٠٠ إلى ح/ الوكلاء والمنتجين (٢٠٪ X ١٠٠٠٠٠)

١٥٠٠٠ من ح/ الوكلاء والمنتجين
إلى مذكورين
١٣٠٠٠ ح/ البنك
٢٠٠٠ ح/ الدوائر الضريبية ⟵ ضريبة عن العمولة تقتطع من قبل شركة التأمين

من مذكورين — أقساط إعادة التأمين
٩٠٠٠ ح/ الشركة العربية لإعادة التأمين (٢٠٪ × ٢٠,٠٠٠)
٦٠٠٠ ح/ شركة الشرق للتأمين (٢٠٪ × ٢٠,٠٠٠)
٢٠٠٠ ح/ الشركة الأهلية للتأمين (٢٠٪ × ١٠,٠٠٠)
١٨٠٠٠ إلى ح/ عمولة إعادة التأمين الصادر (٢٠٪ × ٦٠٠٠٠)

---

٤ + ٥

٥٤٠٠٠ من ح/ الأقساط المستحقة (تحت التحصيل)
إلى مذكورين
٥٠٠٠٠ ح/ أقساط تأمين مباشر (حريق)
٢٠٠٠ ح/ رسوم إشراف ورقابة
١٠٠٠ ح/ رسوم مالية
١٠٠٠ ح/ رسوم إصدار وتعديل وثائق

٤٠٠٠٠ من ح/ البنك
٤٠٠٠٠ إلى ح/ الأقساط المستحقة

وبما أن الشركة تقوم بإعادة تأمين صادر عند كل عملية استلام أقساط (إضافية أولى)
نقوم بعمل القيد التالي:
٣٠٠٠٠ من ح/ أقساط إعادة التأمين الصادر (٦٠٪ × ٥٠٠٠٠)

إلى مذكورين

١٥٠٠ ح/ الشركة العربية لإعادة التأمين ٣٠ ٪

١٠٠٠ ح/ شركة الشرق للتأمين ٢٠ ٪

٥٠٠ ح/ الشركة الأهلية للتأمين ١٠ ٪

٨٠٠ من ح/ العمولة

٨٠٠ إلى ح/ الوكلاء والمنتجين

---

٦ من مذكورين

٤٠٠٠ ح/ أقساط تأمين (جديد)

١٠٠ ح/ رسوم إشراف

٥٠ ح/ رسوم مالية ← تصحيح في الكتاب

٥٠ ح/ رسوم إصدار ٤٢٠٠ إلى ح/ الأقساط المستحقة

لأن المستند قيم الوثائق لذلك لا يكون "إيراديا"

كذلك نرد أقساط إعادة التأمين والعمولة

من مذكورين

١٢٠٠ ح/ الشركة العربية

٨٠٠ ح/ شركة المشرق

٤٠٠ ح/ الشركة الأهلية

إلى ح/ أقساط إعادة التأمين الصادر (٦٠٪ × ٤٠٠٠)

---

٥٠٠ من ح/ الوكلاء والمنتجين

٥٠٠ إلى ح/ العمولة

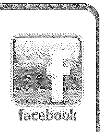
٦٠٠ من ح/ عمولة إعادة التأمين الصادر

إلى مذكورين

٣٦٠ ح/ الشركة العربية لإعادة التأمين

٢٤٠ ح/ شركة الشرق للتأمين

١٢٠ ح/ الشركة الأهلية للتأمين



7

من مذكورين
15000 من ح/ الشركة الأهلية للتأمين
25000 من ح/ شركة الاتحاد للتأمين
40000 إلى ح/ أقساط اعادة التأمين الوارد

8000 من ح/ عمولة اعادة التأمين الوارد
إلى مذكورين
3000 ح/ الشركة الأهلية للتأمين
5000 ح/ شركة الإتحاد للتأمين

8

50000 من ح/ التعويضات
50000 إلى ح/ جاري المؤمن لهم.

45000 من ح/ جاري المؤمن لهم
45000 إلى ح/ البنك

12000 من ح/ تعويضات اعادة التأمين الوارد
إلى مذكورين
4500 ح/ الشركة الأهلية للتأمين
7500 ح/ الإتحاد للتأمين.

من مذكورين
15000 ح/ الشركة العربية لإعادة التأمين (30٪)
10000 ح/ شركة الشرق (20٪)
5000 ح/ الشركة الأهلية للتأمين (10٪)
30000 إلى ح/ تعويضات اعادة التأمين الصادر
(60٪ × 50000)

---

(٩) أصدرت شيكات بـ أي سددت المبالغ المستحقة لهم

من مذكورين
١٠٠٠٠ د/ الشركة العربية لإعادة التأمين
٤٠٠٠ د/ شركة الشرق
٢٠٠٠ د/ الشركة الأهلية للتأمين
١٤٠٠٠ إلى د/ البنك
٦٠٠٠ من د/ البنك
إلى مذكورين
٣٥٠٠ د/ الشركة الأهلية للتأمين
٢٥٠٠ د/ شركة الإتحاد للتأمين.

تمرين 2: الأرصدة التالية مستخرجة من سجلات إحدى شركات التأمين (فرع الحريق) في 30 / 6 / 2008

6000000 الأقساط 2000000 مخصص الأخطار السارية 2500000 مخصص تعويضات تحت التسوية 1000000 مخصص التقلبات العكسية 3000000 أقساط إعادة تأمين وارد 2000000 أقساط إعادة تأمين صادر 700000 عمولات إعادة تأمين صادر 5000000 صافي الدخل من الاستثمارات 300000 رسوم إصدار أو تعديل وثائق 130000/ غرامات تأخير محصلة 160000 رسوم إشراف محصلة 40000 إيرادات سنوية سابقة 150000 رسوم مالية محصلة 270000 رسوم الطوابع واستخراج الشهادات 300000 التعويضات المدفوعة 1500000 تعويضات إعادة تأمين وارد 1000000 تعويضات إعادة تأمين صادر وارد 1000000 تعويضات إعادة تأمين صادر 100000/ أجور المنتجين والمزايا 200000 عمولة المنتجين 500000 عمولات إعادة تأمين وارد 600000 مصروفات الإنتاج 400000 مصروفات عمومية وإدارية 90000 رسوم إشراف مدفوعة 120000 رسوم مالية مدفوعة 20000 رسوم الترخيص بإجراء السحب الدوري 2000000 سيارات 600000 أثاث ومهمات مكاتب وقد توافرت لديك عند إجراء الجرد السنوي البيانات التالية:

١- بلغت رسوم الإشراف المستحقة 10000 ورسوم مالية مستحقة 30000 .

٢- هناك مصروفات إنتاج مدفوعة مقدماً مقدارها 100000

٣- يجب اهتلاك الأثاث ومهمات المكاتب بمعدل 15% عن الفترة، واهتلاك السيارات بمعدل ١٠%

٤- يجب تخصيص أقساط تحت التحصيل والغاءات بمعدل 2% سنوياً من قيمة الأقساط تحت التحصيل التي تبلغ 500000 .

٥- يجب تخصيص مكافآت ترك الخدمة بمعدل ١٠% سنوياً.

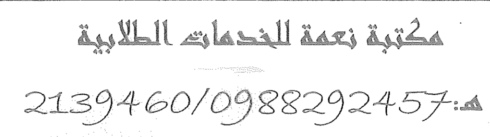
٦- تم تقدير قيمة المخصصات الفنية آخر المدة على النحو التالي:
2930000 مخصص تعويضات تحت التسوية، 750000 مخصص التقلبات العكسية، ويتم حساب مخصص الأخطار السارية بمعدل 150% من مخصص أول الفترة

والمطلوب: إعداد قائمة الإيرادات والمصروفات لفرع الحريق عن الفترة المالية المنتهية في 30/6/2008 .

قائمة الإيرادات والمصروفات

البيان	جزئي	جزئي	كلي
الإيرادات			
الأقساط المباشرة	٦٠٠٠٠٠٠		
+ أقساط إعادة التأمين الوارد	٣٠٠٠٠٠٠		
إجمالي الأقساط		٩٠٠٠٠٠٠	
- أقساط إعادة التأمين الصادر		(٢٠٠٠٠٠٠)	
صافي الأقساط			٧٠٠٠٠٠٠
التغير في مخصص الأخطار السارية			
مخصص أخطار سارية أول المدة		٢٠٠٠٠٠٠	
(-) مخصص أخطار سارية آخر المدة		(٣٠٠٠٠٠٠)	
(١٥٠% × ٢٠٠٠٠٠٠)			

البيان	جزئي	جزئي	كلي
الأقساط المكتسبة			(١٠٠٠٠٠٠٠)
عمولات إعادة تأمين صادر			٧٠٠٠٠٠٠
صافي الدخل من الاستثمارات			٥٠٠٠٠٠٠
ايرادات أخرى			
رسوم إصدار وتعديل وثائق		٢٠٠٠٠٠٠	
غرامات تأخير		١٢٠٠٠٠٠	
رسوم إشراف محصلة		١٦٠٠٠٠٠	
رسوم مالية محصلة		١٥٠٠٠٠٠	
رسوم استخراج الشهادات		٢٧٠٠٠٠٠	
ايرادات سنوات سابقة		٤٠٠٠٠٠	
			١٠٥٠٠٠٠٠
إجمالي الإيرادات			١٢٧٥٠٠٠٠٠
المصروفات			
التعويضات المسددة عن العمليات المباشرة	٢٠٠٠٠٠٠٠		
+ تعويضات إعادة تأمين وارد	١٥٠٠٠٠٠٠		
إجمالي التعويضات		٤٥٠٠٠٠٠٠	
(-) تعويضات إعادة تأمين صادر		(١٠٠٠٠٠٠٠)	
صافي التعويضات			٢٥٠٠٠٠٠٠
التغير في مخصص تعويضات تحت التسوية			
مخصص تعويضات تحت التسوية أول المدة		٢٩٢٠٠٠٠٠	
(-) مخصص تعويضات تحت التسوية آخر المدة		(٢٥٠٠٠٠٠٠)	



البيان	جزئي	جزئي	كلي
التعويضات التحميلية			٤٢٠,٠٠٠,٠٠٠
<u>التغير في مخصص التقلبات العكسية</u>			
مخصص تقلبات عكسية أول مدة		٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠	
(ـ) مخصص تقلبات عكسية آخر المدة		(١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠)	
			٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠
عمولات مباشرة		١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	
(١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ أجور منتجين ومزايا	تصحيح في الكتاب		
+ ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ أجور منتجين)			
عمولات إعادة تأمين وارد		٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	
			١,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠
<u>تكاليف الإنتاج</u>			
مصروفات الإنتاج	٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠		
(٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ـ ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ = ٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مدفوعة مقدماً			
رسوم الترخيص بإجراء السحب الدوري	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠		
رسوم إشراف مدفوعة ومستحقة	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠		
(٩٠,٠٠٠,٠٠٠ + ١٠,٠٠٠,٠٠٠ = ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠)			
رسوم مالية مدفوعة ومستحقة	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠		
(١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ + ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ = ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠)			
			٧٧٠,٠٠٠,٠٠٠
إجمالي العمولات وتكاليف الإنتاج			٢,٤٧٠,٠٠٠,٠٠٠

البيان	جزئي	جزئي	كلي
المصروفات العمومية والادارية			٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠
المخصصات			
مخصص اهتلاك الأثاث		٩٠,٠٠٠,٠٠٠	
(٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ × ١٥٪)			
مخصص اهتلاك السيارات		٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	
(٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ × ١٠٪)			
مخصص أقساط تحت التحصيل		١٠,٠٠٠,٠٠٠	
٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ × ٢٪			
مخصص مكافأة ترك الخدمة		١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	
(١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ أجور المنتجية × ١٠٪)			
			٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠
اجمالي المصروفات			٦٩٥,٠٠٠,٠٠٠
فائض النشاط			٥٨٠,٠٠٠,٠٠٠

مسألة رقم ٤ : فيما يلي بعض البيانات المستخرجة من دفاتر وسجلات قسم تأمينات الحياة بإحدى شركات التأمين السورية عن عام 2010 :

1 - بلغت قيمة التعويضات المباشرة التي تخص العام (160000) ل.س بيانها كما يلي :
90000 للوفاة ، 10000 تخفيض للأقساط ، 5000 للإعفاء من سداد الأقساط ، 10000 للفوز في السحب السنوي ، 27500 للاسترداد ، 17500 دفعات ومعاشات . وقد دفعت الشركة منها (155000) ل.س . وهناك (2500) ل تعويضات مستحقة لحملة الوثائق المصفاة ، (2500) ل تعويضات مستحقة لحملة وثائق الفوز في السحب السنوي .

2 - بلغت قيمة تعويضات إعادة التأمين الوارد التي تخص العام (120000) ل سدد منها (80000) ل بشيكات .

3 - بلغت قيمة تعويضات إعادة الصادر التي تخص العام (80000) ل حصل منها ما قيمته (60000) ل نقداً .

4 - بلغت قيمة العمولة المباشرة التي تخص العام (50000) ل سدد منها للوكلاء والمنتجين (36000) ل بعد خصم الاستقطاعات التالية :
3000 ل.س ضرائب ، 1000 ل.س تأمينات اجتماعية .

5 - بلغت قيمة عمولة إعادة التأمين الوارد التي تخص العام (30000) ل.س سدد منها (22000) ل بشيكات .

6 - بلغت قيمة عمولة إعادة التأمين الصادر التي تخص العام (10000) ل.س حصل منها خلال العام (6000) ل.س نقداً .

7 - بلغت قيمة مصروفات انتاج الوثائق (بخلاف العمولة) ما قيمته (10000) ل.س سددت بالكامل كما بلغت المصروفات العمومية والإدارية الخاصة بقسم تأمينات الحياة (3000) ل سدد منها (2000) ل.س نقداً .

8 - بلغت قيمة المصروفات الأخرى الخاصة بقسم الحياة ما يلي :
آ - رسوم الإشراف المدفوعة 4000 والمستحقة 2000 .
ب - رسوم مالية مدفوعة 7000 والمستحقة 1000 .

المطلوب : 1 - اجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات السابقة .
2 - تصوير حسابات : التعويضات والعمولة وتعويضات إعادة التأمين الصادر .

حل المسألة:

[1] -
من ح/ التعويضات
900,000 تعويضات الوفاة
100,000 تخفيض أقساط
500,000 اعفاء من سداد الأقساط
75,000 للفوز بالسحب السنوي
25,000 للاسترداد
175,000 دفعات ومعاشات
1550,000 إلى ح/ جاري المؤمن لهم

1550,000 من ح/ جاري المؤمن لهم
إلى مذكورين
150,000 ح/ أقساط مستحقة
100,000 تخفيض أقساط
500,000 اعفاء من سداد الأقساط
1400,000 ح/ البنك

---

[2] -
120,000 من ح/ تعويضات اعادة تأمين وارد
120,000 إلى ح/ شركات إعادة تأمين وارد

80,000 من ح/ شركات اعادة التأمين الوارد
80,000 إلى ح/ البنك

---

[3] -
80,000 من ح/ شركات اعادة التأمين الصادر
80,000 إلى ح/ تعويضات اعادة تأمين صادر

٦٠٠٠٠ من ح/ البنك
٦٠٠٠٠ إلى ح/ شركات اعادة تأمين صادر

---

٤) ٥٠٠٠٠ من ح/ العمولة
إلى مذكورين
٢٠٠٠ ح/ ضرائب دخل
١٠٠٠ ح/ تأمينات اجتماعية
٢٦٠٠٠ ح/ بنك
٢١٠٠٠ ح/ جاري الوكلاء

---

٥) ٢٠٠٠٠ من ح/ عمولة اعادة تأمين الوارد
٢٠٠٠٠ إلى ح/ شركة اعادة التأمين الوارد

٢٢٠٠٠ من ح/ شركة اعادة تأمين وارد
٢٢٠٠٠ إلى ح/ البنك

---

٦) ١٠٠٠٠ من ح/ شركة اعادة التأمين الصادر
١٠٠٠٠ إلى ح/ عمولة إعادة التأمين الصادر
٦٠٠٠ من ح/ الصندوق
٦٠٠٠ إلى ح/ شركة إعادة تأمين صادر

---

٧) ١٠٠٠٠ من ح/ مصروف الإنتاج
١٠٠٠٠ إلى ح/ الصندوق
٢٠٠٠ من ح/ م. ادارية وعمومية
٣٠٠٠ إلى ح/ م. ادارية وعمومية مستحقة

٢٠٠٠ من ح/ م. ادارية وعمومية مستحقة
٢٠٠٠ إلى ح/ الصندوق

---

٨) ٦٠٠٠ من ح/ رسوم اشتراك مدفوعة ومستحقة

إلى مذكورين

٤٠٠٠ ح/ البنك

٢٠٠٠ ح/ الهيئة المشرفة

٨٠٠٠ من ح/ رسوم مالية مدفوعة ومستحقة

إلى مذكورين

٧٠٠٠ ح/ البنك

١٠٠٠ ح/ الدوائر المالية.

... نهاية المحاضرة السادسة ...

pages: 12 + 5ملحق = 17
المحاضرة: السابعة

Fourth

سنبدأ اليوم ببحث «الاستثمارات في الأدوات المالية»
وللتذكرة:

السوق المالي

سوق نقد
(أموال سائلة أو شبه نقدية)

سوق رأس مال
(إصدار أسهم)

سوق أولي — للإصدار

سوق ثانوي — تداول ما تم إصداره

وسنتناول في هذا الفصل:

1. مفهوم الاستثمارات وتصنيفها
2. المعالجة المحاسبية للأدوات المالية
3. انخفاض القيمة للأدوات المالية
4. عمليات إعادة التصنيف للأدوات المالية
5. مشكلات تحديد القيمة العادلة
6. متطلبات الإفصاح ومعالجة عمليات البيع والشراء

ومن ثم ننتقل للمشتقات المالية.

يطلق لفظ الإستثمارات المالية على الأوراق المالية التي تمثل ما تشتريه المنشأة من الأسهم في رأس مال الشركات الأخرى أو

- السندات التي تصدرها الحكومة أو الشركات المساهمة و تختلف الهدف من شراء تلك الأوراق من منشأة إلى أخرى بحسب الهدف من الشراء و ذلك وفق النقاط التالية:

[أ] - استثمار جزء من أموال المنشأة السائلة التي تمثل الفائض عن حاجتها و ذلك بهدف استغلال تلك الأموال الفائضة عن طريق شراء أوراق مالية تعود بعائد على المنشأة بشرط:

* استمرار المحافظة على معيار السيولة لسهولة تحويل الأوراق إلى نقدية مما يعني عدم التضحية بعامل السيولة في سبيل الإهتمام بعامل الربحية ويتضح أن تلك الأوراق تبوب ضمن الأصول المتداولة في قائمة المركز المالي للمنشأة.

[ب] - السيطرة على شركات أخرى عن طريق شراء عدد من أسهم رأس مال تلك الشركات بالقدر الذي يحقق السيطرة على سياسات وقرارات و أنشطة تلك الشركات (ويطلق عليها في هذه الحالة شركات تابعة)، ولا شك أن تلك السيطرة تستهدف تحقيق بعض الأهداف التي تسعى إليها المنشأة التي اشترت تلك الأسهم من بينها:

1. تحقيق نوع من التكامل بين عمليات الإنتاج و التسويق
2. ضمان توريد المواد الخام
3. التحكم في السوق

أي الأهداف طويلة الأجل مما يضعف معيار السيولة طالما هنا يجب ملاحظة تبين أن المنشأة غير قادرة على الإحتفاظ بها لضعف في السيولة عندها لا تصنف كأوراق مالية طويلة الأجل بل يجب تصنيفها كالأصول المتداولة

ج- النوع الثالث من الاستثمار في الأوراق المالية يكون بهدف تحقيق الربحية وذلك يكون عادة عن طريق استثمار جزء من أموال الشركة في محافظ استثمارية تحقق ربحية عالية للمنشأة.

وهنا يكون الهدف من الاستثمار هو تحقيق الربحية دون أخذ عامل السيولة كقيد على هذا الاستثمار وبنفس الوقت فهو ليس استثمار لغرض السيطرة على منشأة أخرى بل لغايات الربحية وهذا مانلاحظه كثيراً في الشركات التي تقوم بإدارة المحافظ الاستثمارية و في الشركات والمؤسسات التي تتعاطى الأعمال المصرفية والتأمينية.

أولاً: مفهوم الاستثمارات وتصنيفها:

يمكن التمييز بين أنواع الاستثمارات وفق العديد من هذه المداخل كالتالي:

١- تصنيف الاستثمارات حسب طبيعة الأداة المستثمر بها:

يمكن تمييز الاستثمارات حسب هذا المدخل من خلال طبيعة الأداة التي يتم الاستثمار فيها وفق مايلي:

أ- تصنيف الاستثمارات في أدوات المدين: هي عبارة عن الأوراق المالية التي تمثل ديناً على الغير: أي الأدوات المالية التي يتم إصدارها عند عقد القروض بين المقترضين والمقرضين (المستثمرين)، وأهم أشكالها السندات الحكومية ولا يتضمن هذا التعريف المبالغ القابلة للتحصيل التي لا تصدر عنها أوراق مالية يمكن بيعها للمستثمرين، مثل حسابات المدينين، وتسهيلات سداد الأقساط والقروض العقارية.

ب- تصنيف الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية: هي أوراق مالية تمثل الحق في المشاركة في ملكية المنشأة (مثل الأسهم العادية أو الممتازة) أو تمثل الحق في الحصول على هذه المشاركة أو التخلص منها بسعر محدد مسبقاً، فالاستثمار في الأسهم مثلاً تمثل أدوات استثمار في حقوق الملكية لمشروعات أخرى حيث أن المستثمر يمتلك حصة من رأس مال المشروع الآخر.

٢- تصنيف الاستثمارات على أساس الفترة الزمنية التي تمتد عليها:

المدخل بين الاستثمارات قصيرة الأجل والاستثمارات طويلة الأجل

أ- الإستثمارات قصيرة الأجل:

يمكن تمييز كثير من الإستثمارات التي يمكن عدّها استثمارات مؤقتة أو قصيرة الأجل وستعمل على تلخيص المجموعات الرئيسية الآتية:

١- الودائع النقدية في حسابات التوفير والودائع

٢- استثمارات الاستثمار لمدة قصيرة التي لا يزيد تاريخ استحقاقها عن سنة من تاريخ الميزانية وتضع أيضاً الأسهم التي يتم شراؤها بقصد المتاجرة التي تقيم بالقيمة السوقية حسب المعيار الأمريكي والدولي مع الإعتراف بالربح مباشرة بقائمة الدخل.

٣- أية أدوات مالية أخرى قابلة للتداول

٤- الخيارات والعقود المستقبلية والآجلة التي يتم شراؤها والتي تاريخ انتهائها أو تنفيذها لا يتجاوز السنة أو التي تاريخ انتهائها يتجاوز السنة ولكن من المتوقع تنفيذها خلال العام. أو يمكن القول جميع المشتقات المالية لأغراض المضاربة.

ب- الإستثمارات طويلة الأجل:

بهدف تمييز الإستثمارات قصيرة الأجل من طويلة الأجل سوف نستخدم الطريقة بنفس التي تم استخدامها للتوضيح بعض أنواع الإستثمارات قصيرة الأجل، وذلك من خلال تلخيص الأنواع الرئيسية للإستثمارات طويلة الأجل

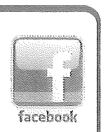
① - القروض طويلة الأجل: إن سندات القرض التي يتم شراؤها من السوق المالي أو حتى القروض الإعتيادية التي تقوم المصارف بمنحها تحقق تعريف الأصل المالي الوارد في المعيار المحاسبي الدولي the IAS32 الخاص بعرض الأدوات المالية من حيث أنها تمثل حق تعاقدي في استلام النقد أو أي أصل مالي آخر حيث يتمثل هذا الحق هنا بالحق التعاقدي لمانح القرض باستلام أصل القرض والفوائد التي تمثل العائد على الاستثمار في تاريخ الاستحقاق لكل منها

٢- الاستثمار في أسهم الشركات ولكن ليس لغايات المضاربة
٣- أية أدوات مالية أخرى يكون تاريخ استحقاقها أكثر من سنة مالية واحدة وهناك النية والقدرة لدى الإدارة للاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها

٣- تصنيف الاستثمارات بناءً على إمكان تحديد القيمة العادلة للورقة المالية على نحو موثوق:
يمكن تقسيم الاستثمارات إلى ما يأتي:
أ- أدوات مالية يمكن تحديد قيمتها العادلة فوراً:
وهي الأدوات المالية التي لها قيمة سوقية تحدد من خلال سوق (داخلية أو خارجية) نشطة مفتوحة ومتاحة، تتوافر فيها القيمة السوقية مباشرة وهي بذلك أدوات مالية قابلة للتداول.

ب- أدوات مالية لا يمكن تحديد قيمتها العادلة فوراً:
وهي الأدوات المالية التي لا توجد سوق نشطة لتبادلها ولكن تتوافر مؤشرات أخرى يمكن من خلالها تحديد القيمة السوقية بموضوعية وهي بذلك أدوات مالية غير قابلة للتداول الفوري فإذا لم تتوافر القيمة العادلة على النحو الوارد أعلاه، تكون التكلفة في هذه الحالة هي أنسب بديل موضوعي موثوق به للقيمة العادلة للأدوات المالية.

ثانياً: تصنيف الاستثمارات حسب معيار المحاسبة الدولي the IAS 39
(الأدوات المالية - الاعتراف والقياس):
1- الأصول المالية أو الالتزامات المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:
هي الأصول المالية أو الالتزامات المالية التي تم امتلاكها أو تحملها على نحو رئيسي لغرض توليد ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر أو هامش المتعامل ويجب تصنيف الأصول المالية على أنها محتفظ بها للمتاجرة بغض النظر عن سبب امتلاكها إذا كانت جزءاً من محفظة يوجد دليل على أن لها نمط فعلي لتحقيق الربح قصير الأجل وتعتبر الأصول المالية المشتقة والالتزامات المالية المشتقة



دائماً محتفظ بها للمتاجرة إلا إذا وجدت بأنها أدوات تحوط فعلية.

وعموماً: تصنف الاستثمارات في الأوراق المالية ضمن الأصول المحتفظ بها للمتاجرة عند توفر الشروط الآتية:

أ- أن يكون الغرض من شراء الأوراق المالية هو الاستثمار المؤقت للفائض النقدي الذي لن يستخدم لمدة تزيد عن سنة مالية أو دورة التشغيل أيهما أقل.

ب- أن تكون المنشأة في بيع استثماراتها في الأوراق المالية من دون أي صعوبات وبوقت قصير ومن دون التعرض لاحتمال مخاطر مالية ناتجة عن عدم المقدرة على تصنيفها بغرض الحصول على النقدية اللازمة للتشغيل في الوقت المناسب.

[٣]- الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق:

هي أصول مالية مع دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وتتميز بتاريخ استحقاق ثابت، عدا عن القروض والذمم المدينة التي أحدثها المشروع.

[٢]- القروض والذمم المدينة التي أحدثها المشروع:

هي الأصول المالية التي أوجدها المشروع بتوفير الأموال والبضائع أو الخدمات مباشرة للمدين عدا عن تلك التي تم إيجادها بهدف بيعها مباشرة أو على المدى القصير ويجب تصنيفها على أنها محتفظ بها للمتاجرة، والقروض والذمم المدينة التي أوجدها المشروع لا تدخل ضمن الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق، ولكنها مصنفة بشكل منفصل وكأمثلة على ذلك:

- ودائع البنوك في البنوك الأخرى
- سند الدين
- الأسهم الممتازة ذات الدفعات الثابتة أو القابلة للتحديد وذات الاستحقاق الثابت
- الدين السيادي (الحكومي): مشروع تملك سند دين صادر عن الحكومة في تاريخ إصداره، وصول المبالغ مباشرة إلى الحكومة، فسند الدين يعتبر قرض أنشأه المشروع:

[١]- إذا كان السند يخلق حقاً تعاقدياً باستلام سداد الدين من الحكومة.

[٢]- إذا لم يكن لدى المشروع النية لبيع الموجودة فوراً أو على المدى القصير

٤- الأصول المالية المتوفرة للبيع : (الاستثمارات المتاحة للبيع):

هي تلك الأصول المالية التي لا تمثل واحدة أو أكثر من النقاط التالية :

أ- قروض وذمم مدينة أوجدها المشروع

ب- استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق

ت- أصول مالية محتفظ بها للمتاجرة

الهدف ← من هذه الاستثمارات اقتناص فرصة ما في لحظة زمنية قادمة للاستفادة من الفرق بين ← ثمن البيع
و ثمن الشراء

و هذه الفروق لا تعالج في قائمة الدخل إنما في حقوق الملكية تحت مسمى «الدخل الشامل الآخر».

شجرة تصنيف الأصول المالية وفق معيار المحاسبي الدولي IAS 39

فئات الأصول المالية

↓

هل تم الاستحواذ عليها بغرض توليد ربح قصير الأجل أو تم الشراء بنية إعادة البيع في الأجل القصير — نعم → أصول مالية بغرض المتاجرة

لا ↓

هل هي جزء من محفظة مالية للمتاجرة بغرض الربح — نعم → أصول مالية بغرض المتاجرة

لا ↓

هل هي أداة مالية مشتقة — نعم → هل هو تحوط مصنف على أنه تحوط فعال — لا → أصول مالية بغرض المتاجرة

هل هو تحوط مصنف على أنه تحوط فعال — نعم ↓ يتم تطبيق محاسبة خاصة هي محاسبة التحوط

هل هي أداة مالية مشتقة — لا ↓

- تاريخ استحقاق محدد
- توجد نية مقدرة أكيدة على الاحتفاظ بها لحين الاستحقاق
- مدفوعات ثابتة

أصول مالية متاحة للبيع (كل الأصول المالية الأخرى) AFS	استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق HTM	قروض أو ذمم مدينة تم إنشاؤها بمعرفة المنشأة	أصول مالية بغرض المتاجرة

وتجدر الإشارة هنا إلى أن معيار التقرير المالي الدولي IFRS 9

اختصر للأصول المالية إلى فئتين فقط هما:

أ - فئة الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

وتشمل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية كالأسهم.

ب - فئة الأصول المالية المقيمة بالتكلفة المطفأة:

هي تكلفة أصل أو التزام معدلة لتحقيق سعر فائدة حقيقي ثابت خلال عمر الأصل

أو الالتزام، وبالنسبة للالتزامات المالية وصنفت في فئتين: (أي تعدلها بالخصم أو العلاوة)

1- التزامات مالية مقيمة بالقيمة العادلة.

2- التزامات مالية مقيمة بالتكلفة المطفأة.

ثالثاً: المعالجة المحاسبية للاستثمارات (القياس والعرض في القوائم المالية):

1- الاعتراف المبدئي:

يجب الاعتراف بالأصول المالية والالتزامات المالية كطرفة في قائمة المركز المالي فقط

عندما يصبح طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

أ- تم الاعتراف بالذمم المدينة والذمم الدائنة عندما يصبح المشروع طرفاً في العقد

ب- الأصول التي سيتم امتلاكها والالتزامات التي سيتم تحملها لا يتم الاعتراف

بها حتى يكون أحد الأطراف قد قام بالتنفيذ بموجب الاتفاقية بحيث أنه إما أن

يستخدم استلام الأصل أو مجبر على تسليم الأصل

ت- على أنه بالنسبة إلى العقد الآجل يتم الاعتراف به كأصل أو التزام في تاريخ الالتزام

بدلاً من الانتظار حتى تاريخ الإغلاق لنهاية العقد. مثال العقود المستقبلية

والخيارات.

مثلاً: في حالة الإيجار التمويلي يتم الاعتراف بالأصل والاعتراف بالالتزام عندما

تم الاتفاق في بداية العقد وفي نهاية العقد غالباً ما تكون القيم العادلة للأصل

وللالتزام متساوية.

ث- يتم الاعتراف بالخيارات المالية على أنها أصول أو التزامات عندما يصبح المالك

أو المحرر طرفاً في العقد.

ج- بالنسبة إلى العمليات المستقبلية مهما كان احتمال حدوثها ليست أصول أو

التزامات للمشروع حيث أن المشروع من تاريخ تقديم التقرير المالي

لم يصبح طرفاً في عقد يتطلب الاستلام أو التسليم المستقبلي للأصول الناجمة من العمليات المستقبلية.

2- القياس الأولي:

عندما يتم الاعتراف بأحد بنود الأصول المالية أو بأحد بنود الالتزامات المالية يجب على المنشأة قياسه بمقدار التكلفة (عند الاقتناء)، وهي القيمة العادلة للمقابل المعطى (في حالة أصل مالي) أو المستلم مقابله (في حالة التزام مالي) ويتم إدخال تكاليف العملية في القياس المبدئي للأصول والالتزامات المالية.

من الممكن عادة تحديد القيمة للمقابل المعطى أو المستلم بالرجوع إلى سعر العملية أو أسعار السوق الأخرى وإذا لم يكن من الممكن تحديد أسعار السوق هذه بشكل موثوق به فإنه يتم تقدير القيمة العادلة للمقابل على أنه مبلغ جميع الدفعات النقدية المستقبلية أو المبالغ المستلمة مخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعال

3- القياس اللاحق وإعادة التقييم:

أ- القياس اللاحق:

بعد الاعتراف المبدئي يجب على المنشأة قياس الأصول المالية بما في ذلك المشتقات التي هي أصول بمقدار قيمها العادلة من دون أي خصم لتكاليف العملية التي قد تتحملها عند البيع أو أي تصرف آخر بسبب الافتراض الدائم للاستمرارية فيما عدا الفئات التالية من الأدوات المالية:

١- القروض المدينة التي أوجدتها المنشأة والتي هي غير محتفظ بها للمتاجرة التي يجب أن تقاس بالتكلفة المطفأة باستخدام أسلوب الفائدة الفعال.

٢- الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق التي يجب أن تقاس بالتكلفة المطفأة باستخدام أسلوب الفائدة الفعال.

٣- أي أصل مالي ليس له سعر مدرج في سوق نشط والذي لا يمكن قياس قيمته العادلة بشكل موثوق به يتم قياسه بالتكلفة والأدوات المالية المشتقة المتعلقة بتسليم هذه الأدوات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة والتي يجب أن يتم تسويتها بتسليم أداة حقوق ملكية ذات استحقاق ثابت تقاس بالتكلفة.

بالنسبة إلى الأصول المالية المسماة على أنها بنود محوطة تكون خاضعة للقياس
بموجب أحكام محاسبة التحوط المحددة وفق معيار المحاسبة الدولي IAS 39

أما بالنسبة للاستثمارات كالتزامات مالية ينص معيار المحاسبة الدولي IAS 39
على إعادة قياس الأدوات المالية بعد الاعتراف بها كالتزامات مالية بالتكلفة
المطفأة باستخدام أسلوب الفائدة الفعال، عدا جميع المشتقات المالية كالتزامات
مالية يجب قياسها وتقييمها بالقيمة العادلة عدا تلك الأدوات المالية المشتقة المتعلقة
بتسليم أدوات حقوق ملكية غير المدرجة بالقيمة العادلة بسبب عدم إمكانية قياس
القيمة العادلة لها على نحو موضوعي يعتمد عليه والتي يجب أن يتم تسويتها بتسليم أداة
حقوق ملكية تقاس بالتكلفة.

ملاحظة: إذا كان هناك انخفاض بالقيمة العادلة عن الدفترية أو زيادة
⟸ خسائر أو أرباح غير محققة تعالج في قائمة الدخل

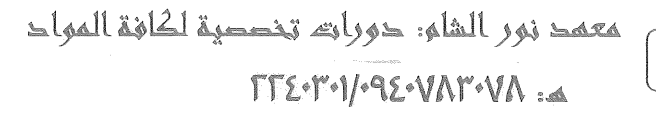
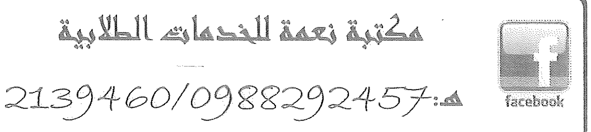
ب- إلغاء الاعتراف بأصل يرافقه أصل أو التزام مالي جديد:

إذا قام المشروع بتحويل
السيطرة على أصل مالي بكامله ولكن بقيامه بذلك تحمله أصلاً مالياً جديداً أو تحمل
التزاماً مالياً جديداً، فإنه يجب على المشروع الاعتراف بالأصل المالي أو الالتزام المالي
الجديد بمقدار القيمة العادلة ويجب عليه الاعتراف بربح أو خسارة من العملية بناءً
على الفرق بين: ١- المتحصلات

٢- المبلغ المرحل إلى الأصل المالي المباع بالإضافة إلى القيمة العادلة
لأي التزام مالي جديد تم تحمله مطروحاً منه القيمة العادلة لأي أصل مالي جديد تم
امتلاكه ومضافاً إليه (أو) مطروحاً منه أي تعديل تم في السابق الإبلاغ عنه في
حقوق الملكية ليعكس القيمة العادلة لذلك الأصل.

في الحالات النادرة التي لا يمكن فيها قياس القيمة العادلة للأصل المالي الجديد
أو الالتزام المالي الجديد بشكل موثوق به عندئذ:

آ- إذا نشأ أصل مالي جديد ولكن لا يمكن قياسه بدقة فإن قيمته المرحلة
المبدئية يجب أن تكون صفر ويجب الاعتراف بمكسب أو خسارة مساوية للفرق بين
المتحصلات والمبلغ المرحل للأصل المالي الذي ألغي الاعتراف به مضافاً إليه أو مطروحاً
منه أي تعديل سابق تم الإبلاغ عنه في حقوق الملكية ليعكس القيمة

العادلة لذلك الأصل

ب- إذا تم تحمل التزام مالي جديد ولكن لا يمكن قياسه بثقة فإنه يجب أن يحدد مبلغه المرحل المبدئي بحيث لا يتم الاعتراف بأي مكسب من العملية.

ت- إلغاء الإعتراف بالتزام مالي:

يجب على المشروع استبعاد الالتزام المالي أو (جزء من الالتزام المالي) من ميزانيته العمومية وذلك فقط عندما تنتهي - أي عندما يتم تنفيذ الإلتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء مدته، وذلك يتحقق عندما يفي المدين بالإلتزام أو عند إخلاء ذمة المدين قانونياً من المسؤولية القانونية.

- نهاية المحاضرة السابعة -

******الملـــحـــق الأول ******

.. دورات بحـث شركـات التأمين ..

.. دورة فصل ثاني 2012-2013 ..

البيانات الآتية مستخرجة من دفاتر إحدى شركات التأمين (فرع التأمين على الحياة) عن الفترة المالية المنتهية في 2010/12/31 : (المبالغ بالليرات السورية)

الاحتياطي الحسابي 13000 – مخصص تعويضات تحت التسديد 15000 – الأقساط المباشرة 58000 – أقساط إعادة التأمين الوارد 12000 – أقساط إعادة التأمين الصادر 10000 – التعويضات المباشرة 35000 – تعويضات إعادة التأمين الوارد 5000 – تعويضات إعادة التأمين الصادر 8000 – عمولة المنتجين 6000 – عمولة إعادة التأمين الصادر 3000 – عمولة إعادة التأمين الوارد 2000 – مصاريف الإنتاج 7000 – غرامات تأخير 12500 – صافي الدخل من الاستثمارات 10000 – مصاريف إدارية وعمومية 2000 – رسوم الإشراف المدفوعة 4000 – رسوم الإشراف المحصلة 3000 – رسوم مالية محصلة 2500 – رسوم مالية مدفوعة 1500 – رسوم التسجيل 1000 – رسوم إصدار وتحويل الوثائق 2000 – رسوم استخراج وثائق 200.

وقد تبين عند الجرد ما يلي:

1- تتضمن التعويضات المباشرة (9000) تعويضات مستحقة لم تسدد بعد لأصحابها لعدم استكمال إجراءات الصرف.
2- قدر الخبير الإكتواري الاحتياطي الحسابي آخر المدة بمبلغ (11000).
3- بلغت رسوم الإشراف المستحقة (2000) والرسوم المالية المستحقة (500).
4- يتم استهلاك رسوم التسجيل على مدى خمس سنوات علماً بأن فرع الحياة بدأ مزاولة النشاط في 2010/1/1.
5- هناك إيراد أوراق مالية مستحقة (3000) وهناك مبلغ (800) تكاليف إنتاج مدفوعة مقدماً.

بناء على المعلومات السابقة أجب على الأسئلة التالية:

1	يبلغ إجمالي النشاط التأمين: A: 70000 B: 58000 C: 68000 D: مبلغ آخر
2	يبلغ صافي أقساط التأمين: A: 70000 B: 60000 C: 66000 D: مبلغ آخر
3	تبلغ الأقساط المكتسبة: A: 11000 B: 13000 C: 2000 D: مبلغ آخر
4	يكون صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة لفرع التأمين على الحياة: A: 23000 B: 10000 C: 13000 D: مبلغ آخر
5	يبلغ إجمالي الإيرادات عن الفترة المنتهية في 2010/12/31: A: 98200 B: 89200 C: 90200 D: مبلغ آخر
6	تبلغ التعويضات المسددة عن العمليات المباشرة: A: 26000 B: 34000 C: 23000 D: مبلغ آخر
7	يبلغ صافي التعويضات: A: 36000 B: 23000 C: 26000 D: مبلغ آخر
8	يبلغ إجمالي العمولات وتكاليف الإنتاج: A: 12500 B: 8500 C: 8000 D: مبلغ آخر

9	يبلغ إجمالي المصروفات: A: 41700 B: 35700 C: 39700 D: مبلغ آخر
10	تكون نتيجة النشاط لفرع التأمين على الحياة عن الفترة المنتهية في 2010/12/31: A: 56500 عجز B: 56500 فائض C: 55500 عجز D: فائض بمبلغ آخر

11	عمليات إعادة التأمين الوارد هي العمليات التي: A: تتنازل فيها شركة التأمين عن جزء من عملياتها لشركة إعادة التأمين B: توافق فيها شركة التأمين على البوالص الواردة من الوكلاء. C: تتنازل فيها شركات إعادة التأمين عن جزء من عملياتها لشركة التأمين D: لا شيء مما سبق

السؤال	الرقم
يتم تكوين مخصص تعويضات تحت التسوية لمقابلة: A: استحقاق التعويض و عدم سداده. B: أضف إلى ما سبق حدوث الخطر الذي يتطلب التعويض. C: أضف إلى ما سبق التعويضات المحتملة. D: غير ذلك.	12
أخطر المسؤوليات هي: A: تلك التي تصيب ممتلكات الفرد بالضرر بما يؤدي إلى تلفها. B: تلك التي تصيب الغير ويكون الفرد مسببا لها. C: تلك التي تصيب الإنسان بالضرر سواء في نفسه أو ماله D: A + C	13
يتمثل المنتج النهائي لشركة التأمين في: A: تقديم خدمة حالية ومستقبلية ... B: تقديم حقوق مالية آجلة. C: تقديم خدمة آجلة. D: B + C.	14
يمثل رصيد حساب الأقساط تحت التحصيل في ميزانية الشركة: A: مديونية المؤمن عليهم تجاه شركة التأمين. B: مديونية شركة التأمين تجاه حملة الوثائق. C: مديونية شركة التأمين تجاه وكلاء التأمين. D: ...	15

⁂ الحل :

- **جواب 12 : A**
- **جواب 13: B**
- **جواب 14: C**
- **جواب 15: A**
- **الأجوبة من 1 --- 10 ضمن الجدول :**

قائمة الإيرادات والمصروفات

البيان	رقم السؤال	جزئي	كلي
الاقساط المباشرة		58,000	
+ اقساط إعادة تامين وارد		12,000	
إجمالي الاقساط	س1	70,000	
- أقساط إعادة تامين صادر		10,000	
صافي الاقساط	س2		60,000
التغيير في قيمة الاحتياطي الحسابي			
احتياطي حسابي 1/1		13,000	
- احتياطي حسابي 12/31		11,000	
• الأقساط المكتسبة	س3		2,000
عمولات إعادة تامين صادر			3,000
صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة 3000 + 10,000	س4		13,000
إيرادات أخرى مباشرة			
غرامات تاخير		12,500	
رسوم الاشراف المحصلة		3,000	
رسوم مالية محصلة		2500	
رسوم إصدار وتعديل الوثائق		2000	
رسوم استخراج وثائق		200	
			20,200
إجمالي الإيرادات ❶	س5		**98,200**

البيان	رقم السؤال	جزئي	كلي
التعويضات المسددة عن العمليات المباشرة 9,000 -35,000	س6	26,000	
+تعويضات إعادة التامين الوارد		5000	
إجمالي التعويضات		31,000	
-التعويضات إعادة التأمين الصادر		(8000)	
صافي التعويضات	7		23,000
التغير في قيمة مخصص المطالبات تحت التسديد			
مخصص المطالبات تحت التسديد 12/31		9,000	
-مخصص المطالبات تحت التسديد 1/1		(15,000)	
التعويضات التحميلية			(6,000)
عمولات مباشرة		6,000	
عمولات عمليات إعادة التامين الوارد		2,000	
تكاليف الإنتاج 500 -7,000		6,500	
رسوم اشراف مدفوعة ومستحقة 2000 + 4000		6,000	
رسوم مالية مدفوعة ومستحقة 500 + 1500		2,000	
رسوم تسجيل 5 ÷ 1000		200	
جملة العمولات وتكاليف الإنتاج	س8		22,700
مصاريف إدارية وعمومية			2000
إجمالي المصروفات ❷	س9		41,700

فائض النشاط ❶-❷			56,500

... دورة الفصل الثالث 2011-2012 ...

1 قسط التأمين هو:
A. المبلغ الذي ستقوم شركة التأمين بدفعه للمؤمن له (المستأمن) عند تحقق الخطر المؤمن ضده
B. المبلغ الذي سيقوم المؤمن له (المستأمن) بدفعه لشركة التأمين مقابل تغطية الخطر المؤمن ضده
C. المبلغ الذي ستقوم شركة التأمين بدفعه للمؤمن له (المستأمن) مقابل تغطية الخطر المؤمن ضده
D. المبلغ الذي ستقوم شركة التأمين بدفعه للمؤمن له (المستأمن) مقابل حدث مستقبلي محدد غير مؤكد الوقوع

2 عقد التأمين هو العقد الذي تقبل بموجبه شركة التأمين تحمل خطر تأميني هام من طرف حامل الوثيقة بالاتفاق على تعويض حامل الوثيقة عن:
A. حدث مستقبلي غير محدد غير مؤكد الوقوع
B. حدث مستقبلي محدد مؤكد الوقوع
C. حدث حاضر محدد غير مؤكد الوقوع
D. حدث مستقبلي محدد غير مؤكد الوقوع

3 يتمثل المنتج النهائي لشركة التأمين في تقديم:
A. خدمة آجلة
B. سلعة مادية آجلة
C. خدمة حالية
D. سلعة مادية حالية

4 قسط إعادة التأمين هو المبلغ الذي:
A. يدفعه المؤمن له إلى شركة إعادة التأمين
B. يدفعه المؤمن له إلى الشركة المعيدة للتأمين (المتنازلة)
C. تدفعه الشركة المعيدة للتأمين (المتنازلة) إلى شركة إعادة التأمين
D. تدفعه شركة إعادة التأمين إلى الشركة المعيدة للتأمين (المتنازلة)

5 تتعاقد شركة الوساطة المالية مع الغير:
A. باسم العميل و لحسابها الشخصي
B. باسمها و لحسابها الشخصي
C. باسمها الشخصي و لحساب العميل
D. باسم و لحساب العميل

6 شركات الوساطة المالية:
A. تتحمل كل المخاطر المتعلقة بالأوراق المالية التي تبيعها و تشتريها
B. لا تتحمل أي مخاطر خاصة بالأوراق المالية التي تبيعها و تشتريها
C. تبيع و تشتري الأوراق المالية باسمها و لصالحها
D. تبيع و تشتري الأوراق المالية باسم العميل و لصالحها

7 يتم إثبات استحقاق شركات إعادة التأمين لنصيبها في أقساط إعادة التأمين الصادر عن الفترة في دفاتر الشركة المعيدة للتأمين (المتنازلة) بالقيد المحاسبي التالي:
A. من ح/ شركات إعادة التأمين — إلى ح/ عمولات إعادة التأمين الصادر
B. من ح/ تعويضات إعادة التأمين الصادر — إلى ح/ شركات إعادة التأمين
C. من ح/ أقساط إعادة التأمين الصادر — إلى ح/ شركات إعادة التأمين
D. من ح/ شركات إعادة التأمين — إلى ح/ أقساط إعادة التأمين الصادر

8 يتم إثبات التعويضات المستحقة عن عمليات إعادة التأمين الوارد لحساب الشركات المتنازلة عن المدة بالقيد المحاسبي التالي:
A. من ح/ شركة التأمين المتنازلة — إلى ح/ تعويضات إعادة التأمين الوارد
B. من ح/ تعويضات إعادة التأمين الوارد — إلى ح/ شركة التأمين المتنازلة
C. من ح/ شركة التأمين المتنازلة — إلى ح/ النقدية
D. من ح/ الإيرادات و المصروفات — إلى ح/ تعويضات إعادة التأمين الوارد

نهاية الملحق الأول.......

Fourth

مثال: حصلت الشركة (س) بتاريخ ١ كانون الثاني 2009 على خصم مقابل شراء سندات ديون صادرة عن الشركة ع حيث تتمتع هذه السندات بما يلي:

1- معدل فائدة قدره 8%.

2- وبقيمة اسمية 165,000 وحدة نقدية.

3- تاريخ استحقاق هذه السندات هو في كانون الثاني 2014

4- تستحق الفائدة بشكل نصف سنوي بتاريخ ١ كانون الثاني و ١ تموز من كل عام

5- حصلت الشركة س على هذه السندات مقابل مبلغ استثمار قدره 152,260 وحدة نقدية.

إن الشركة لديها النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه السندات حتى تاريخ الاستحقاق Held to Maturity. إن معدل الفائدة السوقي كان مساوي إلى 10%.

المطلوب: 1- حل قيمة المقابل المدفوع للحصول على الاستثمار والمساوي إلى 152,260 وحدة نقدية يتوافق مع قيمة الاستثمار المحسوبة وفق نظرية الفائدة الفاعلة.

2- اعداد جدول يبين القيمة المحملة للاستثمار بتاريخ استحقاق الفائدة على نحو نصف سنوي.

3- بيان المعالجة المحاسبية لهذا الاستثمار حتى تاريخ ١ كانون الثاني 2011.

حل المثال: فرضيات المسألة: معدل الفائدة الاسمي 8 بالمئة

القيمة الاسمية للسندات 165,000 وحدة نقدية

الفترة حتى تاريخ الاستحقاق 5 سنوات

معدل الفائدة الفعال السوقي 10 بالمئة

تستحق الفائدة بشكل نصف سنوي في ١ كانون الثاني و ١ تموز من كل عام.

ملاحظات المثال الأول ص ٢٦:

1. نلاحظ أن السندات أصدرت بخصم لأن:
معدل الفائدة الإسمي > معدل الفائدة السوقي
ولأن القيمة الحالية > القيمة الإسمية

2. نلاحظ أن القيمة البيعية للخصم = ١٥٢٢٦٠ (لا داعي لاستخدام معامل القيمة الحالية)

3. الخصم = القيمة الإسمية - القيمة البيعية
١٦٥٠٠٠ - ١٥٢٢٦٠ = ١٢٧٤٠
هذا المبلغ سيتهلك على مدار عمر القرض من خلال جدول اطفاء القرض

4. القيمة التحميلية للسندات هي التي تظهر في المركز المالي

5. نشرح الأرقام التي سنستخدمها لإعداد جدول اطفاء القرض:

آ - الإيراد الفعلي = الرصيد التحميلي للسند × معدل الفائدة السوقي
= ١٥٢٢٦٠ × ٥٪ ← (نصف سنوي ١٠٪ ÷ ٢ = ٥٪)
= **٧٦١٣**

ب - الفائدة الإسمية = مبلغ ثابت = القيمة الإسمية × معدل اسمي
= ١٦٥٠٠٠ × ٤٪ = **٦٦٠٠**

ج - قيمة التسوية = الإيراد الفعلي - الفائدة الاسمية =
= ٧٦١٣ - ٦٦٠٠ = **١٠١٣**

د - الخصم = مبلغ الخصم الكلي - قيمة التسوية = ١٢٧٤٠ - ١٠١٣ = **١١٧٢٧**

هـ - القيمة التحميلية = القيمة الاسمية - رصيد الخصم حتى الفترة
= ١٦٥٠٠٠ - ١١٧٢٧ = **١٥٣٢٧٣**

* وفي أول فترة يكون الرصيد التحميلي للسند = القيمة البيعية (في حالة خصم)

ملاحظة هامة: آ - في حالة خصم: الرصيد التحميلي للسند يزداد حتى يصل للقيمة الاسمية ١٦٥٠٠٠ (والخصم يكون صفر عندها)

ب - في حالة العلاوة: يتناقص الرصيد التحميلي حتى يصل للقيمة الاسمية (مطروحة العلاوة).

القيمة المحملة للسندات في نهاية كل نصف سنة	الخصم	قيمة التسوية حسب الطريقة المطفأة في نهاية كل نصف سنة	الفائدة الاسمية المستلمة	الإيراد الفعلي	التاريخ
152,260	12,740	0	0		1 كانون الثاني 2009
153,273	11,727	1,013	6,600	7,613	1 تموز 2009
154,337	10,663	1,064	6,600	7,664	1 كانون الثاني 2010
155,453	9,547	1,117	6,600	7,717	1 تموز 2010
156,626	8,374	1,173	6,600	7,773	1 كانون الثاني 2011
157,857	7,143	1,231	6,600	7,831	1 تموز 2011
159,150	5,850	1,293	6,600	7,893	1 كانون الثاني 2012
160,508	4,492	1,358	6,600	7,958	1 تموز 2012
161,933	3,067	1,425	6,600	8,025	1 كانون الثاني 2013
163,430	1,570	1,497	6,600	8,097	1 تموز 2013
165,000	0	1,570	6,600	8,170	1 كانون الثاني 2014

المعالجة المحاسبية للعملية حتى 1 كانون الثاني 2011 :

في 1 كانون الثاني 2009

152,260		من ح/ استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
	152,260	إلى ح/ النقدية
		تسجيل الاستثمار (السندات المشتراة بخصم) وتصنيفه كاستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

في 1 تموز 2009

1,013		من ح/ استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
	1,013	إلى ح/ ايراد الفائدة
		تقييم الاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق وفق طريقة الفائدة الفاعلة

في 1 تموز 2009

6,600		من ح/ النقدية
	6,600	إلى ح/ ايراد الفائدة
		تسجيل استلام الفائدة الاسمية

وبنفس الطريقة للسنوات اللاحقة.

ملاحظات بعد نهاية المثال (١):

(١): نلاحظ أن القيد الأول: هو مبلغ الدفع الفعلي للحصول على الاستثمار.

(٢) القيد الثاني: هو تسوية الاستثمار بالفوائد (فائدة عن ٦ أشهر)

(نصحح التاريخ في ١ / تموز / ٢٠٠٩) ← (في الكتاب خطأ)

(٣) القيد الثالث: تسجيل الفائدة المحصلة نقداً (الإسمية)

سؤال امتحاني: ملاحظة هامة: إن ما يؤثر في قائمة الدخل عن الفترة حتى ١/٧ هو الإيراد الفعلي أي مبلغ القيد (٢) و (٣) ← ١٠١٣ + ٦٦٠٠ = **٧٦١٣**

هذا الفرق هو قيمة استنفاذ

الخصم الناتج عن الفرق بين المعدل السوقي والاسمي للفترة بين ١/١ و ١/٧/٢٠٠٩

وبسبب أننا نظهر الإيراد الفعلي وليس الاسمي بقائمة الدخل عن المستثمر

صحيح أنه يحصل على ٦٦٠٠ نقداً فوائد إلا أنه أيضاً يحصل على جزء من

الخصم الكلي للسند (١٠١٣) أيضاً

* قيود هامة في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٩:

(١) ٦٦٠٠ من ح / ايراد فوائد مستحقة

٦٦٠٠ إلى ح / ايراد فوائد

فائدة اسمية مستحقة من ١/٧ ← ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٩ (تقبض في ١/١/٢٠١٠)

(٢) ١٠٦٤ من ح / استثمارات محتفظ بها حتى موعد الاستحقاق

١٠٦٤ إلى ح / ايراد فوائد

نصيب الفترة من الخصم لنفس التاريخ

ولكن لا ننسى: أن الفائدة نصف سنوية إذاً نفصل الإيراد الفعلي للفترتين

١-١ ← ١-٧
و ١-٧ ← ٣١-١٢ } ٢٠٠٩

في قائمة الدخل للسنة المالية نفسها ٢٠٠٩

(٣) ١٥٢٧٧ من ح / ايراد الفوائد ١٥٢٧٧ إلى ح / أ. ح / ربح وخسائر

إقفال العبء الحقيقي للفائدة عن الفترتين ١-١ ← ١-٧ و ١-٧ ← ٣١-١٢ / ٢٠٠٩

ملاحظة هامة: نظهر الاستثمار في ميزانية ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٩ بالرصيد التحميلي للاستثمار **١٥٤٢٢٧**

مثال رقم 2: باستخدام المعلومات الواردة في المسألة الأولى ونفترض أن الشركة قامت ببيع السندات السابقة بسبب أمر طارئ عند إدارتها وعلمها بنواياها عدم الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها وفق التالي:

1- عملية البيع قد تمت بتاريخ 1 تشرين الثاني 2010.

2- سعر البيع للسندات كان مساوي إلى 164,588 وحدة نقدية

المطلوب:

بين المعالجة المحاسبية لهذه العملية بتاريخ البيع

الحل:

البيان		
لا بد من حساب الفائدة المستحقة حتى تاريخ 1 تشرين الثاني 2010 حيث إنها تساوي إلى 6,600 X 4/6		4,400
لا بد من حساب قيمة الاستثمار بتاريخ 1 تشرين الثاني حسب نظرية الفائدة الفعالة وبالعودة إلى الجدول السابق نجد أن القيمة اللازم إضافتها للاستثمار في نهاية السنة المالية 2010 مساوية إلى 1,173 وحدة نقدية وبالتالي لحساب القيمة التي يجب تحميلها للاستثمار بتاريخ 1 تشرين الثاني 2010 تكون مساوية إلى 1,173 X 4/6		781,78
صافي القيمة البيعية للسندات		164,588
ناقص قيمة الاستثمار في 1 تشرين الثاني 2010		
قيمة الاستثمار في 1 تموز (من الجدول)	155,453	
القيمة التي يجب إضافتها إلى الاستثمار حسب نظرية الفائدة الفاعلة عن المدة من تموز حتى 1 تشرين الثاني 2010 (من الجدول)	782	
قيمة الاستثمار في 1 تشرين الثاني 2010	156,235	
أرباح بيع الاستثمار		8,353 وحدة نقدية

المعالجة المحاسبية للعملية حتى كانون الثاني 2011

في تشرين الثاني 2010

من ح/ استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق إلى ح/ إيراد الفائدة تسوية قيمة الإستثمار في تاريخ البيع وفق نظرية الفائدة الفعالة.	782	782

في تشرين الثاني 2010

من ح/ إيراد الفائدة المستحقة إلى ح/ إيراد الفائدة تسجيل إيراد الفائدة المستحقة حتى تاريخ تشرين الثاني 2010	4,400	4,400

في تشرين الثاني 2010

من ح/ النقدية		164,588
إلى مذكورين		
ح/ استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	156,235	
ح/ أرباح عملية بيع الإستثمارات	8,353	
تسجيل عملية البيع للاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ البيع		

ملاحظات عن الحل بعد مثال ص ٢٩ :

1 تاريخ صدام ٢٠١٠/١١/١

2 سعر البيع ١٦٤،٥٨٨

3 الرصيد التحصيلي للسند لغاية (١) تموز ١٥٥٤٥٤

4 علينا حساب الخصم الخاص بفترة من ١/٧ ← ١/١١ (٤ أشهر)
لدينا من ١/٧ وحتى ١/١ ← (٦ أشهر) مبلغ الخصم (١١٧٣)
نضرب بـ $\frac{٤}{٦}$ للحصول على مبلغ الخصم الخاص بـ (٤ أشهر)
← $١١٧٣ \times \frac{٤}{٦} = ٧٨٢$

5. الفرق بين سعر بيع السند و القيمة التحصيلية للإستثمار حتى (١/١١) ←
= أرباح بيع الاستثمارات
← القيمة البيعية للسند = ١٦٤٥٨٨
القيمة التحصيلية للسند حتى ١/١١ = ٧٨٢ + ١٥٥٤٥٤ = ١٥٦،٢٣٥
أرباح بيع الإستثمار = ١٦٤٥٨٨ − ١٥٦،٢٣٥ = ٨٣٥٢
وهو نشاط استثنائي (يختلف عن كلمة دخل استثنائي الذي ينتج عن حوادث ..... لا عن نشاط)

ملاحظات هامة :

1. إذا لم تعطِ لنا القيمة البيعية للسند.
معامل القيمة الحالية لمبلغ يسترد بعد n فترة مخصومة بفائدة محددة
$$= \frac{1}{(1+ع)^n}$$

معامل القيمة الحالية لمبلغ يسترد على دفعات بشكل دوري مخصوم بمعدل فائدة محددة $= \left(\frac{1 - \frac{1}{(1+ع)^n}}{ع}\right)$ ← عدد الفترات
ع ← معدل فائدة سوقي

2. التكلفة المطفأة للسند = تكلفة فعلية مدفوعة − (الخصم أو العلاوة)
− انخفاض القيمة السوقية عن البيعية للسند)

3. نذكر أننا عند كتابة القيود نعالج من وجهة نظر المستثمر لا المقترض (المصدر)

... نهاية المحاضرة الثامنة

ملاحظات: قرض السندات يصدر بالقيمة الإسمية ويمكن أن يباع بخصم أو بعلاوة

1- نحسب القيمة الحالية لأصل السند } القيمة التحصيلية
نحسب القيمة الحالية لفوائد السند } للقرض

2- الفرق بين القيمة الاسمية والتحصيلية = علاوة (أو خصم)

العلاوة سوف تطفأ على مدى عمر السند

ملاحظة: القيمة الاسمية + الرصيد المتبقي من العلاوة = الرصيد التحصيلي
أو الرصيد التحصيلي - ما استهلك من العلاوة } التحصيلي

* الرصيد التحصيلي = التكلفة المطفأة

* الفرق بين التكلفة العادلة والتكلفة المطفأة ⟸
يؤجل بوصفه حساب وسيط إذا كان الغرض للبيع
أو مخصص يطرح من قيمة الاستثمار في المركز المالي عند الغاية للاتجار
أو طرح مباشرة من قيمة الاستثمار.

1- إذا كان استثمار لغرض البيع: عندما يكون هناك فروقات بين القيمة العادلة والتكلفة المطفأة

نشكل مخصص (إذا ما ستخدمه ترجيه) وذلك لغاية أي
⟸ حتى تصبح قيمة الاستثمار في المركز المالي = العادلة
سبب تأجيل الاعتراف هو أننا نتوقع أن يحدث ارتفاع
هذا المخصص يعالج في بند منفصل (الدخل الشامل الآخر) في حقوق الملكية

2- للمتاجرة هذا المخصص ينقل في «قائمة الدخل»

مثال: بفرض أن الشركة س قد قامت بتاريخ 1 كانون الثاني 2009 بشراء سندات دين صادرة عن الشركة ع تتمتع بما يأتي:

1 - القيمة الإسمية للسندات تساوي إلى 100,000 وحدة نقدية
2 - معدل الفائدة على هذه السندات هي 10 %
3 - تاريخ الإستحقاق بعد خمسة سنوات من تاريخ الشراء.
4 - تستحق الفائدة بشكل نصف سنوي في كل من 1 كانون الثاني و 1 تموز من كل سنة.
5 - بفرض أن سعر الفائدة السوقي كان مساوي إلى 8 %
6 - بفرض أن القيمة العادلة للإستثمار في السوق بنهاية النصف الأول من السنة الحالية كانت مساوية إلى 105,000 وحدة نقدية وبنهاية النصف الثاني كانت مساوية إلى 106,000 وحدة نقدية.

إن الشركة س قد قامت بشراء السندات السابقة وجرى تصنيفها على أنها متاحة للبيع وهي تعد التقارير المالية في نهاية كل نصف سنة مالية.

المطلوب: 1 - حساب العلاوة العادلة بموجب نظرية الفائدة الفعّالة للسندات السابقة.
2 - إعداد جدول يبين القيمة المحملة للإستثمار بتاريخ استحقاق الفائدة بشكل نصف سنوي
3 - بيان المعالجة المحاسبية لهذا الإستثمار حتى تاريخ 1 كانون الثاني 2010

إن الشركة س قد استثمرت في أداة دين (سند قرض) بالتالي فيجب في الحالة الإعتيادية قياس سند القرض وفق نظرية الفائدة الفعالة، ولكن الشركة قامت بتصنيفه على أنه استثمار متاح للبيع لذلك سوف يتم قياس القرض في القيمة العادلة عن القيمة المطفأة في نهاية كل فترة تقييم (نصف سنة) وتسجيله كأحد بنود الدخل الشامل الآخر وإعادة عرضه كبند منفصل في حقوق الملكية.

- معدل الفائدة الإسمي السنوي 10 %
- القيمة الإسمية للسندات 100,000 وحدة نقدية
- الفترة حتى تاريخ الإستحقاق 5 سنوات
- معدل الفائدة السوقي الفعّال السنوي 8 %

تستحق الفائدة بشكل نصف سنوي في أكانون الثاني وأتموز من كل عام
القيمة العادلة للإستثمار في نهاية النصف الأول من السنة مساوي إلى
105000 وحدة نقدية، وفي نهاية السنة المالية كان مساوي إلى
106000 وحدة نقدية.

الحل: العلاوة = القيمة الحالية للإستثمار بموجب نظرية الفائدة الفعالة
ـ القيمة الإسمية للإستثمار (1)

حساب القيمة الحالية للإستثمار بموجب نظرية الفائدة الفعالة:

القيمة الحالية للسند = القيمة الحالية لأصل مبلغ السند + القيمة الحالية للفوائد (2)

* القيمة الحالية لأصل السند = القيمة الحالية لدفعة واحدة تستحق بعد خمسة سنوات مخصومة على أساس معدل الفائدة السوقي السنوي

القيمة الحالية لأصل السند = القيمة الاسمية للقرض / (1 + معدل الفائدة السوقي للفترة) ^ عدد الفترات القيمة الحالية لأصل السند 67556,4 (*)

* القيمة الحالية للفوائد = القيمة الحالية لعشرة دفعات متساوية تستحق في نهاية كل ستة أشهر (فترات متساوية) مخصومة بمعدل الفائدة السوقي للفترة نفسه

القيمة الحالية للفوائد = معدل القيمة الحالية × الدفعة

القيمة الحالية للفوائد = {(1 - (1 / (1 + معدل الفائدة السوقي للفترة) ^ عدد الفترات)) / معدل الفائدة السوقي لنفس الفترة} × الدفعة

القيمة الحالية للفوائد = {(1 - (1 / (1 + 4%) ^ 10)) / 4%} ×
(القيمة الإسمية للسند × 5%)

القيمة الحالية للفوائد 40,554,48 (**)

بتعويض (*) و (**) في المعادلة الأساسية رقم (2) نجد أن القيمة الحالية لسند القرض تكون مساوية إلى 67556,4 + 40,554,48

القيمة الحالية للسند = 108,110,90

بالتعويض في (1) نجد أن العلاوة مساوية إلى:

العلاوة = القيمة الحالية للسند ـ القيمة الاسمية للسند

العلاوة = 8,110,90

الفائدة المقبوضة في نهاية نصف سنة = القيمة الاسمية للسند × معدل الفائدة الإسمي السنوي / 2 = 5,000 وحدة نقدية.

القيمة المحملة للسندات في نهاية كل نصف سنة	العلاوة	قيمة التسوية حسب التكلفة المطفأة في نهاية كل نصف سنة	الفائدة الاسمية المستلمة	الإيراد الفعلي	التاريخ
108,111	8,111	0	0	—	كانون الثاني 2009
107,435	7,435	(676)	5,000	4,324	تموز 2009
106,733	6,733	(703)	5,000	4,297	كانون الثاني 2010
106,002	6,002	(731)	5,000	4,269	تموز 2010
105,242	5,242	(760)	5,000	4,240	كانون الثاني 2011
104,452	4,452	(790)	5,000	4,210	تموز 2011
103,630	3,630	(822)	5,000	4,178	كانون الثاني 2012
102,775	2,775	(855)	5,000	4,145	تموز 2012
101,886	1,886	(889)	5,000	4,111	كانون الثاني 2013
100,962	962	(925)	5,000	4,075	تموز 2013
100,000	0	(962)	5,000	4,038	كانون الثاني 2014

المعالجة المحاسبية للاستثمار السابق حتى تاريخ 1 كانون الأول 2010:

في 1 كانون الثاني 2009

108,111		من ح/ سندات متاحة للبيع (لازم تفصيل نوعه)
	108,111	إلى ح/ النقدية
		تسجيل قيمة الاستثمار الذي تم شراؤه
		وتصنيفه كاستثمارات متاحة للبيع

في 1 تموز 2009

676		من ح/ إيراد الفائدة
	676	إلى ح/ سندات متاحة للبيع
		تسوية قيمة السندات حسب التكلفة
		المطفأة لها

في 1 تموز 2009

5,000		من ح/ النقدية
	5,000	إلى ح/ إيراد الفائدة
		تسجيل استلام إيراد الفائدة نصف السنوية

في 1 تموز 2009 (نلاحظ انخفاض بالقيمة العادلة عن المطفأة)

2,435		من ح/ خسارة انخفاض القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة
		للبيع (يعتبر هذا الحساب أحد بنود الدخل الشامل الآخر وفق التعديل
		الجديد للمعيار (IAS1, 2009) ويعاد عرضه كبند منفصل في حقوق
	2,435	الملكية) إلى ح/ مخصص تغير القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع
		تسجيل انخفاض القيمة العادلة للسندات

في 31 كانون الأول 2009

703		من ح/ ايراد الفائدة
	703	إلى ح/ سندات متاحة للبيع
		تسوية قيمة السندات حسب التكلفة المطفأة لها

في 31 كانون الأول 2009

5,000		من ح/ الفوائد المستحقة
	5,000	إلى ح/ ايراد الفائدة
		تسجيل استحقاق ايراد الفائدة نصف السنوية

في 31 كانون الأول 2009

1,703		من ح/ مخصص تغير القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع
	1,703	إلى ح/ أرباح ارتفاع القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع غير محققة (يعتبر هذا الحساب أحد بنود الدخل الشامل الآخر وفق التعديل الجديد للمعيار (IAS1 - 2009) ويتم عرضه كبند منفصل في حقوق الملكية)

ملاحظة: تسجيل انخفاض القيمة العادلة للسندات في حقوق الملكية حيث يجب أن تساوي خسارة الحيازة غير المحققة إلى القيمة العادلة للسندات - القيمة المطفأة لسند القرض بتاريخ 31-12-2009 (106,733 - 106,000) = 733

أي لابد من تخفيض قيمة المخصص الذي فتح سابقاً في تموز بقيمة 2435 وحدة نقدية حتى نصل إلى قيمة عادلة للاستثمار مساوية إلى 106,000

(يعني كان الانخفاض 2435 (الفرق 1703 بسبب حينئذ)
في نهاية العام الانخفاض 733 } (نخفض المخصص به)

في 2 كانون الثاني 2010

5,000		من حـ/ النقدية
	5,000	إلى حـ/ الفوائد المستحقة
		تسجيل استلام إيراد الفائدة نصف السنوية

ملاحظة: في حال استثمار لغرض البيع:
إذا كان هناك ارتفاع (أرباح) لا نعترف به إلا
باستثمارات بغرض متاجرة ولكن:
إذا كان هناك خسارة ثم ربح نخفض المخصص بمقدار الربح حتى تصبح
مساوية للتكلفة المطفأة.
الاستثمار للبيع لا خسارة ولا ربح

نظهر الميزانية في ٣١ / ١٢

الميزانية في ٣١ / ١٢

استثمارات بغرض البيع 10.6733	حـ/ الملكية
(-) مخصص ناتج عن انخفاض 733	(733) الدخل الشامل الآخر (مكان
القيمة العادلة	أ ج +)
	(سالب لأن الخسارة أكبر من الربح)
القيمة العادلة 10.600	

مثال رقم 4: باستخدام بيانات المسألة الثالثة.

المطلوب: أعد حل المسألة بفرض أن الشركة قامت بشراء أدوات الدين السابقة بهدف المتاجرة

إن الشركة هنا قد استثمرت في أداة دين (سند قرض) لذلك يجب في الحالة الاعتيادية قياس سند القرض وفق نظرية الفائدة الفعالة ولكن الشركة قامت بتصنيفه على أنه استثمار بغرض المتاجرة أي سوف يتم تقييمه بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة لذلك سوف يقاس الفرق في القيمة العادلة عن القيمة المطفأة في نهاية كل فترة تقييم (نصف سنة) وتسجيله في قائمة الدخل كما سنرى لاحقاً.

فرضيات المسألة: معدل الفائدة الإسمي السنوي 10%

القيمة الاسمية للسندات 100.000 وحدة نقدية

المدة حتى تاريخ الاستحقاق 5 سنوات

مبلغ الاستثمار للحصول على السندات (؟) وحدة نقدية

تستحق الفائدة بشكل نصف سنوي في الأول من الثاني وأول تموز من كل عام

القيمة العادلة للاستثمار في نهاية النصف الأول من السنة مساوي إلى 105000 وحدة نقدية، وفي نهاية السنة الحالية كان مساوي إلى 106000 وحدة نقدية

الحل: * العلاوة = القيمة الحالية للاستثمار بموجب نظرية الفائدة الفعالة - القيمة الإسمية للاستثمار

• حساب القيمة الحالية للاستثمار بموجب نظرية الفائدة الفعّالة:

القيمة الحالية للسند = القيمة الحالية لأصل مبلغ السند + القيمة الحالية للفوائد (2)

القيمة الحالية لأصل السند = القيمة الحالية لدفعة واحدة تستحق بعد خمسة سنوات مخصومة على أساس معدل الفائدة السوقي السنوي

القيمة الحالية لأصل السند = القيمة الإسمية للقرض / (1 + معدل الفائدة السوقي السنوي) ^ عدد السنوات.

القيمة الحالية لأصل السند = 67556.4 (*)

القيمة الحالية للفوائد = القيمة الحالية لفترة دفعات متساوية تستحق في نهاية كل ستة أشهر (فترات متساوية) مخصومة بمعدل الفائدة السوقي للفترة نفسها

القيمة الحالية للفوائد = معدل القيمة الحالية × الدفعة

• القيمة الحالية للفوائد = {(١ - (١ / (١ + معدل الفائدة السوقي للفترة)^ عدد الفترات)) / معدل الفائدة السوقي لنصف الفترة} × الدفعة

القيمة الحالية للفوائد = {(١ - (١ / (١ + ٦٪)^١٠)) / ٦٪} × (القيمة الاسمية للسند × 5٪)

القيمة الحالية للفوائد 40,554.48 (**)

بالتعويض (*) و (**) في المعادلة الأساسية رقم (2) نجد أن القيمة الحالية لسند القرض تكون مساوية إلى 40,554.48 + 67556.4

القيمة الحالية للسند 108,110.90

بالتعويض في (1) نجد أن العلاوة مساوية إلى:

العلاوة = القيمة الحالية للسند - القيمة الاسمية للسند

العلاوة = 8,110.90

الفائدة المفترضة في نهاية نصف سنة = القيمة الاسمية للسند × معدل الفائدة الاسمي السنوي / 2 = 5,000 وحدة نقدية.

القيمة المحملة للسندات في نهاية كل نصف سنة	العلاوة	قيمة المشترية بحسب التكلفة المطفأة في نهاية كل نصف سنة	الفائدة الاسمية المتلمة	الإيراد الصافي	التاريخ
108,111	8,111	0	0	-	الكانون الثاني 2009
107,435	7,435	(676)	5,000	4,324	ا تموز 2009
106,733	6,733	(703)	5,000	4,297	ا كانون الثاني 2010
106,002	6,002	(731)	5,000	4,269	ا تموز 2010
105,242	5,242	(760)	5,000	4,240	ا كانون الثاني 2011
104,452	4,452	(790)	5,000	4,210	ا تموز 2011

القيمة المحملة للسندات في نهاية كل نصف سنة	العلاوة	قيمة التسوية بحسب التكلفة المطفأة في نهاية كل نصف سنة	الفائدة الاسمية المستلمة	الإيراد الفعلي	التاريخ
103,630	3,630	(822)	5,000	4,178	الكانون الثاني 2012
102,775	2,775	(855)	5,000	4,145	التموز 2012
101,886	1,886	(889)	5,000	4,111	الكانون الثاني 2013
100,962	962	(925)	5,000	4,075	التموز 2013
100,000	0	(962)	5,000	4,038	الكانون الثاني 2014

المعالجة المحاسبية للإستثمار السابقة حتى تاريخ الكانون الثاني العام 2010 :

في الكانون الثاني العام 2009

108,111		من ح/ سندات مملوكة بغرض المتاجرة
	108,111	إلى ح/ النقدية
		تسجيل قيمة الإستثمار الذي تم شراؤه وتصنيفه كاستثمارات بغرض المتاجرة

في التموز 2009

676		من ح/ ايراد الفائدة إلى ح/ سندات مملوكة بغرض المتاجرة
	676	
		تسوية قيمة السندات بحسب التكلفة المطفأة لـ

في 1 تموز 2009

من ح/ النقدية		5,000
إلى ح/ ايراد الفائدة	5,000	
تسجيل استلام ايراد الفائدة نصف السنوية		

في 1 تموز 2009

من ح/ خسارة انخفاض القيمة العادلة للإستثمارات - قائمة الدخل		2,435
إلى ح/ مخصص تغير القيمة العادلة للإستثمارات المملوكة بغرض المتاجرة	2,435	
تسجيل انخفاض القيمة العادلة للسندات في قائمة الدخل		

في 31 كانون الأول 2009

من ح/ ايراد الفائدة		703
إلى ح/ سندات مملوكة بغرض المتاجرة	703	
تسوية قيمة السندات حسب التكلفة المطفأة لها		

في 31 كانون الأول 2009

من ح/ الفوائد المستحقة		5,000
إلى ح/ ايراد الفائدة	5,000	
تسجيل استحقاق ايراد الفائدة نصف السنوية		

في 31 كانون الأول 2009

1,703		من ح/ مخصص تغير القيمة العادلة للإستثمارات المملوكة بغرض المتاجرة
	1,703	إلى ح/ أرباح ارتفاع القيمة العادلة للإستثمارات المملوكة بغرض المتاجرة قائمة الدخل

ملاحظة: تسجيل انخفاض القيمة العادلة للسندات في قائمة الدخل حيث يجب أن تساوي خسارة الحيازة غير المحققة في القيمة العادلة للسندات = القيمة المطفأة لسند القرض بتاريخ 31-12-2009 (106,733 - 106,000) = 733

أي لابد من تخفيض قيمة المخصص الذي تم فتحه سابقاً في تموز بقيمة 2435 وحدة نقدية حتى نصل إلى قيمة عادلة للإستثمار مساوية إلى 106,000

في 1 كانون الثاني 2010

5,000		من ح/ النقدية
	5,000	إلى ح/ الفوائد المستحقة
		تسجيل استلام ايراد الفائدة نصف السنوية

مثال رقم 5: باستخدام البيانات الواردة في المسألة الرابعة وباستخدام الفرضيات التالية:

1- بفرض أنه بتاريخ 1 كانون الأول 2012 قامت الشركة س ببيع الاستثمارات المملوكة بغرض المتاجرة بمبلغ قدره 98,000 وحدة نقدية، علماً أن القيمة العادلة للسند كانت في تموز 2012 مساوية إلى 100,000 وحدة نقدية.

المطلوب: بين المعالجة الحاسبية لهذه العملية بتاريخ البيع

والحل: تاريخ البيع للسند ← 1 كانون أول 2012

القيمة العادلة للسند في تموز 2012 100000 وحدة نقدية

سعر البيع للسند 98000 وحدة نقدية

بالعودة إلى الجدول الذي قمنا بإعداده في المسألة السابقة نجد أن قيمة السند في 1 تموز 2012 كانت مساوية إلى 102775

وبمقارنتها مع القيمة العادلة للاستثمار في ذلك التاريخ حسب فرضيات المسألة نجد أن قيمة المخصص لتسوية فروقات القيمة العادلة للسند كانت ستكون في 1 تموز 2775 مساوي إلى 102,775 – 100,000 = 2775

لذلك لا بد من حساب قيمة الفائدة المستحقة في تاريخ 1 كانون أول 2012 وكذلك قيمة الاستثمار وفق نظرية الفائدة الفعالة

بالعودة إلى الجدول في المثال السابق نجد أن قيمة التسوية وفق نظرية الفائدة الفعالة للسند في تاريخ 31 - 12 - 2012 مساوية إلى (889)

لذلك إن قيمة التسوية من 1 تموز 2012 حتى 1 كانون أول 2012 ستكون مساوية إلى قيمة التسوية حتى تاريخ 31 - 12 - 2012 × 5/6 (740,83)

لذلك إن قيمة السندات في 1 كانون أول 2012 بحسب نظرية الفائدة الفعالة ستكون مساوية إلى قيمة الاستثمار وفق الفائدة الفعالة في 1 تموز 2012 (740,83) = 741

لذلك إن قيمة الخسارة من البيع ستكون مساوية إلى سعر البيع - القيمة المطفأة في 1 كانون أول 2012 (4,34) س وحدة نقدية

إضافة إلى أنه سوف يتم إقفال المخصص المشكل لتغيرات القيمة العادلة في قائمة الدخل.

لذلك سوف تكون القيود المحاسبية في 1 كانون أول 2012 على النحو التالي:

في 1 كانون أول 2012

741		من ح/ إيراد الفائدة
	741	إلى ح/ سندات مملوكة بغرض المتاجرة
		تسوية قيمة السندات بحسب التكلفة المطفأة لها

في 1 كانون أول 2012

4,167		من ح/ النقدية أو الفوائد المستحقة بحسب الحال إلى
	4,167	ح/ إيراد الفائدة تسجيل استلام إيراد الفائدة نصف سنوية

في ١ كانون أول 2012

		من مذكورين
4,034		حـ/ خسارة بيع السندات
98,000		حـ/ النقدية
	102,034	إلى حـ/ سندات مملوكة لغرض المتاجرة
		تسجيل عملية بيع السندات

في ١ كانون أول 2012

2,1775		من حـ/ مخصص تغير القيمة العادلة
		للاستثمارات المملوكة بغرض المتاجرة
	2,775	إلى حـ/ ايرادات أخرى
		إقفال رصيد المخصص في الإيرادات الأخرى
		في قائمة الدخل

رابعاً: انخفاض القيمة بين التصنيفات المختلفة للاستثمارات:

[أ] الأسباب والأدلة الموضوعية لانخفاض قيمة أصل مالي ما: تنخفض قيمة استثمار مالي إذا كان مبلغه المسجل أكبر من مبلغه التقديري القابل للاسترداد، ويجب على المشروع في كل تاريخ إعداد للمركز المالي تقييم ما إذا كانت هناك أية أدلة موضوعية على أن استثماراً مالياً أو مجموعة من الاستثمارات قد تنخفض قيمتها، وإذا وجدت مثل هذه الأدلة يجب أن يقوم المشروع بتقدير المبلغ القابل للاسترداد لتلك الاستثمارات والاعتراف بأية خسارة في انخفاض القيمة ومن هذه الأدلة المعلومات التي تصل إلى حامل الاستثمار بشأن:

آ- صعوبة مالية كبيرة أمام الجهة المصدرة

ب- اخلال حقيقي بالعقد مثل تقصير أو إهمال في دفعات الفائدة أو المبلغ الأصلي

جـ- منح المقرض للمقترض لأغراض اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبة المالية امتيازاً لا يأخذه المقرض خلافاً لذلك

د- احتمال كبير للإفلاس أو إعادة تنظيم مالي آخر للجهة المصدرة.

هـ- اعتراف بخسارة انخفاض في قيمة ذلك الإستثمار في مدة تقديم تقارير مالية سابقة.

و- اختفاء سوق نشط لذلك الاستثمار المالي بسبب صعوبات مالية.

ز- نمط تاريخي للتحصيلات الذمم المدينة يدل على أن المبلغ الاسمي كاملاً لن يتم تحصيله.

2- معالجة الإنخفاض في القيمة العادلة للاستثمارات المالية:

يجب التقرير عن مكسب أو خسارة معترف بها ناتج عن تغير في القيمة العادلة لأصل مالي أو التزام مالي ليس جزءاً من العلاقة التحوطية كما يلي:

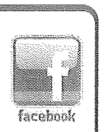
أ- يجب ادخال المكسب أو الخسارة عن أصل أو التزام مالي (محتفظ به للمتاجرة) في صافي الربح أو الخسارة للفترة التي تنشأ فيها. لذلك إن انخفاض القيمة للأصل المالي المحتفظ به للمتاجرة أي المقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتم الإعتراف به عند حدوثه دورياً بشكل آلي ومستمر وكذلك وبسبب الاعتراف بالأصل المالي المحتفظ به للمتاجرة بالقيمة العادلة فإن خسارة انخفاض القيمة في قائمة الدخل في مدة مالية سابقة يمكن استردادها في فترة مالية تالية عند ارتفاع القيمة العادلة للأصل المالي المحتفظ به للمتاجرة.

ب- خسارة انخفاض القيمة لأصل مالي متاح للبيع

يجب الإعتراف بخسارة انخفاض القيمة للأصل المالي المتاح للبيع في قائمة الدخل للفترة التي يتم بها تحديد هذا الإنخفاض وفي هذه الحالة فإن القيمة المعترف بها سابقاً كأحد بنود الدخل الشامل الآخر وعرضه في صورة بند منفصل في حقوق الملكية نتيجة الزيادة في القيمة العادلة للأصل المالي المتاح للبيع سوف يتم إقفالها في قائمة الدخل للفترة التي تم الإعتراف بها بإنخفاض في القيمة للأصل المالي المتاح للبيع ويجوز استرداد خسارة انخفاض القيمة المعترف به في مدة مالية سابقة من خلال الإعتراف في الزيادة في القيمة العادلة للأصل المالي المتاح للبيع كالمعتاد كأحد بنود الدخل الشامل الآخر وعرضه كبند منفصل في حقوق الملكية في الفترات اللاحقة وهذا باستثناء الأصول المالية المتاحة للبيع والتي هي عبارة عن أدوات حقوق ملكية مقاسة بالتكلفة.

ت- خسارة انخفاض القيمة للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق

يجب الإعتراف بخسارة للأصول المالية المحتفظ بها حتى



تاريخ الاستخدام في الأرباح والخسائر لنفس الفترة التي تم حصول انخفاض القيمة لها
ويشار إلى أنه يجب استرداد خسارة انخفاض القيمة المعترف به سابقاً بشرط ألا
تتجاوز قيمة الاستثمار بعد استرداد خسارة انخفاض القيمة السابقة ما كانت ستكون
عليه التكلفة المطفأة للأصل المالي المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق في تاريخ استرداد
الخسارة فيما لو حدث هذا الانخفاض في القيمة للأصل سابقاً.

تنبيه: فقرة ① اعادة التصنيف ← اطلاع
③ القيمة العادلة ← اطلاع
الإفصاحات سنتحدث عنهم لاحقاً

نهاية المحاضرة ٩

Fourth

في هذه المحاضرة سنتكلم عن "المشتقات المالية" و ستكون عبارة عن سلايدات أعطانا إياها الدكتور.

فكرة عامة: حتى نعرف ما هي المشتقات المالية يجب نتذكر أن هناك عدة طرق للحماية من مخاطر تقلبات الأسعار

أهمها:

1- التخزين المسبق للبضاعة (ولكن لها مصاريف تخزين)

2- أو عدم المبالاة والإنتظار للسعر الآني لحظة الشراء

3- أو والأفضل والتي ستكون موضوع دراستنا القيام "بعقد آجل" (يحجز لي البضاعة مستقبلاً ولكن بسعر أريده اليوم وليس السعر المستقبلي لها)

مفهوم المشتقات المالية :

- المشتقات المالية هي أدوات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال أرباح و خسائر(FVTPL)، تستمد قيمتها من قيمة الأصول التي اشتقت عنها، فالعلاقة طردية بين قيمة المشتق و قيمة الأصل الذي اشتق عنه، ويشترط أن تتصف هذه الأدوات المالية بالخصائص التالية:
- ١- تتغير قيمتها استجابة للتغير في سعر فائدة محددة أو سعر ورقة مالية أو سعر سلعة أو سعر صرف أجنبي أو مؤشر الأسعار أو ترتيب ائتماني أو مؤشر متغير مشابه.
- ٢- تتم تسويتها في تاريخ مستقبلي.
- ٣- لا تتطلب صافي استثمار مبدئي أو تتطلب صافي استثمار أولي أقل من المطلوب لأنواع أخرى من العقود التي يتوقع أن تتأثر بالتغيرات في عوامل السوق.

يتضمن العقد المشتق:(أركان العقد)

- تحديد سعر معين للتنفيذ في المستقبل(سعر التنفيذ) .
- تحديد الكمية التي يطبق عليها السعر (الكمية) (أسهم- عملات أجنبية سندات...الخ).
- تحديد الزمن الذي يسري فيه العقد (زمن الاستحقاق).
- تحديد الشيء موضوع العقد مثل (ورقة مالية - سلعة- عملات أجنبية..الخ).

عناصر عقود الاختيار

- تشتمل عقود الخيارات على العناصر الأساسية الآتية:
- ـ الأطراف (المشتري، البائع)
- ـ تاريخ التعاقد .
- ـ قيمة الأصل محل التعاقد .
- سعر التنفيذ EXERCISE PRICE : أي السعر الذي بموجبه ستتم التسوية بين طرفي العقد عند تنفيذه ، ويسمى أيضاً بسعر التعاقد وهو غالباً ما يعادل القيمة السوقية في تاريخ إبرام الاتفاق وهو بذلك يختلف عن سعر السوق الذي تباع به الورقة المالية مثلاً لحظة تنفيذ الاتفاق .
- تاريخ التنفيذ أو تاريخ الاستحقاق EXPIRY DATE أو الممارسة (إذا كان الخيار من النوع الأوربي) أو الفترة الزمنية التي يسري خلالها (إذا كان الخيار من النوع الأمريكي) وهذه الميزة لهذا الأسلوب تؤدي إلى زيادة العلاوة المدفوعة من قبل مشتري الحق .
- قيمة العلاوة PREMIUM أو المكافأة التي يحصل عليها محرر الخيار وتمثل العلاوة تكلفة سعر حق الخيار

ملاحظة : عند تنفيذ العقد يحق للمستثمر أخذ السلعة (الأسهم) كما يحق له عدم أخذ السلعة ولكن يأخذ الأرباح من هذه المضاربة أي فرق السعر الحاصل لصالح المستثمر

أنواع عقود الخيار

هنالك نوعين من عقود الخيار وهما:

١) خيار الشراء: يُعرّف خيار الشراء بأنه عقد يمنح بموجبه الحق للمشتري (مشتري خيار الشراء) إذا ما رغب بشراء أسهم أو أوراق مالية بتاريخ محدد وبسعر يحدد الآن، و غالباً ما يتم في الحالات التي يتوقع فيها ارتفاع الأسعار(حالات الانتعاش).

٢) خيار البيع :يُعرّف خيار البيع بأنه عقد يمنح بموجبه الحق للمشتري (مشتري خيار البيع) إذا ما رغب ببيع أسهم أو أوراق مالية بتاريخ محدد وبسعر يحدد الآن، وغالباً ما يتم في الحالات التي يتوقع فيها هبوط الأسعار(حالات الانكماش).

٤

أنواع المشتقات المالية:

حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢

(تمنح الأدوات المالية المشتقة واحدًا من الأطراف حقًا تعاقديًا لمبادلة الأصول أو الالتزامات المالية مع طرف آخر بموجب شروط من المحتمل أن تكون جيدة ، أو التزامًا تعاقديًا بمبادلة الأصول أو الالتزامات المالية مع طرف آخر بموجب شروط من المحتمل أن لا تكون جيدة ولكن ينتج عنها عمومًا نقل للأداة المالية الأساسية المتضمنة في بداية العقد ولا يحدث هذا النقل بالضرورة عند استحقاق العقد، وتتضمن بعض الأدوات كلاً من الحق والالتزام بالمبادلة ولأنه يتم تحديد شروط المبادلة في بداية الأداة المشتقة فإنه مع التغير في الأسعار في الأسواق المالية فإن هذه الشروط يمكن أن تصبح جيدة أو غيرة جيدة.)

تتعدد المشتقات المالية وتشتمل على:

- عقود الخيارات OPTIONS
- العقود المستقبلية FUTURE CONTRACTS
- العقود الآجلة FORWARD CONTRACTS
- عقود المبادلة SWAPS

الخيارات OPTIONS :

- عقد الخيار هو اتفاق بين طرفين أحدهما مشتري حق الخيار ويسمى حامل الخيار والآخر بائع ويسمى محرر الخيار .
- وبموجب هذا الاتفاق يكون للمشتري الحق في أن يشتري (إذا ما رغب دون التزام عليه) من الطرف الآخر (المحرر) أو أن يبيع (إذا ما رغب دون التزام عليه) للطرف الآخر (المحرر) أصلاً معيناً أو أداة مالية معينة بسعر معين ومحدد في تاريخ معين أو خلال فترة زمنية معينه حسب الاتفاق .

وذلك مقابل أن يقوم مشتري حق الخيار بدفع مبلغ نقدي صغير يدعى علاوة الخيار للطرف الآخر البائع(المحرر) لقاء التزامه بالتنفيذ في حالة ما إذا رأى المشتري ممارسة حق الخيار، وهذا المبلغ يسمى التكلفة المبدئية للعقد وهي غير قابلة للرد بأي شكل من الأشكال فهي التكلفة الوحيدة الأكيدة في هذا العقد.

إن تكلفة الخيار هي العلاوة لأننا لم ندفع غيرها

أمثلة:

بفرض أنه لدينا أسهم لإحدى الشركات القيمة السوقية للسهم هي ١٠٠ دولار ويتوقع أن يزداد سعر السهم في السوق ليصبح ١٣٠ دولار. لذلك فقد قام أحد المستثمرين بشراء خيارات تسمح له بشراء ١٠٠ سهم من أسهم هذه الشركة بتاريخ الاستحقاق بسعر تنفيذ هو ١٠٠ دولار للسهم الواحد وكان سعر الخيار للسهم الواحد هو ٥ دولار (لكل سهم علاوة قدرها ٥ دولار). يكون القيد المحاسبي في تاريخ توقيع العقد هو قيد إثبات العلاوة :

٥٠٠ من ح /عقود الخيار (خيار شراء)

٥٠٠ إلى ح /النقدية

الاحتمال الأول

بفرض أن سعر السهم بتاريخ الاستحقاق قد وصل إلى ٩٩ دولار ، فما هي ردة فعل المستثمر؟

- **الجواب** :المستثمر لا ينفذ العقد وهنا يخسر العلاوة فقط وهي الخسارة المؤكدة وتساوي ٥ دولار لكل سهم أي تساوي (٥× ١٠٠)=٥٠٠ ويكون القيد المحاسبي في تاريخ الاستحقاق عندما لا يتم تنفيذ العقد:
- ٥٠٠ من ح/خسائر خيار الشراء

٥٠٠ إلى ح /عقود الخيار (خيار الشراء)

الاحتمال الثاني:

بفرض أن السعر وصل بتاريخ الاستحقاق إلى ١٣٠ دولار ،فماذا يفعل المستثمر؟

الجواب :هنا ينفذ الخيار، لأن التنبؤات بارتفاع السعر قد تحققت وارتفع السعر السوقي عن سعر التنفيذ مضافًا إليه العلاوة.هنا يقرر المستثمر التسوية بالصافي دون الحصول على الأسهم:

- ربح السهم = ١٣٠-(١٠٠+٥)= ٢٥ دولار
- الربح الإجمالي= ٢٥×١٠٠=٢٥٠٠دولار

ويكون القيد المحاسبي في تاريخ الاستحقاق كالتالي:

٣٠٠٠ من ح/ النقدية

إلى المذكورين

٢٥٠٠ ح /أرباح متحققة من عقد الخيار

٥٠٠ ح /عقود الخيار (خيار الشراء)

في حال التنفيذ بشراء الأسهم

- يكون القيد المحاسبي :
- ١٣٠٠٠ من ح/ استثمارات في الأسهم

إلى المذكورين

٥٠٠ خيارات الشراء

٢٥٠٠ أرباح خيار الشراء

١٠٠٠٠ النقدية

- بفرض أنه لدينا أسهم لإحدى الشركات القيمة السوقية للسهم هي ١٠٠ دولار ويتوقع أن ينخفض سعر السهم في السوق ليصل إلى ٩٠ دولار، لذلك فقد قام أحد المستثمرين بشراء خيارات تسمح له ببيع ٤٠٠ سهم من أسهم هذه الشركة بتاريخ لاحق بسعر(١٠٠) دولار وذلك مع دفع علاوة مقدارها ٨٠٠ دولار (العلاوة تساوي ٢ دولار للسهم الواحد)،
- يكون القيد المحاسبي في تاريخ توقيع العقد هو قيد إثبات العلاوة :

٨٠٠ من ح /عقود الخيار (خيار بيع)

٨٠٠ إلى ح /النقدية

الاحتمال الأول:

- بفرض أن سعر السهم بتاريخ الاستحقاق قد وصل إلى ٩٠ دولار ،فما هي ردة فعل المستثمر؟
- الجواب :المستثمر ينفذ الخيار لأن التنبوات بانخفاض السعر قد تحققت وانخفض السعر السوقي عن سعر التنفيذ.
- ربح السهم = ١٠٠-(٩٠+٢)= ٨ دولار
- الربح الإجمالي= ٨×٤٠٠=٣٢٠٠دولار
- ويكون القيد المحاسبي في تاريخ الاستحقاق كالتالي:

٤٠٠٠ من ح/ النقدية

إلى المذكورين

٣٢٠٠ ح /أرباح خيار البيع

٨٠٠ ح /عقود الخيار (خيار البيع)

الاحتمال الثاني

- بفرض أن سعر السهم بتاريخ الاستحقاق كان (١٠٠)للسهم ،فما هي ردة فعل المستثمر؟
- **الحل** : هنا المشتري يخسر مقدار العلاوة لأن الأسعار لم تنخفض ، و بالتالي تكون خسارة المشتري تساوي ٨٠٠ دولار (العلاوة) وهي تساوي ربحية البائع(المحرر)، ويكون القيد المحاسبي :

٨٠٠ من ح/خسائر خيار البيع

٨٠٠ إلى ح /عقود الخيار (خيار بيع)

في حالة شراء خيارات شراء:

- يتم التنفيذ في حالات حصول التوقعات بارتفاع الأسعار و هنا تكون أرباح المشتري للخيار غير محدودة إذ ترتفع بارتفاع القيمة السوقية في وقت التنفيذ ، أما خسائر المشتري لحق الخيار محدودة بمقدار المكافأة أو العلاوة سواء تم تنفيذ الخيار أم لم يتم تنفيذه ، أما خسائر المحرر فغير محدودة إذ ترتفع بارتفاع القيمة السوقية في وقت التنفيذ ، أما أرباحه فمحدودة دائماً بمقدار المكافأة أو العلاوة التي يحصل عليها عند إبرام العقد.

في حالة شراء خيارات بيع:

- يتم التنفيذ في حالات حصول التوقعات بهبوط الأسعار و هنا تكون أرباح المشتري للخيار محدودة بمقدار سعر التنفيذ المتفق عليه في وقت التنفيذ ، أما خسائر المشتري لحق الخيار محدودة بمقدار المكافأة أو العلاوة سواء تم تنفيذ الخيار أم لم يتم تنفيذه ، أما خسائر المحرر فغير محدودة إذ ترتفع بانخفاض القيمة السوقية في وقت التنفيذ ، أما أرباحه فمحدودة دائماً بمقدار المكافأة أو العلاوة التي يحصل عليها عند إبرام العقد.

أنواع الخيارات: حسب مدة تنفيذ العقد

- أ-عقود الخيار الأمريكية.
- ب-عقود الخيار الأوروبية.

الفرق بينهما أن عقود الخيار الأمريكية تستطيع من خلالها ممارسة الخيار في أي وقت أثناء المدة أما في عقود الخيار الأوروبية فلا يحق للمستثمر تنفيذ العقد إلا عند تاريخ الاستحقاق.

أنواع الخيارات حسب التغطية:

- أ-خيارات مغطاة :أي أن محرر الخيار (البائع) يمتلك الأوراق المالية.
- ب-خيارات غير مغطاة :إذا كان البائع لا يمتلك الأوراق المالية فإذا طلب المشتري منه تنفيذ العقد فيجب على البائع أن يشتري الأوراق المالية.

في حالة خيار الشراء

- -تتحدد ربحية المشتري عندما السعر السوقي > سعر التنفيذ وهنا ينفذ المشتري الخيار بالشراء أو التسوية.
- -تتحدد خسارة المشتري عندما السعر السوقي < سعر التنفيذ وهنا مشتري الخيار لا ينفذ خيار الشراء وخسارته تساوي العلاوة فقط. كذلك لا ينفذ المشتري الخيار عندما السعر السوقي يساوي سعر التنفيذ وخسارته تكون العلاوة.

في خيارات البيع:

- تتحدد ربحية المشتري عندما السعر السوقي < سعر التنفيذ.
- يخسر المشتري العلاوة ولا ينفذ عندما السعر السوقي > سعر التنفيذ، كذلك يخسر المشتري العلاوة ولا ينفذ عندما السعر السوقي يساوي سعر التنفيذ وبالمقابل العلاوة تكون ربح للبائع.
- **ملاحظة** : في حال التنفيذ أو عدم التنفيذ للعقد فإن البائع دائمًا يحصل على العلاوة.

تحديد قيمة عقد الخيار

- قيمة عقد الخيار = القيمة الذاتية للعقد + القيمة الزمنية للعقد
- القيمة الذاتية للعقد = (سعر التنفيذ للسهم –سعر السوق للسهم)x عدد السهم المتاحة.
- عادة ما تكون القيمة الذاتية للخيار بتاريخ الشراء مساوية إلى الصفر بسبب تساوي سعر التنفيذ مع سعر السوق لذلك تكون قيمة عقد الخيار بتاريخ الشراء= القيمة الزمنية = العلاوة.

العقود المستقبلية FUTURE CONTRACTS

- تعرف العقود المستقبلية بأنها عبارة عن عقود معيارية منظمة من قبل البورصة بين طرفين يفرض على منشئ العقد أن يسلم الآخر كمية محددة من أصل معين في تاريخ لاحق في مكان محدد وبسعر يحدد الآن.
- تتضمن العقود المستقبلية وجود هامش يمثل دفعة تقدم من قبل البائع والمشتري إلى غرفة المقاصة في السوق المنظمة وهو مبلغ صغير نسبيًا بالمقارنة مع حجم العقد والغرض الأساسي منه هو إثبات حسن النية في التعامل لضمان التنفيذ.

ميزات العقود المستقبلية:

- ١- لا تتم المتاجرة بالعقود المستقبلية بين المصارف فهي تتم فقط في الأسواق المالية التي حددت مواصفاتها وأوقات المتاجرة بها ومواعيد الاستلام والتسليم.
- ٢-الالتزام بها يتم مستقبلاً ولكن بشروط تتم في الوقت الحاضر.
- ٣-إن العقود المستقبلية متجانسة ومتماثلة مما يسهل فهمها والتعامل بها.

أهم الفروق الجوهرية بين العقود المستقبلة وعقود الخيار:

العقود المستقبلة	العقود الخيار
ينصب العقد المستقبلي على صفقة شراء أو بيع فعلية بين طرفين ولكنها مؤجلة	عقد الخيار فينصب على (حق) شراء او بيع اصل معين بشروط معينة.
العقد المستقبلي ملزم لطرفيه بالتنفيذ في تاريخ التسوية.	عقد الخيار غير ملزم لطرفيه بالتنفيذ حيث تعود الحرية في تنفيذ العقد أو عدم تنفيذه إلى مشتري الخيار.
في العقد المستقبلي يدفع كل من طرفي العقد للوسيط هامشاً مالياً معيناً MARGIN بنسبة معينة من القيمة الإجمالية للعقد وذلك لتامين الوفاء بالتزامات الطرفين ويدخل في التسوية عند انتهاء أجل العقد.	في عقد الاختيار فإن العلاوة PREMIUM التي يدفعها مشتري حق الخيار للمحرر عند التعاقد تعتبر بمثابة ثمن أو مقابل عقد الخيار ولا تسترد.
في العقود المستقبلة قد تمتد الخسارة لتشمل القيمة الكلية أو الإجمالية للعقد، أي أن هذه العقود تحمل مخاطرة عالية.	في عقود الخيار تقتصر خسارة المشتري على قيمة العلاوة المدفوعة

مثال عن العقود المستقبلية

بفرض أن مستثمر في سوق المعادن يتوقع ارتفاع سعر أونصة الذهب عما هو عليه الآن ليصل إلى ٣٠٠ دولار وكان لديه مبلغًا قدره ١٠٠٠٠٠ دولار يريد استثمارها في الذهب وقد كان سعر أونصة الذهب في السوق الحاضر ٢٥٠ دولار.

-سعر أونصة الذهب في سوق العقود المستقبلية تسليم سنة من الآن ٢٧٥ دولار.

-الهامش المبدئي المطلوب دفعة للوسيط هو ٨ %من سعر السوق الحالي للأونصة الواحدة.

والمطلوب :بين ربح وخسارة المستثمر في الحالتين التاليتين:

- الأولى :تحقق توقعات المستثمر بارتفاع سعر الأونصة للذهب ليصل إلى ٣٠٠دولار للأونصة الواحدة بعد سنة.
- الثانية :عدم تحقق توقعات المستثمر وانخفاض قيمة أونصة الذهب ليصل إلى
- ٢٢٠ دولار للأونصة الواحدة.

الحل:

- الهامش المطلوب للأونصة الواحدة =٢٥٠× ٨%=٢٠ دولار، لدى المستثمر(١٠٠٠٠٠) دولار وبالتالي عدد الأونصات الممكن شراؤها هو (١٠٠٠٠٠/٢٠=٥٠٠٠ أونصة)
- في تاريخ توقيع العقد المستقبلي ودفع قيمة الهامش يتم إثبات وتسجيل القيد التالي:

من١٠٠٠٠٠ ح /العقد المستقبلي

١٠٠٠٠٠ إلى ح /النقدية

الحالة الأولى: (سعر الأونصة ٣٠٠ دولار و سعر التنفيذ المتفق عليه في العقد المستقبلي هو (٢٧٥ دولار)

- وبالتالي يوجد أرباح بمقدار (٥٠٠٠×(٣٠٠-٢٧٥))= ١٢٥٠٠٠و يكون القيد في تاريخ تسوية العقد:

٢٢٥٠٠٠ من ح /النقدية

إلى المذكورين

١٢٥٠٠٠ ح /أ.خ

١٠٠٠٠٠ ح /عقود مستقبلية

الحالة الثانية (سعر الأونصة ٢٢٠ دولار وسعر التنفيذ المتفق عليه في العقد المستقبلي هو (٢٧٥ دولار).

هنا يوجد خسائر بمقدار(٥٠٠٠×(٢٢٠-٢٧٥))= ٢٧٥٠٠٠و يكون القيد في تاريخ تسوية العقد:

٢٧٥٠٠٠ من ح / أ.خ

إلى المذكورين

١٧٥٠٠٠ ح /النقدية

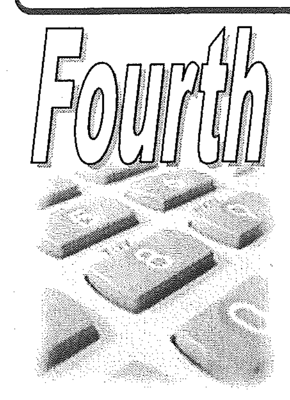
١٠٠٠٠٠ ح /العقود المستقبلية

العقود الآجلة FORWARD CONTRACT

العقد الآجل :هو عقد يبرم بين طرفين مشتري وبائع للتعامل على أصل ما(أسهم – سندات – عقارات-عملات-ذهب- سلع) على أساس سعر يتحدد عند التعاقد على أن يكون التسليم في تاريخ لاحق وتكون لتلك العقود المالية مدة زمنية محددة بالإضافة إلى سعر وشروط معينة يتم تحديدها عند تحرير العقد بين طرفي العقد.

يشبه العقد الأجل عقد الخيار لكن عقد الخيار يتضمن الحق في تنفيذ الاتفاق لأحد الطرفين وهو مشتري حق الخيار أي انه اختياري لأحد الطرفين وإلزامي للطرف الأخر أما العقد الآجل فان تنفيذه في الوقت المحدد إلزامي لكلا الطرفين بغض النظر سواء كانت الشروط مناسبة لأحدهما أم لا .إضافة إلى أن العقد الآجل لا يتضمن دفع أي مبلغ أولي.

نهاية المحاضرة (١٠)



العقود الآجلة FORWARD CONTRACT

العقد الآجل :هو عقد يبرم بين طرفين مشتري وبائع للتعامل على أصل ما(أسهم – سندات – عقارات-عملات-ذهب- سلع) على أساس سعر يتحدد عند التعاقد على أن يكون التسليم في تاريخ لاحق وتكون لتلك العقود المالية مدة زمنية محددة .بالإضافة إلى سعر وشروط معينة يتم تحديدها عند تحرير العقد بين طرفي العقد يشبه العقد الأجل عقد الخيار لكن عقد الخيار يتضمن الحق في تنفيذ الاتفاق لأحد الطرفين وهو مشتري حق الخيار أي انه اختياري لأحد الطرفين وإلزامي للطرف الأخر أما العقد الآجل فان تنفيذه في الوقت المحدد إلزامي لكلا الطرفين بغض النظر سواء كانت الشروط مناسبة لأحدهما أم لا. إضافة إلى أن العقد الآجل لا يتضمن دفع أي مبلغ أولي.

مثال :

دخل مستثمر في عقد آجل لشراء مليون جنيه إسترليني في 90 يوم بسعر صرف قدره 1,6056 $

- إن هذا العقد سوف يلزم المستثمر بشراء مليون جنيه إسترليني لقاء 1605600 دولار , فإذا ارتفع سعر الصرف الفوري إلى 1,6500 مثلا نهاية الـ 90 يوم سوف يكسب المستثمر 44400دولار وهي ناتج (1605600-1650000=44400)
- وذلك لأن الجنيهات الإسترلينية يمكن أن تباع فوراً بـ1650000 دولار فور شرائها ويكون القيد المحاسبي :

خ.أ/النقدية 44400 إلى ح / 44400 من ح

- وبالمثل إذا هبط سعر الصرف إلى 1,55 في نهاية الـ90 يوم فإن المستثمر سوف يخسر 55600 دولار لأن العقد الآجل سوف يؤدي بالمستثمر إلى دفع مبلغ يزيد عن السعر السوقي للجنيه الإسترليني بمقدار 55600 دولار أمريكي .

النقدية /خ 55600 إلى ح.أ /55600 من ح

تتمثل أهم الفروق الجوهرية بين العقود المستقبلية و العقود الآجلة:

العقود المستقبلة	العقود الآجلة
العلاقة غير مباشرة بين الطرفين ويوجد بيوت تسوية أو مقاصة تتوسط بين الطرفين بما يضمن حقوق كل منهما	العلاقة مباشرة بين الطرفين,يحدد الطرفين النوعية والكمية وطريقة ومكان التسليم وكيفية تسوية العقد
عقود نمطية منظمة من قبل البورصة فجميع الشروط عدا السعر والكمية ليست محلاً للتفاوض.	عقود شخصية يتفق الطرفان على شروطها بما يتلاءم مع ظروفهم الشخصية. ونادرًا ما يتم تداول العقود الآجلة في البورصة
غرفة المقاصة في البورصة هي الضمان لتنفيذ العقد ، مقابل الهامش.	نوايا الأطراف المتعاقدة والملاءة التي يتمتعون بها هي التي تمثل الضمان بالنسبة إلى تنفيذ العقود الآجلة.

ملاحظة : في العقود الآجلة لا نستطيع التحويل لأموال سائلة إلا في تاريخ الاستحقاق لذلك يترتب عليه خسائر أكبر من العقود المستقبلية .

العقود المستقبليةFuture Contracts:

وهو عبارة عن عقد معياري **منظم بواسطة البورصة** بين طرفين يُفرض علي أحدهما أن يسلم الآخر كمية محددة من أصل حقيقي أو مالي معين في تاريخ لاحق في مكان محدد وبسعر يُحدد الآن, وهي عقود نمطية (أي أنها تعقد بالاستناد إلى بضائع محددة المواصفات ونوعيات محددة مسبقاً حتى لا يحصل عملية سوء فهم لنوعية البضائع من الأطراف المشاركة في العقد, وتتداول في سوق منظمة). تم التعامل بالعقود المستقبلية لأول مرة في بورصة شيكاغو عام 1972 باستخدام عملات أجنبية.

104

عناصر العقد المستقبلي:

- طرفي العقد (البائع والمشتري), تاريخ العقد, نوع الأصل محل التعاقد, تاريخ التسليم, الكمية, سعر التنفيذ أو سعر التسوية, مكان وطريقة التسليم.

ويتم التعامل في أسواق العقود المستقبلية بطريقة **المزاد المفتوح** عن طريق وسطاء أو بيوت مقاصة Clearing Houses توكل إليها عادة تنظيم **التسويات التي تتم يومياً** بين طرفي العقد بعد الأخذ بالحسبان الآثار التي تترتب على حق كل منهما بسبب التقلبات السعرية التي تحدث في سعر العقد, ومن ثم يعكس أثر ذلك على رصيد كل منهما في سجلاته. ولأجل الالتزام المتبادل بين طرفي العقد المستقبلي (المشتري والبائع) يلتزم كل منهما بأن يُسلم الوسيط بتاريخ نشوء العقد هامشاً معيناً (Margin) تتراوح قيمته بين 5- 15% من القيمة الإجمالية للعقد **ولا يتم استرداده إلا عند تصفية العقد**.

الهامش Margin:

- يُقصد بالهامش في العقود المستقبلية, المبلغ الذي يجب على المستثمر في العقود المستقبلية إيداعه في حساب مصرفي ولا يجوز له التصرف في الرصيد إلا بعد انتهاء سريان مفعول العقد. وتقوم غرفة مقاصة العقود المستقبلية Futures Clearing house عادة بتحديد قيمة الهامش, **والغرض الأساسي** للهامش هو **تحقيق مبدأ الإلزام** في العقود المستقبلية, حيث أن إيداع المبلغ يُعبر عن حسن نية المستثمر, ورغبته الجادة بالالتزام بشروط العقد, سواء أكان المستثمر مشتري أم بائع.
- يوجد نوعان من الهامش:
- الهامش المبدئي Initial Margin: وهو مبلغ منخفض نسبياً بالقياس إلى حجم العقد, حيث أنه وكما ذكرنا سابقاً يتراوح بين 5-10% من حجم العقد.
- هامش الوقاية Maintenance Margin: وهو **الحد الأدنى** لما يمكن أن يصل إليه رصيد الهامش, فإذا انخفض رصيد الهامش المبدئي عن هذا الحد, فإنه يجب إيداع مبلغ إضافي, بما يكفي لإعادة الرصيد إلى الحد الأدنى.

أنواع عقود المستقبليات:

- **أ- مستقبليات مؤشرات الأسهم:**

هو اتفاق بين طرفين بائع ومشتري على تسليم أو تسلم مبالغ تساوي الفرق بين قيمة المؤشر السوقية عند استحقاق العقد وسعر تنفيذ العقد المستقبلي للمؤشر مضروباً في المضاعف الذي يحدد حجم العقد (عدد الأسهم).

- **ب- مستقبليات العملات الأجنبية:**

هو عقد قياسي لشراء أو بيع مقدار ثابت من العملة الأجنبية بسعر ثابت وفي تاريخ محدد في المستقبل.

- **ج- مستقبليات السلع والموارد الطبيعية:**

يكون محل العقد هو المزروعات أو البذور أو اللحوم والدواجن أو أي منتجات زراعية أو موارد طبيعية, ويقوم عقد المستقبلية هنا على أساس اتفاقية تتم بين البائع والمشتري على تسليم السلعة في المستقبل وفق سعر يحدد الآن.

تعديل القيمة السوقية للعقود المستقبلية:
Making-to- Market

- يعتبر تعديل القيمة السوقية للعقود المستقبلية المهمة الرئيسية التي تقوم بها غرفة مقاصة العقود المستقبلية.
- وتقوم المقاصة أيضاً بحساب ربحية المستثمر في العقد بشكل يومي, فإذا ارتفع السعر السوقي فإن المستثمر في عقد الشراء يحقق ربحاً يُحسب كما يلي:

(لسعر السوقي – السعر المستقبلي) × حجم العقد

- وإذا انخفض السعر فإنه يتكبد خسارة.
- أما بالنسبة للمستثمر في عقد البيع فإنه يحقق ربحاً إذا انخفض السعر ويُحسب كما يلي:

(السعر المستقبلي – السعر السوقي) × حجم العقد

- وإذا ارتفع السعر فإنه يتكبد خسارة.

أهم سمات وخصائص العقود المستقبلية

- نمطية شروط التعاقد فلا تتباين العقود من عقد لآخر ولا تخضع لرغبة المتعاقدين.
- يجري التعامل عليها من خلال السوق الرسمية لذلك تكون قابلة للتداول.
- المتعامل في هذه العقود يودع تأمينا لا يتجاوز غالباً 20% من القيمة الكلية للعقد.
- العقود المستقبلية يمكن أن يجرى استخدامها لأغراض المضاربة أو نقل المخاطر أو لمجرد المراهنة على محض اتجاهات الأسعار.
- بوسع المستثمر في السوق الرسمية أن يتجنب الاستلام الفعلي للسلعة من خلال بيع العقد لآخر.
- تحديد الثمن الحقيقي للأصل محل التعاقد في مستهل عقد الصفقة.
- العقود المستقبلية توصف جميعها بأنها (Market to Market) بمعنى أنها تخضع للتسوية اليومية (Daily-Settlement) فيتم تعديل ثمن التعاقد يومياً كلما تغير سعر الأصل محل التعاقد.

مثال (1)

- أبرمت الشركة (أ) عقد مستقبلي مع الشركة (ب) على شراء 1,000 سهم من أسهم الشركة (ص) بسعر 100 ل.س.نلاحظ هنا أنه ليس المهم تبادل الأصل (الأسهم) وإنما تبادل فروق السعر ما بين السعر السوقي وسعر التنفيذ.بفرض ارتفع سعر السهم من 100 ل.س إلى 110 ل.س وبالتالي الشركة (ب) البائعة ملزمة بتسديد هذا الفرق للشركة (أ), أي ستسدد 10 ل.س عن كل سهم.بينما لو انخفضت القيمة من 100 ل.س إلى 80 ل.س فهنا الشركة (أ) هي الملزمة بتسديد الفرق للشركة (ب), أي 20 ل.س عن كل سهم.
- في حال الانخفاض يكون القيد في دفاتر الشركة (أ):

20000 من ح/ خسائر العقود المستقبلية ((الفرق بين السعر السوقي وسعر التنفيذ))

20000 إلى ح/ النقدية

- في حال الارتفاع يكون القيد في دفاتر الشركة (أ):
- 10000 من ح/ النقدية
- 10000 إلى ح/ أرباح العقود المستقبلية
- ملاحظات:

إن عملية توقيع العقد المستقبلي لا يرافقها أي قيود وإنما القيود تكون فقط عند الربح أو الخسارة, لذلك يجب الإفصاح عن ذلك, في الملاحظات, حتى لا يؤدي عدم الإفصاح إلى تضليل مستخدمي القوائم, وتساعدهم على تحليل وضع الشركة بشكل مناسب.

ملاحظة : في المثال المشتري هي الشركة (ا) و البائع الشركة (ب) والسلعة المباعة هي : أسهم من الشركة (ص)

107

عقود المبادلات أو المقايضات Swaps Contracts

- هو اتفاق يوافق عليه طرفان على تبادل تدفقات نقدية معينة في أوقات معينة خلال مدة معينة.
- إن عقد المبادلة ملزم لطرفي العقد على خلاف ما هو معروف عن عقود الخيار، ولا تتم تسوية الأرباح والخسائر بشكل يومي كما في العقود المستقبلية، أيضاً لا تتم تسوية هذا العقد لمرة واحدة فقط كما هو الحال في العقود الآجلة ولذلك يُعرف البعض عقود المبادلة بأنها سلسلة من العقود الآجلة.

أنواع عقود المبادلة

- تتنوع عقود المبادلة وتختلف باختلاف الأسس التي تنتج عنها هذه التدفقات النقدية المتبادلة ومن أهم أنواعها:
- عقد مبادلة على أسعار الفوائد Interest Rate Swap
- عقد مبادلة العملات Currency Swap
- عقد مبادلة الملكية Equity Swap

108

عقد مبادلة على أسعار الفوائد Interest Rate Swap

- هو اتفاقية يقوم بموجبها الطرفان على تبادل أقساط فائدة محسوبة على أساس معدلي فائدة مختلفين وعلى أساس نفس المبلغ الاسمي للقرض الافتراضي وفق شروط ومدد زمنية محددة.
- يتم التعامل بهذا النوع من العقود في أسواق المال وذلك بسبب اختلاف ملاءة المقترضين من جهة, واختلاف توقعات المتعاملين في هذه الأسواق من مقرضين ومستثمرين حول تقلب أسعار الفائدة السوقية والمخاطر الناجمة عن ذلك والتي قد تؤدي إلى الإفلاس Bankruptcy من جهة ثانية.

مثال:

- وقعت الشركتين (س) و(ص) عقد مبادلة بتاريخ 2010\1\1, بموجب عقد المبادلة تدفع الشركة (س) للشركة (ص) مبلغ فائدة محسوب على أساس معدل فائدة ثابت قدره 8% على أصل مبلغ قرض وهمي مقداره 1,000,000 ل.س. في المقابل تدفع الشركة (ص) للشركة (س) مبلغ فائدة محسوب على أساس معدل الفائدة الصادر عن المصرف المركزي وعلى أصل الدين نفسه.
- علماً أن مدة عقد المبادلة 4 سنوات, ويتم مبادلة مبلغ الفائدة بنهاية كل عام, حيث أن أسعار الفائدة الصادرة عن المصرف المركزي, كانت:
- 9% في 2011\1\1
- 8% في 2012\1\1
- 6% في 2013\1\1
- 7% في 2014\1\1

109

توضيح المبادلة

البيان	المبلغ الذي تدفعه الشركة (س) الى الشركة (ص)	المبلغ الذي تدفعه الشركة (ص) الى الشركة (س)
1/1/2011	80000	90000
1/1/2012	80000	80000
1/1/2013	80000	60000
1/1/2014	80000	70000
المجموع	**320000**	**300000**

توضيح

- بالنسبة للشركة (س) فإنها ستدفع مبلغ فائدة محسوب على معدل ثابت هو 8% وهو ثابت في كل عام, أي ستدفع 1,000,000×8% = 80,000 ل.س في كل عام.
- أما الشركة (ص) تدفع للشركة (س) مبلغ فائدة محسوب على أساس متغير في كل عام, وهذا المعدل ممكن يزيد وممكن ينقص, وذلك حسب الوضع الاقتصادي بالبلد.
- وفي 2011\1\1 كان معدل الفائدة المتغير 9%, إذاً:

90,000 = 9%×1,000,000

- ودائماً تتم مبادلة المبلغ الصافي للشركتين, أي أن الشركة (س) ستدفع للشركة (ص) 80,000 ل.س والشركة (ص) ستدفع للشركة (س) 90,000 ل.س, إذاً بالصافي تدفع الشركة (ص) للشركة (س) مبلغ 10,000 ل.س (90,000 - 80,000)
- في 2011\1\1 تدفع الشركة (ص) للشركة (س) مبلغ 10,000 ل.س وهو ربح للشركة (س), وخسارة للشركة (ص).
- وهكذا بالنسبة إلى باقي السنوات,

110

توضيح

- ولكن بالنهاية نجد أن: (نتيجة عقد المبادلة ككل)
- هناك ربح للشركة (ص) بمقدار 20,000 ل.س (حيث ستدفع الشركة (س) 320,000 ل.س للشركة (ص), بينما ستدفع الشركة (ص) 300,000 ل.س للشركة (س) فقط, والفرق هو 20,000 ل.س ربح للشركة (ص).
- **نلاحظ أن مبلغ القرض 1,000,000 لا عمل له, سوى لحساب معدل الفائدة, ولا تتم مبادلته.**
-

عقود مبادلة العملات:Currency Swaps

- هنا تكون التدفقات النقدية المتبادلة بموجب عقد المبادلة بعملتين مختلفتين (سواء كان مبلغ التدفقات النقدية بعملتين مختلفتين نفسه, أم إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة بعملتين مختلفتين).
- ومعظم عقود المقايضة الكبيرة تنشأ بين البنوك, فمثلاً إذا كان لدينا بنكين أحدهما (أ) لديه فائضاً من الدولار في حين عليه أن يُسدد التزامات استحقت عليه بالجنيه الإسترليني, في حين أن بنكاً آخر (ب) لديه فائضاً من الجنيه الإسترليني وعليه التزامات استحقت بالدولار. في مثل هذه الحالة فإنه من مصلحة كلا البنكين الدخول في عقد مقايضة للعملتين الدولار والجنيه الإسترليني. إذ بالإضافة إلى ميزة تخفيض تكلفة التمويل لكل منهما يحقق عقد المقايضة للطرفين ميزة التحوّط من مخاطر تقلب أسعار الصرف.
- وتتخذ عقود مقايضة العملات شكلين:

111

وتتخذ عقود مقايضة العملات شكلين:

- ***عقود مقايضة متوسطة أو طويلة الأجل*** : تحدث في أسواق رأس المال ويُطلق عليها مصطلح مقايضات رأسمالية Capital Market Swaps ويغلب على أغراضها الطابع التحوّطي أكثر من طابع المضاربة. وتلجأ إليها عادة المؤسسات المالية بهدف الاقتراض الطويل الأجل من أسواق رأس المال.
- ***عقود المقايضة القصيرة الأجل*** :وتحدث في أسواق النقد ويتعامل فيها المضاربون Money Market Swaps لأغراض تحقيق الأرباح من جراء تقلب أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة على تلك العملات.

مثال

- اتفقت الشركة (س) مع الشركة (ص) أن تدفع الشركة (س) للشركة (ص) مبلغ 150,000,000 ل.س. مقابل أن تدفع الشركة (ص) للشركة (س) 1,000,000 دولار ومدة العقد 5 سنوات. وكان تاريخ العقد 2010\1\1
- في 2011\1\1 كان الدولار = 152 ل.س. أي 1,000,000 دولار = 152,000,000 ل.س وبالتالي الشركة (س) حققت ربح مقداره 2000,000 ل.س, حيث ستدفع للشركة (ص) 150,000,000 ل.س., بينما الشركة (ص) ستدفع للشركة (س) 1,000,000 دولار, وهو يعادل بتاريخ 1/1/2011 مبلغ 152,000,000 ل.س.

112

مبادلة الملكيةEquity Swap

- تكون التدفقات النقدية المتبادلة محسوبة على أساس سعر سهم معين أو مستوى مؤشر أسعار معين.
- **مثال:**
- اتفقت الشركة (أ) مع الشركة (ب) على أن تعطي الشركة (أ) للشركة (ب) قيمة 1,000 سهم من أسهم الشركة (ص) بسعر 150 ل.س للسهم الواحد بعد سنتين, على أن تقوم الشركة (ب) بتسديد قيمة 1,000 سهم من أسهم الشركة (ص) بالسعر السوقي لأسهم الشركة (ص) بتاريخ العقد.
- **فإذا كان سعر السهم بتاريخ التنفيذ 200** ل.س, بالتالي فإن:

- الشركة (أ) ستدفع للشركة (ب) 1,000 سهم × 150 = 150,000.
- أما الشركة (ب) ستدفع للشركة (أ) 1,000 سهم × 200 = 200,000.
- بالتالي فإن الشركة (أ) تحقق ربحاً مقداره 50,000 ل.س من عقد المبادلة.

113

محاسبة التحوط Hedge Accounting

- **تعريف التحوط :** أسلوب لإدارة المخاطر يقوم على استخدام مشتق أو أكثر أو أداة تحوط أخرى **لمقابلة** تغيرات في القيمة العادلة أو التدفق النقدي لواحد أو أكثر من الأصول أو الالتزامات أو أي عملية تجارية .تتكون علاقة التحوط من :
- **أداة التحوط** : وهي مشتق أو غير مشتق لمقابلة مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفق النقدي لأصل أو التزام أو عملية تجارية متوقعة.(يجب أن تكون التغير في الأداة من المتوقع أن يقابل التغير في البند المحوط) .
- **البند المحوط** : هو أصل أو التزام أو تعهد على المنشأة أو عملية متوقعة ومحتملة بشكل كبير أو استثمار في عملة أجنبية ومن المتوقع أن تعرض المنشأة إلى خطر تغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية .

أنواع التحوط :

- تحوط القيمة العادلة .
- تحوط التدفق النقدي .
- تحوط لصافي استثمار في عملية أجنبية .

ملاحظة :

الاحتياطيات هي أرباح لم توزع نجدها بالمركز المالي .

أما المخصصات فهي عبأ تتحمله الشركة .

114

تحوط القيمة العادلة :

- هو تحوط ضد التعرض للتغير في القيمة العادلة لأصل أو التزام معترف به أو التزام غير معترف به والذي سيؤثر بالربح أو الخسارة .

المعالجة المحاسبية :

- **أداة التحوط** : تقاس بالقيمة العادلة والتغير في القيمة العادلة يعترف به ضمن الدخل .
- **البند المحوط** : يقاس بالقيمة العادلة و التغير في القيمة العادلة يعترف به ضمن الدخل .

(إذا كان البند المحوط AFS يعترف بالأرباح السابقة المعترف بها في حقوق الملكية ضمن الدخل) .

- [إذا كان التحوط تحوط قيمة عادلة : فإن التغير في القيمة العادلة للأداة والبند المحوط يعترف بها ضمن الدخل في نفس الفترة مما يحقق المقابلة . فإذا كانت التغطية 100% لا يوجد تأثير للتغير في القيمة العادلة للبند المحوط وفي حال كانت أقل من 100 % فإن هذا سوف يظهر ضمن الدخل .]

115

أمثلة على تحوط القيمة العادلة :

- تحوط للتعرض إلى تغير في القيمة العادلة لسندات ذات معدل فائدة ثابت ناجم عن تغير الفائدة بالسوق .
- تحوط ضد التغير بالقيمة العادلة لأصول AFS .

(AFSهي استثمارات متاحة للبيع)

تحوط ضد تغير القيمة العادلة لأصل غير مالي (مخزون) . •

مثال عملي

- في 1/1/2010 اشترت منشأة مجموعة من السندات قيمتها 100000$ ذات معدل فائدة 5% وصنفتها على أنها AFS .
- خوفاً من تعرض المنشأة لانخفاض في قيمة السندات نتيجة ارتفاع معدل الفائدة بالسوق فقد قامت بعقد مبادلة فائدة .
- (تقوم بقبض معدل متغير وتدفع معدل ثابت) .
- في نهاية 2010 أصبح معدل الفائدة 6% .
- ← أصبحت القيمة العادلة للسندات 96535 .

116

الحل :

- بما أنه هناك عقد مبادلة للفائدة فإن الشركة سوف تدفع معدل ثابت 5% وتقبض 6% ,سوف يرتفع قيمة هذا المشتق بمقدار 3465 .

31/12/2005

- 5000 من ح / نقدية

    5000 إلى ح / ايرادات فوائد سندات

    قيمة الفائدة المقبوضة من السندات
- 1000 من ح / النقدية

    1000 من ح / أرباح عقد المبادلة

    ايرادات المشتق (سوف أدفع 5000 وأقبض 6000 ← الصافي 1000)
- التغير في القيمة العادلة للسندات :

    3465 من ح/ ملخص الدخل

    3465 إلى ح / AFS

    إثبات التغير في قيمة السندات

تابع الحل

- التغير في قيمة المشتق :

    3465 من ح / عقد مبادلة

    3465 إلى ح / ملخص الدخل

    اثبات التغير في قيمة المشتق

117

تحوط التدفق النقدي :

- هو تحوط للتعرض إلى تغير بالتدفق النقدي والمرتبط بخطر متعلق بأصل أو التزام معترف به أو عملية متوقعة ويمكن أن تؤثر على الربح والخسارة .

المعالجة المحاسبية :

- البند المحوط لا يتم تغيير طريقة المحاسبة عنه .
- أداة التحوط يتم الاعتراف بالربح والخسارة الناجمة عن التغير في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية .
- يتم تحويل هذه التغيرات إلى الدخل عند استخدام البند المحوط أو استهلاكه أو تنفيذ الصفقة .
- هذه المعاملة للجزء الفعال أما الجزء غير الفعال يرحل إلى الدخل .
- (المبلغ المرحل إلى حقوق الملكية هو أقل مبلغي التغير في الأداة والبند) .

118

أمثلة على تحوط التدفق النقدي :

- تحوط ضد التعرض لخطر ارتفاع في سعر الفائدة المدفوع على سندات ذات معدل متغير .
- تحوط ضد تدفق نقدي من عملية بيع متوقعة .
-

مثال :

- شركة عملتها اليورو متوقعة أن تشتري آلة بسعر 10000$ في 31/10/2006 .
- خوفاً من ارتفاع قيمة الدولار دخلت بعقد مستقبلي في 30/4/2006 لشراء الآلة بقيمة 10000$ أي ما يعادل (8000) يورو .
- في 31/7/2006 ارتفع قيمة الدولار وأصبحت الآلة تكلف (9000) يورو .
- ← قيمة العقد المستقبلي ارتفعت بمقدار 1000 يورو .

المعالجة:

- لايوجد قيد عند ابرام العقد المستقبلي .
- 31/7/2006 :

1000 من ح / عقد مستقبلي

1000 إلى ح / حقوق الملكية .

اثبات الارتفاع في حقوق الملكية

- 31/10/ 2006 :

9000 من ح/ الآلة

8000 إلى ح/ النقدية

1000 إلى ح / عقد مستقبلي

تصفية العقد المستقبلي (نخفض النقدية المدفوعة)

- كل سنة نقوم بتحويل جزء من حقوق الملكية إلى الدخل بما يتناسب مع قسط الاستهلاك أو نقوم بإقفال حقوق الملكية بالآلة .

شروط تطبيق محاسبة التحوط :

- عند البدء بالتحوط هناك وثائق رسمية لعلاقة التحوط و هدف واسترتيجية إدارة المخاطر .

(حيث يتم تحديد البند المحوط وأداة التحوط والعلاقة بينهما وكيفية تحديد فاعلية التحوط) .

- يتوقع أن يكون التحوط فعالاً ويتفق مع استراتيجية إدارة المخاطرة الموثقة .
- بالنسبة لتحوط التدفق النقدي يجب أن تكون العملية موضوع التحوط محتملة إلى حد كبير وتؤثر بالربح والخسارة .
- يمكن قياس فاعلية التحوط بشكل موثوق .
- تم تقييم التحوط على أساس مستمر وتحديده فعلياً إن كان خلال الفترة فعالاً جداً .

120

تقييم فاعلية التحوط :

- لاحظنا أنه من ضمن شروط التطبيق أنه يجب أن يكون التحوط فعالاً ويتم تقييمه بشكل مستمر .
- تقاس فاعلية التحوط كما يلي :

الفاعلية = نتيجة تغير الأداة / نتيجة تغير البند

- أو مقلوب هذه النسبة .
- حيث يجب أن تكون ضمن المجال التالي (0.8 حتى 1.25).
- في حال خرجت نسبة التغطية عن هذا المجال لايعتبر التحوط فعالاً فنقوم بالمحاسبة عن البند والأداة كما لو أنه لم يكن هناك تحوط

شروط توقف محاسبة التحوط

- عند بيع أو استهلاك أداة التحوط .
- عند مخالفة شروط التحوط .
- تغيير تصميم التحوط .
- العملية المتوقعة غير ممكن حدوثها .

نهاية المحاضرة 11

121

الفصل الثاني

صناديق الإستثمار

* نقاط العقد في صناديق الإستثمار: (ملاحظة من الدكتور)

١): مدى سلطة المديرين في تغيير ملف الإستثمارات في الشراء والبيع وتوزيع الأرباح أو إعادة استثمارها (وهي المشكلة الأساسية في صناديق الإستثمار).

٢): تحديد نوع الأوراق التي يتكون منها الملف (المحفظة)
(أسهم عادية أو ممتازة، سندات أو أذون خزينة أو نوعين معاً)

٣): تحديد عدد الحصص التي يقسم إليها كل ملف
(حتى إذا كان عدد المستثمرين قليلاً نقلل الحصص)

٤): طريقة إدارة الصندوق (مجلس إدارة، انفراد بالإدارة .....)

٥): كيفية تقويم الحصص في حالتي البيع والشراء وبيان عناصر ذلك التقويم (بناءً على القيمة السوقية)

٦): كيفية إصدار الحصص وبيان الحد الأدنى للحيازة إن وجدت.

٧): تفاصيل المصاريف التي يحق للمديرين تقاضيها بإضافتها إلى ثمن بيع الحصص للجمهور

٨): هل يتبع الصندوق نظام التوزيع النقدي للأرباح أم سيعيد استثمارها.

* قبل شراء أي حصة بالصندوق يجب قراءة هذا العقد ببنوده كافة.

٩): هل من حق حملة الحصص استبدالها عيناً بأوراق مالية من الملف ثم ما هو الحد الأدنى الواجب حيازته من الحصص لاكتساب هذا الحق. (من يملك ... ٢٠ وثيقة مثلاً)

١٠): هل لحملة الحصص حق التصويت

١١): تاريخ انتهاء حياة الصندوق والظروف التي تجيز إلغاءه قبل انتهاء المدة وطريقة

تصفيته (مثلاً عندما ينتهي الهدف والمدة تقاعد بعض صناديق الاستثمار)

١٢) : تنظيم سجل بأسماء حملة الحصص إذا كانت اسمية وما يتعلق بذلك من بيان طريقة انتقال الملكية من شخص لآخر.

١٣) : حقوق المديرين والأمناء وواجباتهم اتجاه حملة الوثائق وخصوصاً تزويدهم ببيانات عن حسابات الصندوق في مواعيد دورية وكذلك بيان مكافآت المديرين والأمناء.

ملاحظة : نجاح الصناديق يعتمد على :

- مصداقية الترويج (بنوك وشركات تأمين عادةً) للصندوق
- قدرته على جذب سيولة
- القدرة على الشراء والتنويع في الوقت المناسب

* تقدم صناديق الاستثمار خدماتها لنوعين من المستثمرين :

[1] الذين يملكون المال ولكن لا يتوفر لديهم الخبرة الكافية لاستثماره في محافظ الأوراق المالية.

[2] الذين لا يتوفر لديهم المال الكافي لتكوين محفظة استثمارات متنوعة يلجؤون لصناديق الاستثمار لتقليل المخاطر

ماهية صناديق الاستثمار

تهتم صناديق الاستثمار بتجميع مدخرات الأفراد بهدف استثمارها في عدد من الأوراق المالية المتنوعة والمنتقاة بمعرفة إدارة متخصصة في ذلك من أجل تحقيق عائد مناسب للأطراف ذات الصلة وتمثل تلك الأوراق المالية أصول الصندوق ويحصل المستثمر مقابل أمواله على حصة ملكية في أصول الصندوق يطلق عليها (وثيقة استثمار) حيث يحصل كل مستثمر على حصة من عوائد الاستثمار بنسبة ما يملكه وبالتالي تمثل صناديق الاستثمار كيانات مالية تقوم على تجميع مدخرات المستثمرين في وعاء واحد بهدف المتاجرة بالأوراق المالية.

تعريف صناديق الاستثمار

- كيان مالي يتم إنشاؤه بهدف استثمار مدخرات في الأوراق المالية ويكون إما على شكل شركة مساهمة أو نشاط ضمن مصرف أو شركة تأمين ويقسم رأسمال الصندوق إلى : وحدات استثمارية تسدد نقداً ودفعة واحدة ويعتبر مالكي هذه الوحدات مسؤولين مسؤولية محدودة بمقدار حصصهم في رأسمال الصندوق وذلك وفقاً للمادة 49 من المرسوم التشريعي رقم 55، قانون سوق الأوراق المالية في سورية.

خصائص صناديق الاستثمار: وتتميز صناديق الاستثمار بالخصائص الآتية:

1: السيولة: يمكن استرداد قيمة وثيقة الاستثمار وذلك بقيمتها السوقية وقت الاسترداد بسهولة بالغة.

2: المرونة: يمكن للمستثمر في أي صندوق أن ينتقل بأمواله من صندوق لآخر داخل مجموعة العائلة لأنه في معظم الأحيان يكون الصندوق جزء من مجموعة صناديق مختلفة الأغراض بإدارة واحدة.

3: سهولة الاستثمار: لأن الحد الأدنى للاستثمار مبلغ بسيط.

4: التنويع: تقوم استراتيجيات الاستثمار على مبدأ تنويع الاستثمارات بين الأسهم والسندات، وودائع البنوك مما يتيح الفرصة لصغار المستثمرين بالتنويع.

5: الإدارة المتخصصة: إدارة الاستثمار المتخصصة تتخذ قرارات بناءً على دراسات وافية وتحليل للمعلومات المتاحة عن السوق والنشاط الاقتصادي عموماً.

6: التنظيم والإفصاح: حيث تتولى جهات حكومية أو شبه حكومية كالبورصة مهام الإشراف والرقابة على صناديق الاستثمار والتأكد من وفائها بمسؤولياتها تجاه الإفصاح الكافي لكافة الأطراف المعنية.

أنواع صناديق الاستثمار:

1- صندوق استثمار ذو رأس مال متغير يسمى (الصندوق المفتوح)

2- صندوق استثمار ذو رأس مال ثابت يسمى (الصندوق المغلق).

خصائص صناديق الاستثمار

1- السيولة
2- المرونة
3- سهولة الاستثمار
4- التنويع
5- الإدارة المتخصصة
6- التنظيم والإفصاح

الشكل القانوني لصندوق الاستثمار:

- **1- شركة مساهمة** : يتخذ صندوق الاستثمار شكل شركة مساهمة برأس مال نقدي مدفوع بالكامل يعين حده الأدنى نظام صناديق الاستثمار الصادر عن هيئة الأسواق والأوراق المالية. ويحدد نظام صناديق الاستثمار ضوابط استثمار أموال الصناديق، والأدوات الاستثمارية المسموح بالاستثمار بها طبقاً للقواعد والشروط التي ينص عليها هذا النظام وكل ما يتعلق بقواعد عمل هذه الصناديق



❑ 2- **نشاط ضمن مصرف أو شركة تأمين** : يتخذ الصندوق شكل نشاط جديد من أنشطة المصارف وشركات التامين المرخصة وذلك بعد الحصول على موافقة هيئة الأسواق والأوراق المالية ويحدد نظام صناديق الاستثمار إجراءات الترخيص وأحكام وضوابط مباشرة هذا النشاط. وبالتالي فإن هذه الصناديق التي تنشئها البنوك وشركات التأمين بوصفها نشاطاً جديداً لها لا تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة عن الجهة المالكة كما هو الحال بالنسبة لصناديق الاستثمار التي تؤسس في شكل شركة مساهمة، ويتوجب على البنوك وشركات التأمين التي تمارس هذا النشاط أن تفرد للصندوق حسابات مستقلة عن أنشطتها الأخرى.

أنواع صناديق الاستثمار:

1- **صندوق استثمار ذو رأس مال متغير يسمى (الصندوق المفتوح)**: هي الصناديق التي تبقى مفتوحة للدخول والخروج، دون تحديد لحجم الموارد المالية المستثمرة، ولا لعدد الوثائق (الوحدات) المصدرة منها. وبإمكان المستثمر شراء وحدات من هذه الصناديق عندما يريد ، كما يمكنه بيعها متى أراد بعد إخطار قصير المدة ، حيث أن إدارة هذه الصناديق تكون على استعداد لإعادة شراء ما أصدرته من وثائق إذا رغب أحد المستثمرين في التخلص منها جزئياً أو كلياً .

2- **صندوق استثمار ذو رأس مال ثابت يسمى (الصندوق المغلق)**: هي قنوات استثمار مقصورة على فئة مختارة من المستثمرين ، حيث يتم فيها إصدار عدد ثابت من الوثائق (الوحدات) لا يتغير يتم توزيعها على المستثمرين فيها كل حسب حصته (أي يكون رأس مال الصندوق محددا). وتطرح هذه الصناديق للاكتتاب فيها إذا تبين لخبراء الاستثمار أن هناك فرصة جيدة متاحة للاستثمار في مجال ما. ولهذه الصناديق المغلقة عادة هدف محدد ومدة محددة ، يصفى بعدها الصندوق وتوزع عائداته على المستثمرين. وطبقاً لنظام هذه الصناديق لا يجوز لمالكي هذه الوثائق استرداد قيمتها ، كما أن إدارة الصندوق لا تقوم عادة بشرائها منهم، والحل الوحيد للتخلص منها هو بيعها في السوق.

(7)

القيمة الاستردادية لصندوق الاستثمار

- يمكن لصاحب الوثيقة في صناديق الاستثمار – دون المؤسسين – في أي وقت أن يسترد قيمة جميع أو بعض الوثائق التي تم الاكتتاب فيها وذلك طبقاً للقيمة الاستردادية وليست القيمة الاسمية والتي يتم تحديدها يومياً أو أسبوعياً من قبل الصندوق وذلك بتوقيع الوثيقة أو من يفوضه بذلك على المخالصة المكتوبة على ظهر الوثيقة.

تحديد القيمة الاستردادية

إجمالي النقدية في الصناديق والبنوك

+ قيمة الاستثمارات المتداولة في الوراق المالية

+ قيمة الأصول طويلة الأجل (بعد خصم الاهلاك)

+ إجمالي إيرادات النشاط

(-)حسابات البنوك الدائنة والمخصصات وأية التزامات أخرى

(-) مصروفات التشغيل والتمويل وعمولات السمسرة وأتعاب مدير الاستثمار

= صافي قيمة الأصول

01/07/1435

8

القيمة الاستردادية (سعر الوثيقة بتاريخ التقييم) =
صافي قيمة الأصول / عدد الوثائق القائمة بتاريخ التقييم

ملاحظة: بالنسبة لوثائق الاستثمار التي تصدرها الصناديق التي تأخذ شكل شركات مساهمة القيمة الاستردادية للوثيقة اذا تم ردها قبل انقضاء مدتها تكون على أساس القيمة الصادرة للوثيقة أو قيمة آخر سعر إقفال لها في البورصة أيهما أقل.

أما إذا تم الرد بعد انقضاء مدة الوثيقة فتكون القيمة الاستردادية حسب قيمة آخر سعر إقفال لها في بورصة الأوراق المالية.

إدارة صندوق الاستثمار:

- يجب على الصندوق أن يعهد بإدارة نشاطه إلى مدير استثمار باعتباره صاحب خبرة في إدارة صناديق الاستثمار وذلك بموجب عقد إدارة منظم أصولاً. ولا يُعد هذا العقد نافذاً إلا بعد اعتماده من قبل هيئة الأسواق والأوراق المالية. ويتولى مدير الاستثمار التوقيع نيابة عن الصندوق في جميع الأمور المالية والقانونية وتمثيله لدى الغير.
- يقوم مدير الاستثمار بإعداد نشرة إصدار الوحدات الاستثمارية للصندوق وتسجيلها لدى الهيئة، ويتولى إدارة استثمارات الصندوق وفقاً للسياسة الاستثمارية الواردة في نظامه الأساسي.

يحظر على مدير الاستثمار القيام بالعمليات الآتية:

آ: جميع الأعمال المحظورة على الصندوق بموجب نظامه الأساسي (الشركات تحت التصفية)
ب: استخدام أموال الصندوق في تأسيس شركات جديدة أو شراء أوراق مالية ؟
ج: الحصول له أو لمديريه أو للعاملين لديه على كسب أو ميزة من العمليات التي يجريها
د: أن تكون له مصلحة من أي نوع من الشركات التي يتعامل في أوراق المالية لحساب الصندوق الذي يديره.
هـ: أن يشتري المديرين أو العاملين لديه وحدات استثمار للصناديق التي يدير نشاطها
و: أن يقترض من الغير، ما لم يسمح له عقد الإدارة بذلك وفي الحدود المقررة بالعقد
ز: استثمار أموال الصندوق في وحدات صندوق آخر يقوم على إدارته.
ح: إذاعة أو نشر بيانات أو معلومات غير صحيحة.
ط: اجراء عمليات بهدف زيادة العمولات.

النظام المحاسبي في صناديق الاستثمار والمجموعة المستندية والدفترية له:

يجب أن يوفر النظام المحاسبي للصندوق قاعدة بيانات كافية لإدارة الصندوق تسمح لها باتخاذ قرارات رشيدة في مجالات تسعير الخدمات المقدمة طبقاً لتكاليفها وطبقاً لعوامل العرض والطلب في السوق التنافسي، وذلك بالشكل الذي يمكنها من الحصول على ميزات تنافسية، وعلى الحفاظ على تلك الميزات بما يدعم أواصر النجاح والاستمرار للصندوق.

من ناحية أخرى فإن طبيعة بيئة الأعمال التنافسية قد تلقي بظلالها على سمعة الصندوق في السوق في صورة شائعات، مما يكون له عواقب وخيمة في حال تذبذب ثقة المستثمرين نتيجة مشاكل في الربحية أو خلافه مما يوقع الصندوق في مخاطر جوهرية على استمرارية الوثائق وعدم مقدرة الصندوق على الوفاء بتعهدات، وهو ما يلقي بالعبء على النظام المحاسبي لتوفير كم عريض من المعلومات وبصورة فورية للرد على أي شائعات تمس سمعة الصندوق أو كفاءة إدارته في ظل

طبيعة نشاط الصناديق وظروف التشغيل بها وما يرتبط بذلك من تقنيات
تمليها اعتبارات سيادة ظروف عدم التأكد المحيطة بسوق الاستثمارات المالية عموماً.

العمليات الخاصة بوثائق الاستثمار:

تنقسم مصادر الأموال في صناديق الاستثمار إلى:

- الموارد الذاتية للصندوق:

والتي تتمثل في رأس مال شركة الصندوق وهذا المبلغ المخصص من قبل البنك أو شركة التأمين لبدء مباشرة نشاط الصندوق وفي كلتا الحالتين ينبغي ألا يقل هذا المبلغ عن مبلغ معين يحدده القانون.

- الموارد الخارجية

والتي تتمثل في قيمة وثائق الاستثمار التي تصدرها الصناديق لتجميع المدخرات بموجبها، وتكون هذه الوثائق محددة القيمة بحيث لا تقل ولا تزيد القيمة الإسمية للوثيقة عن مبلغ معين يحدده القانون.



النظام المحاسبي في صناديق الاستثمار:

- 1- المجموعة المستندية
- 2- المجموعة الدفترية:

أ- مجموعة السجلات واليوميات المساعدة

ب- دفاتر الأستاذ المساعد

ج- دفتر اليومية العامة

د- دفتر الأستاذ العام

المعالجة المحاسبية في صناديق الاستثمار

الاكتتاب في وثائق الاستثمار:

يمكن أن يكون الاكتتاب في وثائق الاستثمار اكتتاب عام ويمكن أن يكون اكتتاباً مغلقاً وفي حال طرح الصندوق لوثائق الاكتتاب العام فيجب مراعاة الضوابط الآتية:

1- أن يتم الاكتتاب في هذه الوثائق عن طريق أحد البنوك المرخص لها بذلك.

2- يجب قبل فتح باب الاكتتاب العام في هذه الوثائق، أن تعتمد هيئة سوق المال نشرة الاكتتاب في الوثيقة.

3 -يتم الاكتتاب في وثائق الاستثمار بموجب شهادة اكتتاب موقعاً عليها من ممثل البنك الذي تلقى قيمة الاكتتاب ومن المكتتب أو وكيله في الوثائق الاسمية

المعالجة المحاسبية عند تحصيل قيمة رأس المال المصدر وإصدار وثائق الاستثمار

- عند تحصيل قيمة رأس المال المصدر والمكتتب بها:

من ح/ النقدية

إلى المذكورين

ح/ المؤسسين

ح/ حملة الوثائق

- عند إصدار وثائق الاستثمار بقيمة رأس المال المدفوع:

من مذكورين

ح/ المؤسسين

ح/ حملة الوثائق

إلى ح/ راس المال المدفوع

إصدار.... وثيقة استثمار فئة 1000 للوثيقة منها ..... وثيقة غير قابلة للاسترداد

حصلت شركة الدلتا على ترخيص بإنشاء صندوق استثمار ذو عائد دوري في 2009/3/1 بمبلغ 100 مليون يمكن زيادته إلى 300 مليون بعد الحصول على موافقة هيئة الأسواق والأوراق المالية. وقد تمت إجراءات طرح الوثائق (فئة 1000 للوثيقة) وتحصيل قيمتها بالكامل في 2009/5/1 وتبلغ مدة الصندوق عشر سنوات تبدأ من تاريخ الترخيص للصندوق بإصدار وثائق الاستثمار.

المطلوب:

أ- إثبات قيود اليومية اللازمة بدفتر اليومية العامة للصندوق.

ب- بيان أثر ما سبق على قائمة المركز المالي للصندوق.

تمهيد للحل:

بما أن الكيان المنشئ للصندوق عبارة عن شركة مساهمة لذا يكون:

- قيمة وثائق الاستثمار غير المستردة = 100 مليون (فرضاً)
- قيمة وثائق الاستثمار المطروحة للاكتتاب العام = 100 مليون – 10 مليون = 90 مليون

(13)

100000000		من حـ/ النقدية
		إلى مذكورين
	10000000	حـ/ المؤسسين
	90000000	حـ/ حملة الوثائق
		قيد تحصيل قيمة 10000000 وثيقة استثمار فئة 1000
		من مذكورين
10000000		حـ/ المؤسسين
90000000		حـ/ حملة الوثائق
	100000000	إلى حـ/ رأس المال المدفوع
		قيد إصدار 100000 وثيقة استثمار فئة 1000 للوثيقة منها 10000 وثيقة غير قابلة للاسترداد

بيان أثر ما سبق على قائمة المركز المالي للصندوق:

صندوق استثمار شركة الدلتا

قائمة المركز المالي في 2009/5/1

أصول	نقدية	100000000
		100000000
التزامات وحقوق ملكية	رأس المال المدفوع (100000 وثيقة استثمار فئة 1000 منها 1000 وثيقة غير قابلة للاسترداد)	100000000
		100000000

- نهاية المحاضرة (١٢)

ملحق للفصل الأول

المحاسبة عن الاستثمارات المالية

أشار الدكتور إلى أنه قد يورد سؤال في الامتحان عن فقرات موجودة في الكتاب في بحث (الاستثمارات في الأدوات المالية) لذلك سنقوم بإيراد:

① ـ أهم النقاط الموجودة في الكتاب والتي لم ترد في السلايدات السابقة.

② ـ هناك سلايدات أعطاها الدكتور ولكن لم يشرحها سنضعها في هذا الملحق

[1] ـ أهم نقاط بحث الاستثمارات المالية الموجودة في الكتاب.

مفهوم المشتقات المالية وتعريفها وأنواعها:

... المشتقات المالية أداة مالية:

1 ـ تتغير قيمتها استجابة للتغير في معدل فائدة، سعر أداة مالية، سعر سلعة، معدل صرف عملة، معدلات أو أسعار المؤشر، تصنيف ائتماني أو مؤشر ائتماني أو متغيرات مماثلة.

2 ـ لا تتطلب صافي استثمار أولي أو تتطلب مبلغاً قليلاً كصافي استثمار أولي بالنسبة إلى أنواع أخرى من العقود التي تستجيب بشكل مماثل للتغير في شروط السوق.

3 ـ يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي.

اكتسبت المشتقات تسميتها من كونها تشتق قيمتها من الأصل الأساسي الذي يقصد به سعر أو معدل أو مؤشر وعرفها مجلس معايير المحاسبة المالي الأمريكي FASB في المعيار رقم 133:

أداة مالية أو عقد يتصف بكل الخصائص الآتية:

1- يكون له واحد أو أكثر من الأسس وله واحد أو أكثر من الكميات الإفتراضية وشروط الدفع علماً أن تلك الشروط تحدد مبلغ التسوية التي تكون مطلوبة في حالات وفي حالات أخرى تكون غير مطلوبة.

2- قد يتطلب مبلغاً ابتدائياً للإستثمار ويكون ذلك المبلغ إذا تطلب ذلك أصغر مما يتطلبه الإستثمار في أنواع أخرى من العقود والتي يتوقع منها استجابة مماثلة في التغيرات لعوامل السوق

3- يسمح بصافي تسوية وبسهولة يمكن التسوية الصافية من خلال وسائل خارج العقد أو يوفر توصيل الأصل الذي تم التعاقد عليه إلى المستلم في وضع لا يختلف كثيراً عن صافي التسوية.

● هناك صعوبة في التمييز بين العقود الآجلة والعقود المستقبلية إلا أن هناك العديد من الاختلافات بينهما موضحة بالجدول الآتي:

وجه المقارنة	العقود الآجلة	العقود المستقبلية
نوع العقود	شخصية ويتم التوصل إليها بالتفاوض بين أطراف العقد أي أنها غير منمطة Not Standardized	نمطية Standardized أي يتقيد بالاستناد إلى ضوابط محددة المواصفات ونوعيات محددة مسبقاً حتى لا يحصل عملية سوء فهم لنوعية البضائع من الأطراف المشاركة في العقد ويتداول في سوق منظمة.
ثبات السعر المحدد في العقد	يظل السعر ثابتاً خلال فترة العقد ويتم دفع المبلغ الإجمالي من المشتري إلى البائع في نهاية مدة العقد	تتم مراقبة الأسعار بصورة يومية، وهذا يعني أن سعر العقد سيعدل كل يوم لذلك فإن تسوية نقدية فعلية ستحدث بين البائع والمشتري استجابة لملاحظات التحركات السعرية في أسعار العقد.
تسليم الأصل محل التعاقد	يتم إنهاء العقد بالتسليم عادة.	لا يتم عادة إنهاء العقد بتسليم الأصل موضوع العقد ونسبة قليلة جداً من العقود يتم إنهاؤها بالتسليم
تسوية المكاسب والخسائر لأطراف العقد	لا يتم مراقبة التحركات السوقية بصورة يومية ولذلك لا توجد تدفقات نقدية قصيرة، كما لا توجد متطلبات هامش مبدئي	تتم مراقبة التحركات السوقية في نهاية كل يوم تعامل، ولذلك فإن العقود المستقبلية يترتب عليها تدفقات نقدية قصيرة الأجل، حيث يتطلب الأمر ايداع هامش (مبلغ من المال) لكل من المشتري والبائع وهذا الهامش سيعكس التحركات السعرية للأصل موضوع العقد، فمع كل تغير في السعر يحقق أحد أطراف العقد مكسباً يضاف للهامش ويجوز سحبه. ويحقق الطرف الآخر خسارة يجب ايداعها مرة أخرى ليصل الهامش للحد المطلوب.

وجه المقارنة	العقود الآجلة	العقود المستقبلية
ضمانات تنفيذ الالتزامات الواردة بالعقد	نوايا أطراف العقد والملاءة التي يتمتعون بها عادة ما تبرم هذه العقود بين مؤسستين ماليتين أو مؤسسة مالية وأحد عملائها لا يمكن تصفية العقد قبل استحقاقه إلا برضا طرفيه وموافقتهما.	غرفة المقاصة تكون هي الطرف الثالث في أي عقد مستقبلي فهي مشتري للعقد المستقبلي تكون غرفة المقاصة هي البائع له وأيضاً كل بائع تكون غرفة المقاصة هي المشتري منه.
المزايا	مرونة في التفاوض على أي شروط مرغوبة من طرفي العقد سهولة الاستخدام	تنطوي على مخاطرة ائتمان قليلة مقارنة بالعقود الآجلة. أكثر سيولة من العقود الآجلة، فإذا رغب أي طرف بتصفية موقفه في أي يوم يستطيع أن يدخل في مركز عكس مركزه الأصلي، فإذا كان قد دخل كمشتري في العقد يستطيع أن يصفي مركزه بالدخول كبائع في عقد مماثل والعكس صحيح.
العيوب	يتعرض أطراف العقد الآجل لمخاطر ائتمان والتي تنتج عن عدم قدرة أحد طرفي العقد عن الوفاء بالتزاماته. أقل سيولة، حيث لا يمكن أي طرف من الخروج من العقد إلا بإيجاد طرف يحل محله	العقود المستقبلية نمطية ومحددة الشروط بواسطة البورصة لذلك لا يمكن تطويعها لتلبية رغبات أطراف العقد.

المشتقات الهجينة : ومنها على سبيل المثال:

أ- خيارات عقود المبادلة : وهي عبارة عن خيار لدخول عقد مبادلة معين، حيث يمارس مشتري الخيار حقه في تنفيذ عقد الخيار في الدخول أو عدم الدخول في عقد مبادلة معين مقابل دفع مبلغ من المال لبائع عقد الخيار الذي يمثل تكلفة الخيار.

ب- عقود خيار على المستقبليات : هي عبارة عن عقد خيار لكن الأصل المتضمن فيه هو عقد مستقبلي، إذ تطور مفهوم عقود الخيار ليشمل موضوعها عقود المستقبليات، أي أنه أصبح بالإمكان الدخول كطرف في عقد خيار يكون موضوعه أحد العقود المستقبلية على أنواعها وتتضمن عقود الخيار المستقبلية لحاملها حق شراء أو بيع عقود مستقبلية متنوعة بأسعار محددة مسبقاً تسمى أسعار التنفيذ في تواريخ محددة مسبقاً يتم تحديدها من خلال هذه العقود بمعنى آخر يكون السعر المستقبلي للمستقبليات هو سعر التنفيذ في عقود الخيار السابقة.

ويمكن أن يلجأ المستثمر للتعامل بهذه الأداة إذا كان مثلاً يرغب في ممارسة حقه في الدخول في عقد مستقبلي أو عدم دخوله من خلال تنفيذ أم عدم تنفيذ عقد الخيار المتضمن العقد المستقبلي كأساس له. أي أنه ناتج عن دمج أداتين مشتقتين هما عقد الخيار والعقد المستقبلي، ويمكن أن يكون عقد الخيار الموجود هنا السلع وخصوصاً الزراعية منها، وتكون على أساس شراء أو بيع خيارات المستقبليات ويكون الغرض من استخدام هذا النوع من الخيارات هو لغرض التحوط وتحسين معدلات الفائدة.

الإعتراف بالمشتقات المالية:

القاعدة العامة للإعتراف الأولي للأدوات المالية المشتقة هو عندما تصبح المنشأة طرفاً في الأداة التعاقدية ويترتب عليها نتيجة هذا العقد التزام تعاقدي أو تحصل على حق تعاقدي يتم الإعتراف بالأداة المالية كأصل أو التزام مالي حسب الحال
يتم اثباتها والإعتراف بها كأصل مالي بحال كانت القيمة العادلة للأصل المالي أكبر من القيمة العادلة للإلتزام المالي الناشئ عن العقد بمقدار الفرق بين القيمة العادلة للأصل والإلتزام المالي وتثبت كالتزام بحال العكس أي إذا كانت القيمة العادلة للإلتزام أكبر من القيمة العادلة للأصل الناشئة عن العقد بمقدار الفرق أيضاً

القياس الأولي للمشتقات المالية:

هناك أنواع من الأدوات المالية المشتقة قد لا تتطلب أي دفعة عند التعاقد وتكون القيمة العادلة للحق والإلتزام التعاقدي متساوية في وقت التعاقد مثل العقد الآجل أو العقد المستقبلي عندها تكون قيمته مبدئياً عند التعاقد تساوي إلى الصفر بسبب تساوي سعر التنفيذ مع السعر الفوري للأصل المتضمن ، لكن هذا لا يعني عدم اثباته في قائمة المركز المالي للعام ففي نهاية العام يتم إعادة تقييم عقد الأداة المشتقة من خلال مقارنة سعر التنفيذ مع السعر الجاري للأصل الأساسي وقت التقييم ، ومن ناحية أخرى قد تختلف القيمة المتفق عليها عند التعاقد لشراء المواد الأولية موضوع العقد الآجل مثلاً عن القيمة السائدة حالياً

فاعلية التحوط :

هي درجة تحقيق أداة تحوط للتغيرات معادلة في القيمة العادلة ويعتبر التحوط فعال جداً إذا استطاعت المنشأة عند بدء التحوط وعلى مدى عمره أن تتوقع أنه تم بالكامل تقريباً معادلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة التحوط مع التغيرات في القيمة العادلة أو التدفق النقدي للبند أو المخاطرة المحوطة، ويعد التحوط فاعلاً إذا كانت التغيرات في قيمة أداة التحوط هي ضمن نطاق قدره 80٪ إلى 125٪ بالنسبة للتغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المحوط، فعلى سبيل المثال، إذا كانت الخسارة في أداة التحوط 120 والكسب في أداة النقد (المحوطة) 100 فإنه يمكن قياس المعادلة أو فعالية التحوط بمقدار 120 / 100 وهي 120٪ أو بمقدار 100 / 120 وهي 83٪ وهي ضمن النطاق المحدد عندها ستتوصل المنشأة إلى أن التحوط فعّال

② - سلايدات أخرى حول بحث الاستثمارات المالية : سنعرض الآن سلايدات أعطانا إياها الدكتور لكن لم يشرحها في المحاضرات.

21

عقود المبادلة SWAP :

- هي عبارة عن عقود يتم بموجبها مبادلة أسعار الفوائد وأسعار صرف العملات الأجنبية بين طرفين (مصارف – شركات) وتتم المبادلة من خلال بنوك الاستثمار التي تقوم بتأمين وضمان عملية التبادل على الأسعار.أي أن عقد المبادلة هو عقد يوافق طرفيه على تبادل تدفقات نقدية معينة في أوقات معينة خلال فترة العقد ، ومن أهم أنواع عقود المبادلة: مبادلة أسعار العملات ، ومبادلة أسعار الفائدة.

خصائص عقد المبادلة:

١ - للعقد طرفان يتعاقدان بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
٢- يجري تحديد شروط العقد حسب رغبة الأطراف .
٣- لا تتطلب دفع علاوة أو هامش مبدئي.
٤- يتم التعامل بها في الأسواق غير النظامية لا تخضع لرقابة السوق المنظمة.
٥- العقد ملزم للطرفين فلا يجوز فسخ العقد من قبل أحد الأطراف.

مثال على عقود المبادلة:

- دخلت إحدى الشركات في عقد مبادلة أسعار فائدة في ٢٠٠٧/١/١ ، مدة العقد ثلاث سنوات و الفائدة في آخر كل سنة، وسوف تستلم الشركة فائدة ثابتة من الطرف الآخر تبلغ (٨%) من قيمة اسمية نظرية (١٠٠٠٠٠٠)دولار مقابل أن تدفع له فائدة متغيرة بحسب سعر الفائدة في السوق عن القيمة النظرية الاسمية ذاتها.
- المطلوب بيان المعالجة المحاسبية وربح (خسارة عقد المبادلة) خلال السنوات الثلاث علماً أن أسعار الفائدة كانت :
- في ٢٠٠٧/١٢/٣١(٦.٨%)
- في ٢٠٠٨/١٢/٣١(٨.٢%)
- في ٢٠٠٩/١٢/٣١(٦.٧%)

الحل:

١- في٢٠٠٧/١٢/٣١ يكون القيد المحاسبي:

١٢٠٠٠ من ح/النقدية

١٢٠٠٠ إلى ح/أرباح وخسائر

٢- في٢٠٠٨/١٢/٣١ يكون القيد المحاسبي:

٢٠٠٠ من ح/ أرباح وخسائر

٢٠٠٠ إلى ح/ النقدية

- ٣- في٢٠٠٩/١٢/٣١ يكون القيد المحاسبي:
- ١٣٠٠٠ من ح/النقدية

١٣٠٠٠ إلى ح/أرباح وخسائر

23

المشتقات الهجينة HYBRID DERIVATIVES

- تكون ناتجة عن دمج أداتين ماليتين مشتقتين على الأقل مثلاً:عقود خيار على المستقبليات هي عبارة عن عقد خيار ولكن الأصل المتضمن فيها هو عقد مستقبلي إذ تطور مفهوم عقود الخيار ليشمل موضوعها عقود المستقبليات أي انه أصبح بالإمكان الدخول كطرف في عقد خيار يكون موضوعه أحد العقود المستقبلية على أنواعها وتضمن عقود الخيار المستقبلية لحامليها حق خيار شراء أو بيع عقود مستقبلية متنوعة بأسعار محددة مسبقا تسمى أسعار التنفيذ في تواريخ محددة مسبقا يتم تحديدها من خلال هذه العقود ،بمعنى أخر السعر المستقبلي للمستقبليات هو سعر التنفيذ في عقود الخيارات السابقة .

المشتقات الضمنية أو المدمجة EMBEDDED DERIVATIVES

- عند دخول أداة مالية مشتقة مع أداة مالية أخرى في أداة مالية هجينة أو منوعة عندئذ نسمي الأداة المالية المشتقة " بالأداة المشتقة الضمنية " الأداة المالية الأخرى التي قد تكون أداة حقوق ملكية أو أي أداة مالية أخرى تسمى الأداة المضيفة.

24

المخاطر الكامنة في الأدوات المالية المشتقة:

- الأدوات المالية المشتقة كالعقود الآجلة ، والعقود المستقبلية ، والخيارات والمقايضات تستخدم في تخفيض أو إزالة المخاطرة السعرية ومخاطرة التدفقات النقدية ،أي إدارة تلك المخاطر ،إلا أن العقود المشتقة الآجلة مثلا يصاحبها التعرض إلى مخاطرة الائتمان إذا تعثر الطرف الأخرفي تنفيذ العقد.
ولا يحدث ذلك في العقود المستقبلية التي تنظم في الأسواق النظامية التي من خلالها التي يتمكن المتعاقد فيها من تجنب مخاطرة الائتمان ، إذ أن السوق مسئولة عن دفع المبلغ الذي بذمة الطرف الثاني (المتعسر) ذلك من الهامش الأولي الواجب دفعه إلى بيت التسوية عند إبرام العقد .

أنواع المخاطر :

- ١-المخاطر الائتمانية CREDIT RISKS:
- ٢- مخاطر السوق MARKET RISKS
- ٣-المخاطر القانونية LEGAL RISKS
- ٤-مخاطر التشغيل OPERATION RISKS
- ٥-المخاطر الرقابية Control Risk

25

CREDIT RISKS: المخاطر الائتمانية

- ترتبط هذه المخاطر بالخسائر الاقتصادية التي سيتكبدها المستخدم النهائي أذا اخفق الطرف الأخر في العقد (أي الطرف المقابل) في الوفاء بالتزاماته المنصوص عليها في العقد ، وتقوم المنشآت في الغالب بإجراء حصر كمي لمخاطر الخسارة هذه باعتبارها تكلفة استبدال الأداة المشتقة .إن مخاطر الائتمان بالنسبة لبعض الأدوات المالية المشتقة أقل كثير منها بالنسبة للقروض ، ففي عقود مبادلة الفوائد مثلا INTEREST RATE SWAP يتمثل خطر الائتمان في عدم قدرة الطرف المقابل دفع المبلغ المترتب عليه المتمثل في صافي الفرق بين أقساط الفوائد المبادلة المحسوبة على أساس المبلغ الافتراضي NATIONAL PRINCIPLE.على عكس القروض المعرضة لخطر الائتمان في مبلغ الدين الأصلي وفوائدها المدفوعة على حد سواء.

MARKET RISKS مخاطر السوق

- تتعلق بالخسائر الاقتصادية الناجمة عن التغيرات العكسية في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة وتشمل
- أ-مخاطر السعر PRICE RISKS :

و تتعلق بالتغيرات في مستوى الأسعار الناجمة عن التغيرات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف الأجنبي أو عوامل أخرى خاصة بالتقلبات بالأسعار في السوق ، فعندما تنخفض الأسعار فإن الأطراف البائعة سوف تحقق الأرباح وبالعكس فعند ارتفاع الأسعار فان المشتريين يحققون الأرباح .

- ب-مخاطر السيولة LIQUIDITY RISKS :

تتعلق بالتغيرات في القدرة على بيع الأدوات المالية المشتقة أو التصرف فيها ، حيث تحمل أنشطة الأدوات المالية المشتقة مخاطر عدم توفر العقود أو الأطراف الأخرى في معاملة الأدوات المالية المشتقة مما يجعل من الصعب إنهاء العملية الخاصة بها أو الدخول في عقد تسوية لها.

(26)

المخاطر القانونية: LEGAL RISKS

- هي خطر أن تكون هذه العقود غير قابلة للتنفيذ قانونيا أو أنها لم توثق بشكل صحيح مثلا يجب على المنشأة قبل التعاقد أن تتأكد من أن الأطراف المتعاقدة لديها السلطة اللازمة والمشروعية في الدخول بهذه العقود .
وقد تنتج المخاطر القانونية عن تغيرات عكسية في القوانين الضريبية مثلا أو في التشريعات التي تحظر على المنشآت الاستثمار في أنواع معينة من الأدوات المالية المشتقة.

مخاطر التشغيل OPERATION RISKS

- هي المخاطر الناجمة عن النقص في المعلومات اللازمة و الرقابة من أجل إتمام العقود المشتقات المالية التي ينجم عنها خسائر غير متوقعة ،هذا الخطر المتعلق أيضا بأخطاء الموظفين وفشل النظام SYSTEM RISKفي تأمين متطلبات التعامل بهذه الأدوات والإجراءات الرقابية غير الملائمة من الإدخال للعملية والتقاص والتسوية والتسعير والتقييم والمحاسبة يمكن لهذا الخطر إن ينشأ بالنسبة لبعض المشتقات المالية بسبب الطبيعة المعقدة لدفعاتها وحساب قيمها .
- من أجل تفادي هذا الخطر يجب أن يكون هناك وحدة تشغيل خاصة للمشتقات المالية في المؤسسات المالية تقوم بإدارة التعامل بالمشتقات و التقارير عن نشاطاتها .

Control Risk: المخاطر الرقابية

- ترتبط هذه المخاطر بالخسائر الناتجة عن فشل أو غياب ضوابط الرقابة الداخلية في منع أو اكتشاف المشكلات (مثل الخطأ البشري ،الغش والتزوير ، أو قصور النظم) وهو ما يؤدي إلى إعاقة مستخدم المشتقات عن تحقيق أهدافه التشغيلية أو تلك المتصلة بإعداد المالية أو الالتزام أو الإذعان.
- ومثل هذا الإخفاق يمكن إن ينتج عنه –مثلا – فشل مستخدم نهائي ما في فهم الخصائص الاقتصادية لعقد ما.

- زيارة الملحق ٢-

Fourth

ملاحظات حول صناديق الاستثمار:

١- الفرق بين الوثيقة والسهم: الوثيقة تعطي حق ملكية في عدد كبير من الأسهم و الشركات.
والسهم يعطي حق ملكية في شركة واحدة

٢- في سلبيات هذه المحاضرة: رسوم اصدار محصلة تقفل بالمدفوعة
والفرق ح/ احتياطي رأسمالي أو مصاريف تأسيس ← (تحصل من حملة الوثائق وليس المؤسسين)

٣- مصروفات التأسيس تتم على مرحلتين بفاصل زمني لذلك هناك قيدين لها.

٤- الوثائق القابلة للاسترداد هي المطروحة للاكتتاب.
الوثائق غير قابلة للاسترداد هي ملك المؤسسين

٥- عائدية الصناديق منخفضة عادة لأن الاستثمارات فيها متنوعة المخاطر بين منخفضة ومرتفعة

٦- قام الدكتور بتصحيح حساب رأس المال صـ٤٠٩ في الكتاب

ح/ رأس المال

بيان	حملة الوثائق	شركة المساهمة	بيان	حملة الوثائق	شركة المساهمة
رصيد	45000000	5000000	ح/ أرباح وخسائر التصفية	2700000	300 000
احتياطي رأسمالي و أرباح مرحلة (معاً)	4500000	500000	نقدية	46800000	5200000

المحاسبة عن مصروف الصندوق وتكاليف إصدار الوثائق:

أ- في الصناديق المغلقة:

غالباً ما يتحمل الصندوق العديد من بنود النفقات المرتبطة بإصدار وثائق الاستثمار منها على سبيل المثال نفقات إدارة الترويج والاكتتاب والتسجيل لدى شركة للمقاصة والتسوية عند الطرح للاكتتاب. وتتضمن نشرة الاكتتاب في الصندوق نبذة عن تلك النفقات، و كذلك المبالغ التي سيتم تحصيلها عن كل وثيقة لمقابلة مصاريف الإصدار المذكورة.

- تثبت المبالغ المحصلة من حملة الوثائق في حساب رسوم إصدار محصلة يجعل دائناً وحساب النقدية مديناً

يبلـغ حجـم إحـدى صـناديق الاسـتثمار 50 مليـون مقسـماً إلـى 100000 وثيقـة اسـتثمار، القيمـة الاسـمية للوثيقـة 500. وقـد اكتتبـت الشـركة المسـاهمة المنشـئة للصـندوق فـي عـدد 10000 وثيقـة بمبلـغ 5 مليـون غيـر قابلـة للاسـترداد، وتـم طـرح البـاقي للاكتتاب العام بعد إضافة مصاريف إصدار بنسبة 1% من قيمة الوثيقـة، وذلك لمقابلـة نفقات إدارة الترويج والاكتتـاب والتسـجيل لدى شركة الشام للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي عند الطرح للاكتتاب والتي يبلغ قيمتها 400000 وتم سدادها نقداً.

المطلوب:

- - إثبات ما سبق بدفتر اليومية العامة للصندوق.
- - تصوير حساب النقدية.
- - بيان أثر ما سبق في قائمة المركز المالي.

تمهيد للحل:

الكيان المنشئ للصندوق شركة مساهمة:

الفرق 450000-400000 =50000 يرحل إلى حـ/ احتياطي رأسمالي

قيمة الوثائق غير القابلة للاسترداد	= 5000000 × 1	=	5000000
قيمة الوثائق المطروحة للاكتتاب	= 50000000 – 5000000	=	45000000
عدد الوثائق غير القابلة للاسترداد	= 5000000 ÷ 500	=	10000 وثيقة
عدد الوثائق المطروحة للاكتتاب	= 45000000 ÷ 500	=	90000 وثيقة
جملة الوثائق			100000 وثيقة
رسوم الإصدار المحصلة	= 45000000 × 1%	=	450000
مصاريف الإصدار المدفوعة			400000

50450000		من حـ/ النقدية
		إلى مذكورين
	5000000	حـ/ المؤسسين
	454500000	حـ/ حملة الوثائق
		قيد الاكتتاب في 100000 وثيقة استثمار فئة 500 + رسوم إصدار 1%
		من مذكورين
5000000		حـ/ المؤسسين
45450000		حـ/ حملة الوثائق
		إلى مذكورين
	50000000	حـ/ رأس المال المدفوع
	450000	حـ/ رسوم إصدار محصلة
		قيد إصدار 10000 وثيقة استثمار فئة 500منها 10000 وثيقة غير قابلة للاسترداد
400000		من حـ/ مصاريف إصدار مدفوعة
	400000	إلى حـ/ النقدية
		قيد سداد مصاريف الإصدار المدفوعة فعلاً

450000		من حـ/ رسوم إصدار محصلة
		إلى مذكورين
	400000	حـ/ مصاريف إصدار مدفوعة
	50000	حـ/ احتياطي رأسمالي
		قيد إقفال حساب مصاريف الإصدار وتسوية الفرق
		ملاحظة:
		إذا كانت مصاريف الإصدار المدفوعة أكبر من رسوم الإصدار المحصلة فيعتبر الفرق مصاريف تأسيس.
		و إذا كان الكيان المنشأ للصندوق بنك تكون المبالغ المحصلة من رسم الإصدار من حق البنك يقبضها نقدا.

ب - في الصناديق المفتوحة:

- عادة ما يتولى البنك (أو شركة التأمين) المنشئ للصندوق مسؤولية تلقي الاكتتابات والاستردادات وإعادة إصدار الوثائق ورسوم الحفظ، ولمواجهة الأعباء والتكاليف التي يتحملها البنك للقيام بهذه الخدمات عادة ما يحصل على رسوم إصدار الوثائق المحصلة بالكامل. فمثلاً قد يحصل على نسبة 1% من القيمة المكتتب فيها وذلك كمصاريف اكتتاب في الصندوق.

المحاسبة عن مصروفات التأسيس

- عادة ما يقوم المؤسسون للصندوق بالإنفاق من أموالهم الخاصة على المراحل الأولى للتأسيس وحتى لحظة الحصول على الترخيص اللازم ببدء النشاط، وتتنوع أوجه الإنفاق على مصروفات التأسيس لتشمل بنود عديدة أبرزها تدبير مقر للصندوق وتجهيزه وكذا أتعاب المحامين والاستشارات القانونية والرسوم والأعباء الحكومية.
- بعد إتمام الترخيص للصندوق وطرح وثائق الاستثمار للاكتتاب ثم بدء الصندوق في ممارسة نشاطه يتعين تجميع جميع البنود السابق إنفاقها على التأسيس
- **وهنا يجعل ح / مصروفات التأسيس مدينا وح/ المؤسسين دائنا بعدها يتم تسديد تلك المصروفات من النقدية المتوافرة بالصندوق بجعل ح/ المؤسسين مدينا وح/ النقدية دائنا**

القيمة الاستردادية:

- فيما يلي ملخص العمليات المتعلقة بأصول وخصوم أحد صناديق الاستثمار في نهاية يوم العمل الأخير من الأسبوع الثاني من شهر كانون 1:

البند	القيمة
حساب البنك الدائنة والمخصصات	180000
إجمالي النقدية بالخزينة والبنوك	10000
إيرادات النشاط	14000
مصاريف تسوية	72000
مصاريف إدارية وعمومية	192000
أوراق مالية مقيدة بالبورصة	240000
أذون خزانة	60000
وثائق استثمار في صناديق استثمار	140000
أصول طويلة الأجل	5000

والمطلوب:تحديد القيمة الاستردادية للوثيقة إذا علمت أنّ اهتلاك الأصول طويلة الأجل1000 وعدد الوثائق في ذلك التاريخ 800 . الحل:

البيان	جزئي	إجمالي
إجمالي النقدية بالخزينة والبنك	10000	
إيرادات النشاط	140000	
أوراق مالية مقيدة بالبورصة	240000	
أذون الخزانة	60000	
وثائق الاستثمار في صناديق الاستثمار	140000	
أصول طويلة الأجل	4000	
		594000
حساب البنك الدائنة والمخصصات	(180000)	
مصاريف تسوية	(72000)	
مصاريف إدارية وعمومية	(192000)	
		444000
صافي قيمة الأصول		150000

صافي قيمة الأصول		150000
عدد الوثائق		800
سعر الوثيقة في تاريخ تقييم القيمة الاستردادية للوثيقة		187,5

المعالجة المحاسبية لرد وثائق الاستثمار في صناديق البنوك وشركات التأمين:

- تكون القيمة الاستردادية في هذه الحالة **هي قيمة الوثيقة على أساس نصيبها في صافي قيمة أصول الصندوق في نهاية يوم العمل الأخير من الأسبوع السابق للاسترداد**,ولكن الوثيقة تكون مثبتة في الدفاتر على أساس قيمة الإصدار لذلك تتم المقارنة بين القيمة الاستردادية للوثيقة و سعر الإصدار لها وهناك ثلاث احتمالات:
  - القيمة الاستردادية للوثيقة أعلى من قيمة الإصدار
  - القيمة الاستردادية للوثيقة أقل من قيمة الإصدار
  - القيمة الاستردادية للوثيقة تساوي قيمة الإصدار

مثال

- قام أحد صناديق الاستثمار التابعة لإحدى شركات التأمين برد وثائق قدرها 7000 وثيقة لملاكها نتيجة انقضاء مدتها ,فإذا كان سعر إصدار الوثيقة 70 وأنّ عمولة الرد التي تستحق للصندوق هي واحد بالألف من القيمة الاستردادية.
- المطلوب :قيود اليومية في ظل الاحتمالات التالية :
- القيمة الاستردادية للوثيقة 80
- القيمة الاستردادية للوثيقة 60
- القيمة الاستردادية للوثيقة 70

- **القيمة الاستردادية 80:**

490000 من ح/وثائق الاستثمار
70000 من ح/خسائر وثائق الاستثمار
560000 إلى ح/حملة وثائق الاستثمار

القيمة المستحقة لحملة وثائق الاستثمار عن رد 7000 وثيقة قيمته الاستردادية 80

560000 من ح/حملة وثائق الاستثمار
إلى مذكورين
560 ح/عمولة رد وثائق الاستثمار
559440 ح/البنك

سداد المستحق لحملة الوثائق بعد خصم العمولة

القيمة الاستردادية 60:

490000 من ح/وثائق الاستثمار

420000 إلى ح/حملة وثائق الاستثمار

70000 إلى ح/أرباح وثائق الاستثمار

القيمة المستحقة لحملة وثائق الاستثمار عن رد 7000 وثيقة قيمتها الاستردادية 60

420000 من ح/حملة وثائق الاستثمار

إلى مذكورين

420 ح/عمولة رد وثائق الاستثمار

419580 ح/البنك

سداد المستحق لحملة الوثائق بعد خصم العمولة

القيمة الاستردادية 70:

490000 من ح/وثائق الاستثمار

490000 إلى ح/حملة وثائق الاستثمار

القيمة المستحقة لحملة وثائق الاستثمار عن رد 7000 وثيقة قيمتها الاستردادية 70

490000 من ح/حملة وثائق الاستثمار

إلى مذكورين

490 ح/عمولة رد وثائق الاستثمار

489510 ح/البنك

سداد المستحق لحملة الوثائق بعد خصم العمولة

المعالجة المحاسبية لرد وثائق الاستثمار في الصناديق التي تأخذ شكل شركة مساهمة:

- **إذا تمّ رد قيمة الوثيقة بعد انقضاء مدتها** فتكون القيمة الاستردادية معادلة لآخر سعر إقفال في بورصة الأوراق المالية.
- **أمّا إذا تمَّ الرد قبل ميعاد استحقاق الوثيقة** فتكون القيمة الاستردادية للوثيقة هي قيمة الإصدار أو قيمة آخر سعر إقفال للوثيقة أيهما أقل.
- تكون المعالجة المحاسبية نفسها في الحالة الأولى.

المعالجة المحاسبية للوثائق المباعة بدلاً من المستردة:

- تستطيع الصناديق المفتوحة إصدار وثائق بديلة عن تلك التي رُدت قيمتها ,وتكون القيمة البيعية هي نصيب الوثيقة في صافي أصول الصندوق في نهاية يوم العمل الأخير من الأسبوع السابق على الإصدار مع تحميل المشتري نسبة محددة من القيمة المكتتب بها كمصاريف اكتتاب في الصندوق ويتم ترحيلها إلى الكيان المنشئ للصندوق.
- **هناك حالتين للبيع:**

حالة البيع بقيمة استردادية أعلى من قيمة الوثائق المستردة :

من ح/حملة الوثائق
إلى مذكورين
ح/مبيعات وثائق بدلاً من المستردة
ح/رسوم إصدار محصلة
ح/فروق استرداد وإعادة بيع وثائق
استحقاق عملية البيع

من ح/ النقدية
إلى ح/ حملة الوثائق
تحصيل القيمة من حملة الوثائق

من ح/رسوم الإصدار
إلى ح/الكيان منشئ الصندوق
ترحيل رسوم الإصدار

من ح/الكيان منشئ الصندوق
إلى ح/ النقدية
السداد النقدي لمستحقات الكيان منشئ الصندوق

من ح/فروق استرداد وإعادة بيع وثائق
إلى ح/ الأرباح والخسائر
ترحيل أرباح استرداد وإعادة بيع الوثائق

حالة البيع بقيمة استردادية أقل من قيمة الوثائق المستردة:

من مذكورين
ح/حملة الوثائق
ح/فروق استرداد وإعادة بيع وثائق
إلى مذكورين
ح/مبيعات وثائق بدلاً من المستردة
ح/رسوم إصدار محصلة
استحقاق عملية البيع

من ح/ الأرباح والخسائر
إلى ح/ فروق استرداد وإعادة بيع وثائق
ترحيل خسائر استرداد وإعادة بيع الوثائق

وباقي القيود لا تختلف عن الحالة السابقة

- نهاية المحاضرة 13-

....الملحق الثالث ...

دورة الفصل الثاني 2012-2013

18. في العقود المستقبلية يستلم المشتري من البائع:
- A. الحق في شراء الأصل المتفق عليه بالسعر المحدد في العقد
- B. الإلزام في شراء الأصل المتفق عليه بالسعر المحدد في العقد
- C. الحق والإلزام في شراء الأصل المتفق عليه بالسعر المحدد في العقد
- D. لا شيء مما ذكر

19. مشتري عقد خيار الشراء لا ينفذ العقد إذا كان:
- A. السعر السوقي للأصل المتفق عليه أقل من سعر التنفيذ
- B. الفرق بين السعر السوقي وسعر التنفيذ يساوي العلاوة
- C. سعر التنفيذ للأصل المتفق عليه أقل من العلاوة
- D. السعر السوقي للأصل المتفق عليه أعلى من سعر التنفيذ

20. مشتري عقد خيار البيع ينفذ العقد إذا كان:
- A. السعر السوقي للأصل المتفق عليه أقل من العلاوة
- B. الفرق بين السعر السوقي وسعر التنفيذ يساوي العلاوة
- C. السعر السوقي للأصل المتفق عليه أقل من سعر التنفيذ
- D. السعر السوقي للأصل المتفق عليه أعلى من سعر التنفيذ

21. عند تنفيذ العقد الآجل، إذا كان سعر الأصل في السوق أعلى من سعر التنفيذ يحقق:
- A. مشتري العقود الآجلة خسارة
- B. البائع والمشتري ربح
- C. بائع العقود الآجلة ربح
- D. مشتري العقود الآجلة ربح

... كان آخر سعر إقفال للوثيقة في البورصة (165 ل.س)، فإن عمولة رد الوثائق هي:
- A. 3,150 ل.س
- B. 3,465 ل.س
- C. 1,050 ل.س
- D. غير ذلك

بفرض أن الشركة (س) دخلت بتاريخ 2012/6/1 في عقد خيار لشراء أسهم الشركة (ص)، بموجب عقد خيار الشراء تحصل الشركة (س) على الحق في شراء (4,000) سهم من أسهم الشركة (ص) بتاريخ 2013/6/1 بسعر (250 ل.س) للسهم الواحد. دفعت الشركة (س) للشركة (ص) مقابل عقد الخيار مبلغ (12,000 ل.س) كعلاوة. بفرض أن سعر السهم بتاريخ شراء الخيار كان مساوي (250 ل.س) للسهم.

25. إن سعر التعادل للخيار في تاريخ الشراء بالنسبة لحامله (بالنسبة للشركة (س)) يبلغ:
- A. 247 ل.س
- B. 250 ل.س
- C. 253 ل.س
- D. غير ذلك

26. بفرض أنه بتاريخ 2013/6/1 كانت القيمة السوقية للسهم الواحد من أسهم الشركة (ص) قد ازدادت إلى (258 ل.س). فإن القيمة الذاتية للعقد تبلغ:
- A. 20,000 ل.س
- B. 32,000 ل.س
- C. 1,032,000 ل.س
- D. غير ذلك

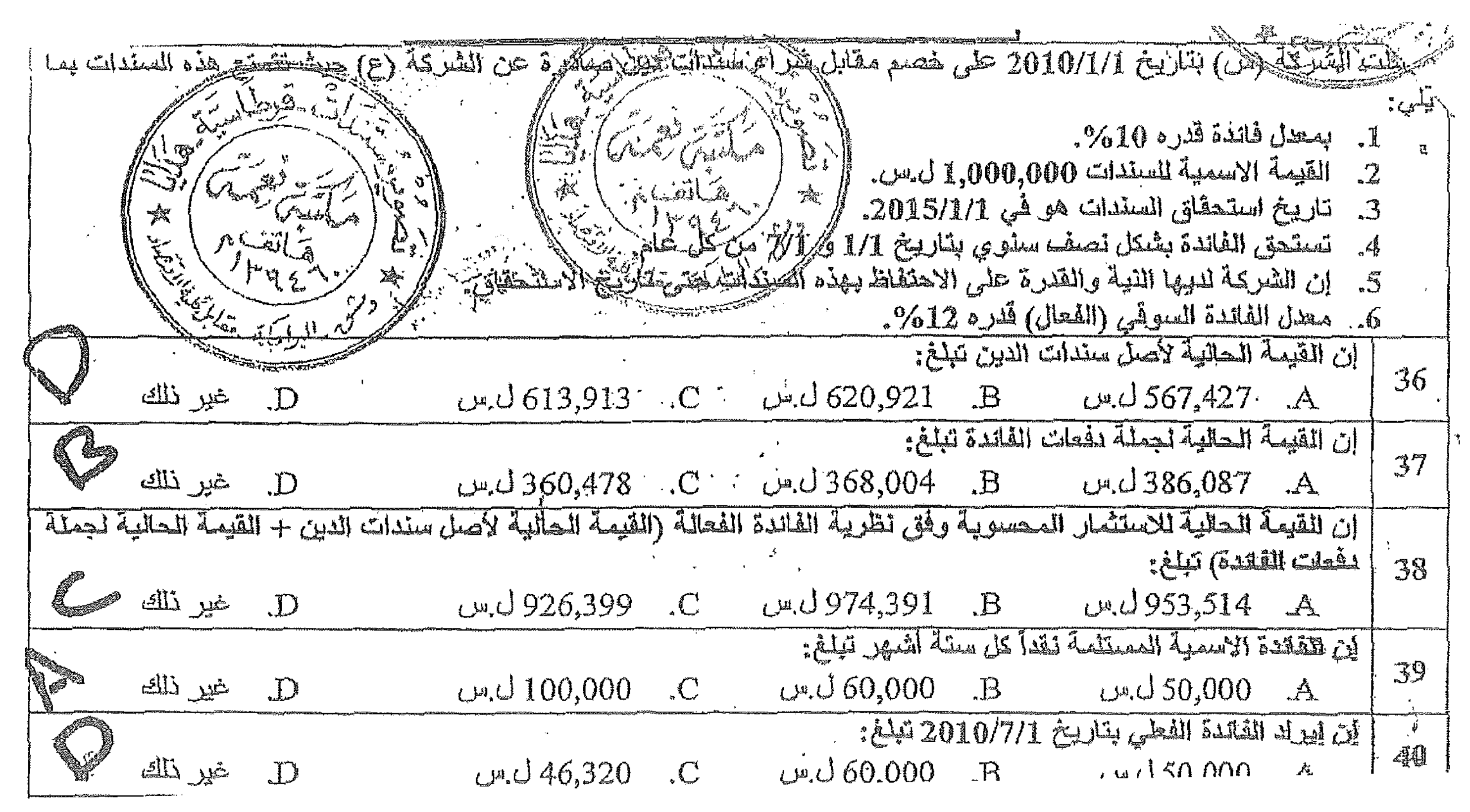
27. بفرض أنه بتاريخ 2013/6/1 كانت القيمة السوقية للسهم الواحد من أسهم الشركة (ص) قد ازدادت إلى (252 ل.س). فإن الشركة (ص) تحقق من عقد الخيار:
- A. ربحاً صافياً قدره 12,000 ل.س
- B. خسارة صافية قدرها 4,000 ل.س
- C. خسارة صافية قدرها 8,000 ل.س
- D. غير ذلك

28. بفرض أنه بتاريخ 2013/6/1 كانت القيمة السوقية للسهم الواحد من أسهم الشركة (ص) قد انخفضت إلى (248 ل.س). فإن الشركة (س) تحقق من عقد الخيار:
- A. ربحاً صافياً قدره 8,000 ل.س
- B. ربحاً صافياً قدره 4,000 ل.س
- C. خسارة صافية قدرها 12,000 ل.س
- D. غير ذلك

29. بفرض أنه بتاريخ 2013/6/1 كانت القيمة السوقية للسهم الواحد من أسهم الشركة (ص) قد ازدادت إلى (252,5 ل.س). فإن الشركة (س) تحقق من عقد الخيار:
- A. ربحاً صافياً قدره 10,000 ل.س
- B. ربحاً صافياً قدره 2,000 ل.س
- C. خسارة صافية قدرها 2,000 ل.س
- D. غير ذلك

يفرض أن الشركة (أ) دخلت بتاريخ 2012/6/1 في عقد خيار لبيع الأسهم التي تملكها في الشركة (ع) للشركة (ب)، بموجب عقد خيار البيع تحصل الشركة (أ) على الحق في بيع (8,000) سهم من أسهمها في الشركة (ع) بتاريخ 2013/6/1 للشركة (ب) بسعر (140 ل.س) للسهم الواحد. دفعت الشركة (أ) للشركة (ب) مقابل عقد الخيار مبلغ (22,000 ل.س) كعلاوة. يفرض أن سعر سهم الشركة (ع) بتاريخ شراء الخيار كان مساوي (140 ل.س) للسهم.

30	إن سعر التعادل للخيار في تاريخ الشراء بالنسبة لحامله (بالنسبة للشركة (أ)) يبلغ: A. 142,75 ل.س B. 2,75 ل.س C. 140 ل.س D. غير ذلك
31	يفرض أنه بتاريخ 2013/6/1 كانت القيمة السوقية للسهم الواحد من أسهم الشركة (ع) قد انخفضت إلى (124 ل.س). فإن عدد الأسهم التي تحقق التعادل يبلغ: A. 1,375 سهم B. 2,240 سهم C. 1,984 سهم D. غير ذلك
32	يفرض أنه بتاريخ 2013/6/1 كانت القيمة السوقية للسهم الواحد من أسهم الشركة (ع) قد ازدادت إلى (142 ل.س). فإن الشركة (أ) تحقق من عقد الخيار: A. ربحاً صافياً قدره 16,000 ل.س B. ربحاً صافياً قدره 6,000 ل.س C. خسارة صافية قدرها 16,000 ل.س D. غير ذلك
33	يفرض أنه بتاريخ 2013/6/1 كانت القيمة السوقية للسهم الواحد من أسهم الشركة (ع) قد ازدادت إلى (155 ل.س). فإن الشركة (ب) تحقق من عقد الخيار: A. ربحاً صافياً قدره 22,000 ل.س B. ربحاً صافياً قدره 98,000 ل.س C. خسارة صافية قدرها 120,000 ل.س D. غير ذلك
34	يفرض أنه بتاريخ 2013/6/1 كانت القيمة السوقية للسهم الواحد من أسهم الشركة (ع) قد انخفضت إلى (139,2 ل.س). فإن الشركة (أ) تحقق من عقد الخيار: A. ربحاً صافياً قدره 6,400 ل.س B. ربحاً صافياً قدره 28,400 ل.س C. خسارة صافية قدرها 15,600 ل.س D. غير ذلك
35	يفرض أنه بتاريخ 2013/6/1 كانت القيمة السوقية للسهم الواحد من أسهم الشركة (ع) قد انخفضت إلى (138,5 ل.س). فإن الشركة (ب) تحقق من عقد الخيار: A. ربحاً صافياً قدره 10,000 ل.س B. ربحاً صافياً قدره 22,000 ل.س C. خسارة صافية قدرها 12,000 ل.س D. غير ذلك

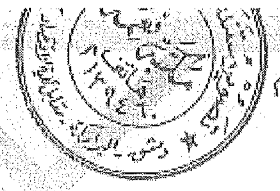


حصلت الشركة (س) بتاريخ 2010/1/1 على خصم مقابل شراء سندات دين صادرة عن الشركة (ع) حيث تتمتع هذه السندات بما يلي:

1. بمعدل فائدة قدره 10%.
2. القيمة الاسمية للسندات 1,000,000 ل.س.
3. تاريخ استحقاق السندات هو في 2015/1/1.
4. تستحق الفائدة بشكل نصف سنوي بتاريخ 1/1 و 7/1 من كل عام.
5. إن الشركة لديها النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه السندات حتى تاريخ الاستحقاق.
6. معدل الفائدة السوقي (الفعال) قدره 12%.

36	إن القيمة الحالية لأصل سندات الدين تبلغ: A. 567,427 ل.س B. 620,921 ل.س C. 613,913 ل.س D. غير ذلك
37	إن القيمة الحالية لجملة دفعات الفائدة تبلغ: A. 386,087 ل.س B. 368,004 ل.س C. 360,478 ل.س D. غير ذلك
38	إن القيمة الحالية للاستثمار المحسوبة وفق نظرية الفائدة الفعالة (القيمة الحالية لأصل سندات الدين + القيمة الحالية لجملة دفعات الفائدة) تبلغ: A. 953,514 ل.س B. 974,391 ل.س C. 926,399 ل.س D. غير ذلك
39	إن الفائدة الاسمية المستلمة نقداً كل ستة أشهر تبلغ: A. 50,000 ل.س B. 60,000 ل.س C. 100,000 ل.س D. غير ذلك
40	إن إيراد الفائدة الفعلي بتاريخ 2010/7/1 تبلغ: A. 150,000 ل.س B. 60,000 ل.س C. 46,320 ل.س D. غير ذلك

الحل :




السؤال 25:

العلاوة= (سعر السوق – سعر التنفيذ) × عدد الأسهم

12,000= (س- 250) × 4,000

س= 253

السؤال 26:

القيمة الذاتية للعقد= (سعر السوق – سعر التنفيذ) × عدد الأسهم

= (258 – 250) × 4000 سهم

= 32,000

السؤال 27:

بالنسبة للشركة ص ستحقق خسارة قدرها:

= (250- 252) × 4,000 سهم

= (8,000)

السؤال 28:

بالنسبة للشركة س لن تنفذ الخيار بالتالي ستخسر قيمة العلاوة التي دفعتها سابقاً والبالغة 12,000 وستبلغ صافي خسارتها:

= 12000 – ((250- 248)× 4000)

= 4000 خسارة صافية.

السؤال 29:

ستحقق الشركة س من عقد الخيار:

= (252.5 – 250) × 4,000 سهم

= 10,000

السؤال 30:

العلاوة= (سعر التنفيذ- سعر السوق) × عدد الأسهم

22,000= (140- س) × 8,000

س= 137.25



السؤال 31:

العلاوة= (سعر التنفيذ- سعر السوق) × عدد الأسهم

22,000= (140- 124) × س

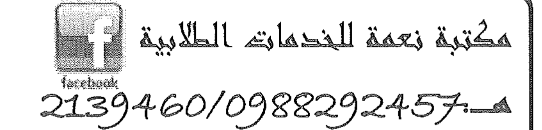
س= 1375 سهم

السؤال 32:

بالنسبة للشركة أ لن تنفذ الخيار بالتالي ستخسر قيمة العلاوة التي دفعتها سابقاً والبالغة 22,000 وستبلغ صافي خسارتها:

= ((142-140)× 8,000)- 22,000

= (6,000) صافي خسارة



السؤال 33:

بالنسبة للشركة أ لن تنفذ الخيار بالتالي ستربح ب قيمة العلاوة فقط والبالغة قيمتها مبلغ 22,000.

السؤال 34:



ستحقق أ من تنفيذ الخيار:

= ((140- 139.2)× 8,000سهم) – 22,000

= (15,600) خسارة صافية

السؤال 35:

ستحقق ب من تنفيذ الخيار:

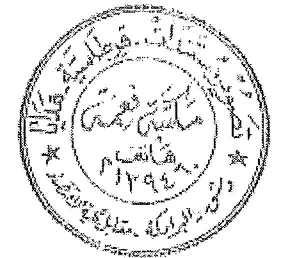
= 22,000 - ((140- 138.5)× 8,000سهم)

= 10,000 ربح صافي

السؤال 36:

القيمة الحالية لأصل الدين:

= مبلغ الدين × $\frac{1}{(i+1)^n}$



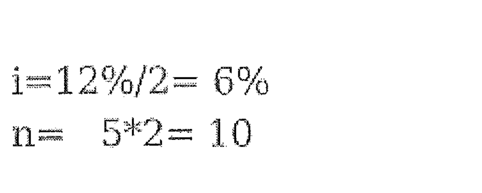
i=12%/2= 6%

n= 5*2= 10

= 558,394.7769

الجواب: D

السؤال 37:



الفائدة الاسمية= 1,000,000 × 5%

= 50,000

القيمة الحالية لجملة الدفعات:

= الفائدة الاسمية × $\frac{1-\frac{1}{(i+1)^n}}{i}$

= 368,004

الجواب: B

السؤال 38:

سعر الإصدار:

= 558,395 + 368,004

= 926,399



السؤال 39:

= 1,000,000 × 5%

= 50,000

السؤال 40:

إيراد الفائدة الفعلي:

= الرصيد التحميلي × معدل الفائدة السوقي

= 926,399 × 6%

= 55,584

نهاية الملحق الثالث

Fourth

قال الدكتور اليوم أن قسم (المشتقات) وقسم (محاسبة التحوط) بالإضافة إلى بحث (الوساطة المالية) بحث اليوم كافي من السلايدات

شركات الوساطة المالية

فكرة: * السمسار العادي ← يعمل باسمه ولحساب الغير أما السمسار المالي (وساطة مالية) يعمل باسم العميل ولحساب الغير

ملاحظات مهمة للسلايدات التي سنعرضها الآن:

ملاحظة 1: * من يقوم بنقل الملكية واستلام النقدية هي شركات المقاصة أما العلاقة بين شركات الوساطة والعملاء لا علاقة للمقاصة بها.

ملاحظة 2: إن عمليات التسوية بين المقاصة وشركات الوساطة تتم بعد يومين أو أكثر فإن (T+2) تعني Today Plus Tow.

ملاحظة 3: (ح/ جاري شراء أوراق مالية) يحوي القيمة الإجمالية قبل الرسوم للأوراق المالية التي تم شراؤها.

ماهية الوساطة المالية:

•الوساطة – بمفهومها الواسع- مهنة تدخل فى تسويق السلع والخدمات، كما تدخل فى التصنيع، والعقارات وترتبط كذلك بتكنولوجيا المعلومات ونواحي الحياة المختلفة.

•غير أنَّ مهنة الوساطة في الأوراق المالية لم تعد مهنة فحسب، فقد أصبحت "تخصصاً" يتطلب من العاملين فيه درجة كافية من الإلمام بمبادئ هذا التخصص والأنظمة المتعلقة به.

وبشكل عام يمكن تعريف مهنة الوساطة في الأسواق المالية بأنَّها :"عملية تنظيمية – لقاء مقابل مادي ويعرف بـ"العمولة"- هدفها التوفيق بين إرادة كل من البائع والمشترى فى إطار القواعد الحاكمة لسوق الأوراق المالية بهدف تحقيق مصلحة كل من الطرفين".

تطور مهنة الوساطة في أسواق المال:

- تطورت مهنة الوساطة تطوراً كبيراً مع التسارع الذّي شهده عالم الأعمال، وأصبح دور الوسيط أساسياً فى نجاح أي سوق مالي، كما أصبحت شركات الوساطة مسؤولة عن استيعاب المتغيرات التي تحدث في الأسواق العالمية ومجاراتها ودراسة وفهم احتياجات المستثمرين.
- لذلك نجد أنَّ مهنة الوساطة في أسواق المال بدأت بمجهود متواضع يبذله فرد يطلق عليه "الوسيط"، ويقوم بكافة الأعمال المرتبطة بمهنة الوساطة، ثمَّ تطور شكل الوسيط التقليدي، وأصبح من الضروري أن يتحول من مجرد "فرد" إلى "كيان" أكبر و أقدر على أداء الخدمة، فظهرت "شركات الوساطة " ويطلق عليها أيضا "بيوت الوساطة".
- وتزامناً مع هذه النقلة النوعية، أدركت المؤسسات المالية الكبرى أهمية إضافة مهنة الوساطة إلى خدماتها التقليدية حتى تضمن بقاءها كمنافس في أسواق المال المحلية والعالمية.

خصائص عملية الوساطة في الأوراق المالية:

تتسم عملية الوساطة في الأوراق المالية بعدد من **الخصائص** نذكر منها:

1- تعد الوساطة في الأوراق المالية **مهنة منظمة** قائمة بحد ذاتها بموجب قانون سوق الأوراق المالية , **فالوسيط المالي عبارة عن شركة تجارية مرخص لها على أن يكون شكلها القانوني شركة مساهمة أو شركة ذات مسؤولية محدودة أو مصرفاً محلياً** يعتزم ممارسة بعض الأنشطة والخدمات المالية حيث أنّ شركة الوساطة المالية تتعاقد مع الغير باسم ولحساب العميل على خلاف الوكيل بالعمولة الذي يتعامل باسمه الشخصي لحساب العميل .

2. يتسم عقد الوساطة بأنّه :

– **عقد رضائي** حيث يكتفي لانعقاده اتصال هاتفي مع الزبون0

– **عقد معاوضة** تحصل بموجبه شركة الوساطة على عمولة نظير قيامها بخدمة العميل عن طريق بيع وشراء الأوراق المالية باسمه ولصالحه0

– **عقد تجاري** حيث أنّ الوساطة تعتبر من قبيل الأعمال التجارية.

3.**امتداد دور شركات الوساطة** لأبعد من عملية الوساطة في تنفيذ عمليات البيع والشراء للعملاء مقابل العمولة, حيث تمتد تلك الخدمات لتتضمن:

– **بيع وشراء الأوراق المالية والتعامل فيها ونقل ملكيها بين البائع والمشتري عن طريق شركة للمقاصة والتسوية.**

– **تشجيع التعامل في الأوراق المالية وتبادلها.**

أنشطة شركات الوساطة المالية في مجال الأوراق المالية :

- ترويج الاكتتاب في الأوراق المالية وتغطيته.
- الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقا مالية أو في زيادة رؤوس أموالها.
- تمويل نشاط الشركات التي تصدر أوراق مالية أو دعمها أو تقديم الخدمات الفنية والإدارية أو المشاركة في المشروعات والمنشآت وتنميتها بقصد تحويلها إلى شركات مساهمة أو توصية بالأسهم.
- المقاصة والتسوية في معاملات الأوراق المالية.
- تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار.
- الوساطة في الأوراق المالية.
- أنشطة استثمارية أو استشارية أخرى وفق ما تحدده الهيئة بموجب القوانين والأنظمة والقرارات الصادرة بمقتضاها (المادة 2 من قانون سوق الأوراق المالية رقم 55).

مؤسسات السوق المالي في سوريا:

- **أولاً ـ هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية :**
تمَّ إنشاء هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وفقاً للقانون 22/2005 وعرِّفت الهيئة على أنها هيئة ناظمة لعمل الأسواق المالية، ترتبط برئيس مجلس الوزراء وتتمتع بالشخصية وبالاستقلال المالي والإداري، ولها جميع الصلاحيات اللازمة للقيام بالمهام والوظائف المنوطة بها، وبما يحقق أهدافها.
- **تعمل الهيئة على تحقيق الأهداف الأساسية التالية:**

1- تعظيم وتطوير الأسواق المالية والأنشطة والفعاليات الملحقة بها، وذلك بما يضمن تحقيق العدالة والكفاءة والشفافية ويساهم في الحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية.

2- حماية المواطنين والمستثمرين في الأوراق المالية عن الممارسات غير العادلة أو غير السليمة، أو التي تنطوي على احتيال أو غش أو تدليس أو تلاعب.

3- تشجيع النشاط الادخاري والاستثماري بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.

ثانياً ـ سوق دمشق للأوراق المالية:

•سوق دمشق للأوراق المالية هي مؤسسة ذات استقلال مالي وإداري تتمتع بالشخصية الاعتبارية، وهي السوق الثانوية التي يتم فيها تداول أوراق مالية تمَّ إصدارها سابقاً في السوق الأولي، وتهدف سوق دمشق للأوراق المالية إلى توفير المناخ المناسب لتسهيل عملية استثمار الأموال وتوظيفها وتأمين رؤوس الأموال اللازمة لتوسيع النشاط الاقتصادي من خلال ترسيخ أسس التداول السليم والعادل للأوراق المالية.

•ومن مهام سوق دمشق للأوراق المالية:

1- وضع إجراءات وأساليب عمل كفيلة بضمان تداول كفء وشفاف.

2- وضع معايير مهنية لشركات الخدمات والوساطة المالية.

3- التحقق من قوة ومتانة الأوضاع المالية لشركات الخدمات والوساطة المالية.

4- توفير قواعد وإجراءات سليمة وسريعة وذات كفاية من أجل نقل ملكية الأوراق المالية، وبالتالي القدرة الكبيرة على بيع وشراء الأوراق المالية بسرعة كبيرة.

١٦٠٧

ثالثاً - مركز المقاصة والحفظ المركزي:
مركز يتبع لسوق دمشق للأوراق المالية يهدف إلى إيداع وتسجيل ونقل ملكية الأوراق المالية من خلال التبادل الحاصل أثناء جلسات التداول في السوق.

رابعاً - شركات الخدمات والوساطة المالية:
قدمت هيئة الأوراق والأسواق المالية عدة تراخيص للشركات الوساطة المالية وذلك منذ عام 2007، وكل شركة حاصلة على واحدة أو أكثر من التراخيص التالية:
- تقديم الاستشارات.
- عمليات السمسرة في الأسواق.
- إدارة عمليات الإصدار.
- إدارة الاستثمارات الخاصة بحسابات العملاء لديها.

المقاصة والتسوية لعمليات تداول الأوراق المالية

- يتم تنفيذ عملية التداول في بورصة الأوراق المالية, حيث يتم التقاء عروض البيع مع طلبات الشراء الكترونيا. وبعد إتمام الصفقة في البورصة يحتاج السوق إلى طريقة لنقل ملكية الأوراق المالية إلى المشتري وتسليم الثمن إلى البائع. وتعرف عملية مبادلة النقود بالأوراق المالية باسم " المقاصة والتسوية". ويقوم بهذا الدور **شركة للمقاصة والتسوية والقيد المركزي** ,وهي شركة خاصة تعود ملكيتها لشركات السمسرة والبنوك والبورصة والهدف ضمان السرعة والدقة والأمان في تسوية المعاملات.
- يودع **المشتري** النقود في حسابه لدى شركة السمسرة قبل إتمام العملية.
- يصدر **البائع** أمر إلى أمناء الحفظ لاحتجاز الأوراق المالية المسجلة للبيع
- يتولى **السماسرة** إدخال طلبات الشراء إلى نظام التداول بالبورصة بأسماء عملائهم ويطابق النظام بين أوامر البيع والشراء.
- بعد التنفيذ تبلغ **البورصة** النتائج إلى السماسرة الذين يتولون بدورهم نقل المعلومات إلى عملائهم. وتنقل البورصة النتائج إلى نظام الحفظ المركزي لبدء عملية المقاصة والتسوية.

صندوق ضمان التسوية

- نشأ الصندوق بسبب مخاطر عدم تسوية جميع المعاملات على الأوراق المالية. يدار الصندوق من قبل شركة المقاصة والتسوية بالاشتراك مع شركات الوساطة ويعتمد رأسمال الصندوق على اشتراكات الأعضاء, ويتدخل الصندوق لتغطية التزامات السماسرة المتخلفين عن تنفيذ المعاملات. وهو بذلك يوفر المصداقية والثقة لنشاط الوساطة في سوق الأوراق المالية.

مقومات النظام المحاسبي في شركات الوساطة المالية

- **أولا: دليل الحسابات:** هو العنصر الأساسي لبناء أي نظام محاسبي هو عبارة عن فهرس أو ترميز أو ترقيم لمجموعة الحسابات الإجمالية والتحليلية الذي يتضمنها النظام المحاسبي. بما يتلائم واحتياجات النشاط.
- **ثانيا: المجموعة المستندية:** تعتبر المستندات الدليل المادي و الموضوعي الذي يثبت ويؤيد صحة وسلامة المعاملات المالية لشركة الوساطة. وتتمثل المستندات بما يلي:

- مستندات القبض (نقدي/ شيك).
- مستندات الصرف(نقدي / شيك).
- إذن تحويل نقدية أو شيكات من الخزينة إلى البنوك.
- كشف حركة الخزينة اليومي: لتسجيل كافة المقبوضات والمدفوعات .
- كشف تسوية(عهدة/ سلفة): يعد بمعرفة الشخص الذي بحوزته العهدة أو السلفة ويوضح بهذا الكشف المبالغ التي تم صرفها من العهدة وأسباب الصرف والرصيد المتبقي .
- مستند قيد اليومية: يتم إعداد قيد اليومية لإثبات مجموع اليوميات التحليلية شهريا وتسجيلها في دفتر اليومية
- أمر شراء أوراق مالية
- أمر بيع أوراق مالية
- فاتورة شراء أوراق مالية.
- فاتورة بيع أوراق مالية.
- عقد نمطي ينظم العلاقة بين شركة الوساطة المالية والعميل.
- طلب تكويد عميل في سوق أوراق مالية.
- عقد نمطي ينظم العلاقة بين شركة الوساطة وأمين الحفظ.

ثالثا: المجموعة الدفترية: تعتبر الدفاتر المحاسبية من أهم المقومات الأساسية للنظام المحاسبي حيث تتوقف كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي على صحة وانتظام وأمانة هذه الدفاتر. الدفاتر المحاسبية الدقيقة والمنتظمة تحقق المزايا التالية للمنشأة:

- تعدّ حجة في الإثبات أمام المحاكم في حالات المنازعات التجارية .
- تعدّ دليلاً على حسن نية التاجر عند الإفلاس , مما يعفي التاجر من المسؤولية الجنائية.
- تعدّ دليلاً قوياً لإقناع الجهات الضريبية بحقيقة أرباح المنشأة, وبالتالي عدم اللجوء إلى التقدير الجزافي للأرباح.
- تساعد على اكتشاف الأخطاء والغش , وبالتالي توفر البيانات الدقيقة عن الأمور المحاسبية والمالية للمنشأة.

رابعا: المراقبة الداخلية: يجب أن يتوافر نظام متكامل للرقابة الداخلية.

خامسا: التقارير والقوائم المالية : تمثل مخرجات النظام المحاسبي وهي عبارة عن الوسائل والأدوات اللازمة للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بنتيجة نشاط شركة الوساطة المالية ومركزها المالي والتغيرات التي طرأت على مركزها المالي وحجم التدفقات النقدية التي تولدت من هذا النشاط خلال الفترة المحاسبية.

إثبات عمليات شراء شركة الوساطة المالية أوراق مالية لحساب العملاء

مدين	دائن	البيان	رقم الحساب
		من ح/ العملاء	
		إلى المذكورين	
		حـ/ جاري شراء أوراق مالية	
		حـ/ عمولة الوساطة (شراء)	
		حـ/ رسوم مالية(طوابع)	
		حـ/ رسوم خدمات السوق المالي	
		حـ/ رسوم خدمات المقاصة	
		حـ/ رسوم خدمات الحفظ المركزي	
		حـ/ رسوم خدمات هيئة الأوراق المال	
		(إثبات قيد استحقاق عمليات شراء أوراق مالية في يوم)	

إثبات عمليات بيع شركة الوساطة أوراق مالية لصالح العملاء :

مدين	دائن	البيان	رقم الحساب
		من حـ/ جاري بيع اوراق مالية	
		إلى المذكورين	
		حـ/ العملاء	
		حـ/ عمولة البيع	
		حـ/ رسوم مالية	
		حـ/ رسوم خدمات سوق الأوراق	
		حـ/ رسوم المقاصة	
		حـ/ رسوم خدمات هيئة الأوراق	
		حـ/ رسوم الحفظ المركزي	
		إثبات عمليات البيع عن يوم	

١٧٤

إثبات تسوية ومقاصة عمليات شراء وبيع الأوراق المالية :

- تسوية ملكية الأسهم المشتراة ونقلها عن طريق شركة الوساطة لصالح العملاء المشترية .
- ـ تسوية ملكية الأسهم المباعة ونقلها عن طريق شركة الوساطة من العملاء البائعة .
- ـ سداد بنك شركة الوساطة (بنك المقاصة) لقيمة الأسهم المشتراة لصالح العملاء
- ـ تحصيل بنك شركة الوساطة (بنك المقاصة) قيمة الأسهم المباعة لصالح العملاء.
- ـ سداد بنك شركة الوساطة (بنك المقاصة) كافة رسوم الخدمات (سوق أوراق مالية ، هيئة رأس المال والرسوم ا حسب ما تقدم بيانه) .
- ـ يتم تسوية رصيد أول اليوم لبنك شركة الوساطة (بنك المقاصة) بإضافة قيمة عمليات بيع الأوراق المالية وخصم قيمة عمليات شراء الأوراق المالية بالإضافة إلى خصم سداد رسوم الخدمات ويتم الوصول إلى رصيد آخر اليوم والذي يتعين أن يكون فائض ، فإذا كان عجز يتعين على شركة الوساطة تغطيته فوراً وإلا تعرضت لفرض غرامات من صندوق ضمان التسويات أو قد يتم إيقاف نشاطها حسب ما سبق الذكر .

رقم الحساب	البيان	دائن	مدين
	من مذكورين حـ/ جاري شراء أوراق مالية حـ/ رسوم شركة المقاصة حـ/ رسوم خدمات السوق المالي حـ/رسوم خدمات هيئة الأوراق إلى المذكورين حـ/ جاري بيع أوراق مالية حـ / جاري بنك المقاصة		
	إثبات تسوية بيع وشراء أوراق مالية وسداد رسوم الخدمات في اليوم 2		

مثال:

- فيما يلي بيان بإجمالي فواتير عمليات شراء وبيع الأوراق المالية التي تمت لشركة الوساطة المالية (X) بتاريخ5/12/ 2012 :

فواتير الشراء	**3250000**	**فواتير البيع 3125000**
رسوم مالية	1500	1300
خدمات بورصة	3500	2200
خدمات المقاصة والهيئة	4000	3000
صندوق تأمين المخاطر	3000	2000
رسوم إدارة السجلات	2500	2000
عمولات سمسرة	60000	- 55000

القيد المحاسبي لعملية شراء الأوراق المالية:

3324500		**من ح / العملاء**
		إلى المذكورين
	3250000	**ح/ جاري شراء أوراق مالية**
	60000	**ح/ عمولات سمسرة**
	1500	**ح/ رسوم مالية**
	3500	**ح/ خدمات بورصة**
	4000	**ح/ خدمات مقاصة وهينة**
	3000	**ح/ صندوق تامين مخاطر**
	2500	**ح/ رسم إدارة سجلات**
		إثبات عملية شراء أوراق مالية بتاريخ 5/12/2012

١٧٤

القيد المحاسبي لعملية بيع الأوراق المالية:

3125000		من ح / جاري بيع أوراق مالية
		إلى المذكورين
	3059500	ح/ العملاء
	55000	ح/ عمولات سمسرة
	1300	ح/ رسوم مالية
	2200	ح/ خدمات بورصة
	3000	ح/ خدمات مقاصة وهيئة
	2000	ح/ صندوق تأمين مخاطر
	2000	ح/ رسم إدارة سجلات
		إثبات عملية بيع أوراق مالية بتاريخ 5/12/2012

- بتاريخ 7/12/2012 تمت تسوية ومقاصة عمليات شراء وبيع الأوراق المالية للشركة X (T+2):

دائن	مدين	
-	5600000	تسوية عمليات الشراء
3200000	-	تسوية عمليات البيع
	6400	خدمات تسوية شركات المقاصة
	7200	مقابل تأمين مخاطر
	8400	مقابل خدمات بورصة
	4500	مقابل خدمات هيئة
2426500		البنك - مقاصة

- المطلوب: 1- إثبات قيود اليومية الخاصة بتسويات مقاصة عمليات بيع وشراء الأوراق المالية بتاريخ 7/12.
- 2- تصوير ح/ البنك – مقاصة اذا علمت أن رصيد بداية اليوم كان مدينا بمبلغ(6400000).

١٧٥

قيود يومية التسوية والمقاصة لعمليات الشراء والبيع:

		من مذكورين
5600000		من ح / جاري شراء أوراق مالية
6400		من ح/ خدمات مقاصة وتسوية
7200		من ح/ تامين مخاطر
8400		منح/ مقابل خدمات بورصة
4500		من ح/ مقابل خدمات الهيئة
		إلى المذكورين
	3200000	ح/ جاري بيع أوراق مالية
	2426500	ح/ البنك - مقاصة
		إثبات تسوية ومقاصة بيع وشراء أوراق مالية /

حساب البنك - مقاصة	
6400000 رصيد بداية اليوم	2426500 من مذكورين 3973500 رصيد مرحل
6400000	6400000

١٧٦

- شركة المقاصة والتسوية والحفظ المركزي
- كشف حساب :شركة X يوم :..... رقم الحساب:.....
  البنك: .....

إضافة	خصم	البيان
6400000	-	رصيد قبل التسوية
3200000	-	إجمالي حركة التسوية (دائن)
	5600000	إجمالي حركة التسوية (مدين)
	6400	خدمات مقاصة وتسوية
	7200	مقابل تأمين مخاطر
	8400	مقابل خدمات بورصة
	4500	مقابل خدمات هيئة
3200000	5626500	إجمالي
2426500		صافي التسوية

ملاحظات:

- 1- يرسل البنك لشركة الوساطة X إشعار خصم بمبلغ (2426500), أي قيد المبلغ على حساب الشركة لديه.
- 2- أما عمليات الإيداع والصرف للنقدية بين العملاء وشركة الوساطة تجري بشكل مباشر عن طريق الصندوق أو بواسطة الشيكات.

تصحيح أخطاء في محاضرات التخصصية

1 في المحاضرة الخامسة الصفحة الأولى

١٣.. إطلاع واستخراج شهادات (كان مكتوب ٣..)

2 في المحاضرة السادسة ص٣٥ الفقيد 4 + 5

٥... أنماط تأمين مباشر وليس ٥...

3 في المحاضرة السابعة بالملحق

ص٦٣ السؤال الأول جوابه B

الآن سنفرغ من فقرة تصفية صناديق الاستثمار والتي قرها الدكتور دون إعطائكم

– قيد السداد النقدي لمستحقات الكيان منشئ الصندوق:

XX		من حـ/ الكيان منشئ الصندوق
	XX	إلى حـ/ النقدية

– قيد ترحيل خسائر استرداد وإعادة بيع الوثائق لقائمة دخل الفترة:

XX		من حـ/ قائمة الدخل
	XX	إلى حـ/ فروق استرداد وإعادة بيع وثائق

الثاني عشر: المعالجة المحاسبية عند تصفية الصندوق:

ينقضي الصندوق ويتم تصفيته نهائياً في حالتين هما:

الحالة الأولى: بانقضاء مدة الصندوق الصادرة في طلب الترخيص الرسمي.

الحالة الثانية: إذا انخفض عدد وثائق الاستثمار إلى 50% من إجمالي عدد الوثائق المكتتب فيها، ما لم يقرر أغلبية حملة الوثائق استمرار نشاطه في اجتماع تدعو إليه الشركة ويحضره ممثل من هيئة سوق المال. ويجب على الكيان المنشئ للصندوق الدعوة إلى هذا الاجتماع خلال أسبوع من التاريخ الذي ينخفض فيه عدد الوثائق إلى الحد المشار إليه وإلا قامت الهيئة بالدعوة إلى هذا الاجتماع.

في جميع الأحوال يجب أن يعقد الاجتماع خلال الأسبوع التالي لتوجيه الدعوة. وينقضي الصندوق في جميع الأحوال إذا انخفض عدد الوثائق عن 25% من العدد المكتتب فيه.

ينقضي الصندوق إذا رأى الكيان المنشئ له (شركة مساهمة أو بنك أو شركة تأمين) أن قيمة موجودات الصندوق المستثمر فيها غير كافية لتبرير مواصلة نشاط الصندوق، أو إذا حدث تغيير في القانون، أو إذا طرأت ظروف أخرى تبرز تصفية الصندوق.

على أنه أياً كان السبب في تصفية الصندوق، لا يجوز للصندوق وقف نشاطه أو تصفية عملياته إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال، وذلك بعد التثبت من أن

الصندوق قد أبرأ ذمته نهائياً من التزاماته وفقاً للشروط والإجراءات التي يحددها مجلس إدارة الهيئة.

وفي مثل هذه الأحوال يجوز للكيان المنشئ للصندوق إنهاء الصندوق، وذلك بإرسال إشعار لحملة الوثائق، ثم تصفى موجودات الصندوق وتسدد التزاماته على أن يتم توزيع ناتج التصفية على النحو التالي:

أ– يجري التوزيع بين الكيان المنشئ للصندوق، وحملة الوثائق القائمة في تاريخ التصفية بنسبة رأسمال الكيان المدفوع ورصيد حملة الوثائق في ذلك التاريخ.

ب– يجري توزيع نصيب حملة الوثائق فيما بينهم بنسبة ما تمثله كل وثيقة إلى إجمالي الوثائق. ويجري التوزيع بالشكل السابق خلال مدة لا تزيد عن تسعة شهور من تاريخ إشعار حملة الوثائق بانقضاء الصندوق.

– يظل الصندوق خلال مدة التصفية محتفظاً بالشخصية الاعتبارية إلى حين الانتهاء من التصفية حيث تتم إجراءات التصفية وفقاً لقانون سوق المال ولقانون الشركات.

– يضاف إلى اسم الصندوق خلال مدة التصفية عبارة (تحت التصفية).

– تقوم الجمعية العامة للصندوق – التي تتكون من أغلبية حملة الوثائق بالإضافة إلى ممثل عن الهيئة العامة لسوق المال – بتعيين مصفٍ أو أكثر وتحديد أتعابه، ويكون تعيين المصفين من بين حملة الوثائق أو غيرهم. ويتم إشهار تعيين المصفي في السجل التجاري وفي صحيفة الشركات، ويتم عزله بالطريقة التي عين بها إذا أخل بواجب من واجباته أو لأي سبب آخر.

– يقوم المصفي فور تعينه بجرد ما للصندوق من أصول وما عليه من التزامات، وتحرر قائمة مفصلة بذلك، كما يقوم بعمل ميزانية يوقعها مع إدارة الصندوق. يتطلب ذلك أن تقدم إدارة الاستثمار بالصندوق كافة حساباتها للمصفي، كما يسلمونه أموال الصندوق وسجلاته وملفاته ووثائقه ومستنداته.

- يقوم المصفي بقيد جميع الأعمال المتعلقة بالتصفية، وعليه استيفاء ما للصندوق من حقوق لدى الغير، وسداد ما عليه من التزامات.
- يقوم المصفي بإيداع المبالغ التي قام بتحصيلها في أحد المصارف لحساب الصندوق تحت التصفية خلال 24 ساعة من لحظة التحصيل، ولا يجوز له بيع موجودات الصندوق دفعة واحدة إلا بإذن من الجمعية العامة.
- يقدم المصفي كل مدة دورية إلى الجمعية العامة حساباً مؤقتاً من أعمال التصفية إلى أن تنتهي إجراءات التصفية فيقدم حساباً ختامياً مصدقاً عليه، بعدها يتقدم المصفي بطلب إلى الجهات المختصة لشطب قيد الصندوق من سجلات الهيئة.
- يتعين الاحتفاظ بدفاتر الصندوق ومستنداته لمدة 10 سنوات من تاريخ الشطب من سجلات الهيئة في مقر الهيئة نفسه.

ولا تختلف الإجراءات المحاسبية لتصفية الصندوق عن تلك المتبعة في أي منشأة أعمال أخرى حيث تهدف تلك الإجراءات عموماً إلى قيد ما تسفر عنه نتيجة عملية التصفية من ربح أو خسارة وكذا تسوية الالتزامات على الصندوق في تاريخ التصفية ثم تحديد صافي حقوق حملة الوثائق، ويتطلب ما سبق ضرورة الشروع في إجراء قيود اليومية الآتية:

عند بيع الأصول بأكبر من قيمتها الدفترية:

xx		من حـــ/ النقدية
		إلى مذكورين
	xx	حـــ/ الأصول
	xx	حـــ/ أرباح وخسائر التصفية

- عند بيع الأصول بأقل من قيمتها الدفترية:

		من مذكورين
xx		حـــ/ النقدية
xx		حـــ/ أرباح وخسائر التصفية
	xx	إلى حـــ/ الأصول

- عند بيع الأصول بنفس قيمتها الدفترية:

xx		من حـــ/ النقدية
	xx	إلى حـــ/ الأصول

- في حالة وجود احتياطي رأسمالي أو أرباح مرحلة أو ما على شاكلتهما يتم الترحيل إلى حساب رأس المال المدفوع بالقيد التالي:

		من مذكورين
xx		حـــ/ احتياطي رأسمالي
xx		حـــ/ أرباح مرحلة
	xx	إلى حـــ/ رأس المال المدفوع

- نظراً إلى تصفية الصندوق، لذا لم يعد هناك مبرراً للاحتفاظ بالمخصصات، وبالتالي يتم إقفالها في حساب التصفية كما يلي:

xx		من حـــ/ المخصصات
	xx	إلى حـــ/ أرباح وخسائر التصفية

- يتم سداد مصروفات التصفية بما فيها أتعاب الخبير المصفي بالقيد التالي:

xx		من حـــ/ أرباح وخسائر التصفية
	xx	إلى حـــ/ النقدية

- في حالة ظهور الالتزامات أو ديون عند التصفية، ولم تكن من قبل مثبتة بالدفاتر المحاسبية، فإنها تعد خسارة تحمل لحساب التصفية بالقيد التالي:

xx		من حـ/ أرباح وخسائر التصفية
	xx	إلى حـ/ النقدية

- يتم إثبات سداد الالتزامات أو الديون المثبتة بدفاتر الصندوق بالقيد التالي:

xx		من حـ/ الالتزامات
	xx	إلى حـ/ النقدية

- أخيراً يتم ترصيد حساب أرباح وخسائر التصفية لتحديد النتيجة النهائية من ربح أو خسائر ويتم إقفالها في حساب رأس المال المدفوع بالقيد التالي:

xx		من حـ/ أرباح وخسائر التصفية
	xx	إلى حـ/ رأس المال المدفوع

وبقسمة الرصيد النهائي لرأس المال على عدد الوثائق القائمة في تاريخ التصفية يمكن معرفة نصيب الوثيقة من ناتج التصفية، بعدها يتم سداد قيمة تلك الوثائق كل حسب ما يخصه، وذلك بالقيد التالي:

xx		من حـ/ رأس المال المدفوع
	xx	إلى حـ/ النقدية

مثال:

فيما يأتي المركز المالي في تاريخ تصفية إحدى صناديق استثمار شركات المساهمة (القيمة بالمليون):

البيان	القيمة
أصول:	
أصول متداولة:	
نقدية وودائع بالبنوك	12
أوراق حكومية ومضمونة من الحكومة بالقيمة السوقية	9
أسهم محلية بالقيمة السوقية	37
سندات الشركة المالية المصرية	2.7
وثائق استثمار في صناديق أخرى	3
حسابات مدينة أخرى	1
أصول طويلة الأجل:	
أثاث وتجهيزات (بعد الإهلاك)	0.3
مجموع الأصول	65
الالتزامات:	
التزامات قصيرة الأجل:	
دائنو توزيعات	6
توزيعات مستحقة للمستثمرين عن فترات سابقة	2
دائنون	1
مخصصات	1
حقوق الملكية:	
قيد الوثائق	50
احتياطي رأسمالي	2
أرباح مرحلة	3
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	65

فإذا علمت أن:

1- باع المصفي الأوراق الحكومية والمضمونة من الحكومة بمبلغ 9 مليون، كما باع الأسهم المحلية بما قيمته 35 مليون، والسندات بمبلغ 2 مليون، ووثائق الاستثمار في الصناديق الأخرى بمبلغ 2 مليون.

2- تم تحصيل المستحق على المدينين بالكامل.

3- تم بيع الأثاث والتجهيزات بمبلغ 100000.

4- بلغت مصروفات التصفية 100000.

فإذا تبين أن عدد وثائق الاستثمار القائمة في تاريخ التصفية يبلغ 520000 وثيقة.

المطلوب:

1- إثبات قيود اليومية لعمليات تصفية الصندوق.

2- وضع حسابات التصفية.

الحل:

1- قيود التصفية اللازمة:

مدين	دائن	البيان
9000000		من حـ/ النقدية
	9000000	إلى حـ/ أوراق حكومية ومضمونة من الحكومة
		قيد بيع الأوراق الحكومية والمضمونة من الحكومة
		من مذكورين
35000000		حـ/ النقدية
2000000		حـ/ أرباح وخسائر التصفية
	37000000	إلى حـ/ أسهم محلية
		بيع الأسهم المحلية بخسارة تصفية

مدين	دائن	البيان
		من مذكورين
2000000		حـ/ النقدية
700000		حـ/ أرباح وخسائر التصفية
	2700000	إلى حـ/ سندات الشركة المالية المصرية
		بيع السندات بخسارة تصفية
		من مذكورين
2000000		حـ/ النقدية
1000000		حـ/ أرباح وخسائر التصفية
	3000000	إلى حـ/ وثائق استثمار في صناديق أخرى
		بيع وثائق استثمار الصناديق الأخرى بخسارة تصفية
1000000		من حـ/ النقدية
	1000000	إلى حـ/ حسابات مدينة أخرى
		قيد ما تم تحصيله من المدينين
		من مذكورين
100000		حـ/ النقدية
200000		حـ/ أرباح وخسائر التصفية
	300000	إلى حـ/ الأثاث والتجهيزات
		بيع الأثاث والتجهيزات بخسارة تصفية
100000		من حـ/ أرباح وخسائر التصفية
	100000	إلى حـ/ النقدية
		قيد مصاريف التصفية

مدين	دائن	البيان
1000000		من حـــ/ المخصصات
	1000000	إلى حـــ أرباح وخسائر التصفية
		إقفال حساب المخصصات
1000000		من حـــ/ الدائنون
	1000000	إلى حـــ/ النقدية
		سداد المستحق للدائنين
2000000		من حـــ/ توزيعات مستحقة للمستثمرين عن فترات سابقة
	2000000	إلى حـــ/ النقدية
		سداد قيمة التوزيعات المستحقة عن فترات سابقة
6000000		من حـــ/ دائنو توزيعات
	6000000	إلى حـــ/ النقدية
		سداد قيمة توزيعات الفترة الأخيرة
		من مذكورين
2000000		حـــ/ احتياطي رأسمالي
3000000		حـــ/ أرباح مؤجلة
	5000000	إلى حـــ/ رأس المال
		إقفال حسابات الاحتياطي الرأسمالي والأرباح المرحلة
		من مذكورين
5200000		حـــ/ شركة المساهمة
46800000		حـــ/ حملة الوثائق
	52000000	إلى حـــ/ النقدية
		سداد مستحقات ملاك الصندوق

2- وضع حسابات التصفية:

حـــ/ أرباح وخسائر التصفية

مدين	البيان	دائن	البيان
2000000	حـــ/ أسهم محلية	1000000	حـــ/ المخصصات
700000	حـــ/ سندات الشركة المالية		
1000000	حـــ/ وثائق استثمار صناديق أخرى		
200000	حـــ/ الأثاث والتجهيزات		
100000	حـــ/ النقدية	3000000	حـــ/ رأس المال
4000000		4000000	

حـــ/ النقدية

مدين	البيان	دائن	البيان
12000000	رصيد	100000	حـــ/ أرباح وخسائر التصفية
900000	حـــ/ أوراق حكومية ومضمونة	1000000	حـــ/ دائنون
3500000	حـــ/ أسهم محلية	3000000	حـــ/ توزيعات مستحقة للمستثمرين
200000	حـــ/ سندات الشركة المالية	6000000	حـــ/ دائنون التوزيعات
200000	حـــ/ وثائق استثمار صناديق أخرى		
100000	حـــ/ حسابات مدينة أخرى		
1000	حـــ/ الأثاث والتجهيزات	52000000	حـــ/ رأس المال
61100000		61100000	

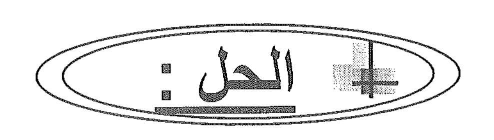
الملحق الرابع
دورة الفصل الثاني 2012-2013

قام أحد صناديق الاستثمار الذي يأخذ شكل شركة مساهمة برد (7,000) وثيقة استثمار قبل ميعاد استحقاقها. فإذا علمت أن سعر إصدار الوثيقة (150 ل.س)، وتبلغ عمولة الرد التي تستحق للصندوق ثلاثة بالألف من القيمة الاستردادية.

22	إذا كان آخر سعر إقفال للوثيقة في البورصة (143 ل.س)، فإن نتيجة رد الوثائق هي: A. لا ربح ولا خسارة B. ربح صندوق الاستثمار 49,000 ل.س C. خسارة صندوق الاستثمار 49,000 ل.س D. غير ذلك
23	إذا كان آخر سعر إقفال للوثيقة في البورصة (155 ل.س)، فإن نتيجة رد الوثائق هي: A. خسارة صندوق الاستثمار 35,000 ل.س B. ربح صندوق الاستثمار 35,000 ل.س C. خسارة صندوق الاستثمار 105 ل.س D. غير ذلك
	إذا كان آخر سعر إقفال للوثيقة في البورصة (165 ل.س)، فإن عمولة رد الوثائق هي: A. 3,150 ل.س B. 3,465 ل.س C. 1,050 ل.س D. غير ذلك

حصلت شركة الشرق على ترخيص بإنشاء صندوق استثمار في 2012/3/1 بمبلغ (80,000,000 ل.س) وكانت القيمة الاسمية لوثيقة الاستثمار (250 ل.س). وقد اكتتبت الشركة المساهمة المنشئة للصندوق في 20% من وثائق الاستثمار الكلية وهذه الوثائق غير قابلة للاسترداد، وقد تم طرح باقي الوثائق على الاكتتاب العام، تم تحصيل مبلغ (768,000 ل.س) من المكتتبين كمصاريف إصدار وذلك لمقابلة نفقات إدارة الترويج والاكتتاب والتي بلغ قيمتها (550,000 ل.س) وتم سدادها نقداً. تم الاكتتاب في مرة ونصف من عدد الوثائق المطروحة على الاكتتاب، وقد تم التخصيص وفقاً لطريقة التوزيع النسبي ورد الزيادة المدفوعة لأصحابها، كما تم إصدار الوثائق وتسليمها للمكتتبين فيها. وقد تمت جميع عمليات الدفع والتحصيل نقداً.

41	تبلغ قيمة الوثائق غير القابلة للاسترداد: A. 8,000,000 ل.س B. 64,000 ل.س C. 16,000,000 ل.س D. غير ذلك
42	يبلغ عدد الوثائق المطروحة على الاكتتاب: A. 320,000 وثيقة B. 32,000 وثيقة C. 64,000 وثيقة D. غير ذلك
43	يبلغ عدد الوثائق المكتتب بها: A. 480,000 وثيقة B. 384,000 وثيقة C. 96,000 وثيقة D. غير ذلك
44	يرحل إلى حساب الاحتياطي الرأسمالي مبلغ: A. 768,000 ل.س B. 550,000 ل.س C. 118,000 ل.س D. غير ذلك
45	يبلغ رصيد حساب النقدية بعد إتمام عملية الاكتتاب والتخصيص وإصدار الوثائق وتحصيل مصاريف الإصدار المحصلة ودفع المصاريف الفعلية: A. 80,000,000 ل.س B. 112,218,000 ل.س C. 80,218,000 ل.س D. غير ذلك



السؤال 22:

نتيجة رد الوثائق:

$= (150 - 143) \times 7{,}000$

$= 49{,}000$.

الجواب: B.

السؤال 23:

نتيجة رد الوثائق:

$= (155 - 150) \times 7{,}000$

$= 35{,}000$.

الجواب: B.

السؤال 24:

عمولة الرد:

$= 150 \times 7{,}000 \times 0.3\%$

$= 3150$

الجواب: A.

السؤال 41:

عدد الوثائق الإجمالي:

$= 80{,}000{,}000 \div 250$

$= 320{,}000$ وثيقة

عدد الوثائق غير القابلة للاسترداد:

$= 320{,}000 \times 20\%$

$= 64{,}000$ وثيقة.

قيمة الوثائق غير القابلة للاسترداد:

$= 64{,}000 \times 250$

$= 16{,}000{,}000$

السؤال 42:

عدد الوثائق المطروحة على الاكتتاب العام:

= عدد الوثائق الإجمالية – عدد الوثائق غير القابلة للاسترداد

= 64,000 – 320,000

= 256,000 وثيقة

السؤال 42:

عدد الوثائق المكتتب بها:

= 1.5 × 256,000

= 384,000 وثيقة

السؤال 44:

الفرق بين مصاريف الإصدار الفعلية والمحصلة يرحل إلى الاحتياطي ويبلغ:

= 550,000 – 768,000

= 218,000

السؤال 45:

ح/الصندوق	
16,000,000 المؤسسين 64,000 وثيقة × 250	32,000,000 المساهمين (رد الزيادة)
96,000,000 المساهمين 384,000 وثيقة × 250	550,000 مصاريف إصدار مدفوعة
768,000 مصاريف إصدار محصلة	

ح/الصندوق	
	80,218,000 رصيد مدين
112,768,000	**112,768,000**

نهاية الملحق الرابع ...